الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قطاع المحروقات الجزائرية
في ظل التحولات الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
قسم : العلوم الاقتصادية
فرع: اقتصاد التنمية

إعداد الطالب:
عيسى مقليد

إشراف الدكتور:
مصطفى عقاري

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د. صالح صالحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
د. مصطفى عقاري	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	مشرفا
د. كمال عايشي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا
د. عمار زيتوني	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية :
2008 -2007

الإهداء

إلى روح والديّ تغمدهما الله برحمته الواسعة

إلى كل أفراد أسرتي الصغيرة حفظهم الله جميعا من كل مكروه

الباحث

شكر و تقدير

*الشكر لله العلي القدير، إنه ليسعدني أن أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذ الفاضل الدكتور **مصطفى عقاري** الذي تحمل مسؤولية الإشراف على البحث و الذي لم يدخر وسعا في تقديم توجيهاته وإرشاداته حتى تم انجاز هذا البحث.*

*كما أتقدم بشكري الخاص إلى الزميل **رمضان بلخيري** نائب العميد المكلف بالدراسات العليا، الذي كان له الفضل الكبير في إعادة تسجيلي في شهادة الماجستير وبعث روح البحث من جديد بعد طول انقطاع عن الوسط الجامعي.*

*و أتقدم بالشكر الجزيل أيضا إلى الصديق/ الأستاذ **محمد جزار** على تشجيعه وعونه، وإلى كل الزملاء الذين قدموا لي يد المساعدة في هذا المجال.*

ملخص

يحاول هذا البحث أن يقدم تحليلا حول الآثار المترتبة عن فتح مجال المحروقات للاستثمار الخاص ودخول الشركات البترولية العالمية في ظل قوانين تحرير الاقتصاد والخوصصة التي أقرتها الجزائر، بعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتصحيحات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي تلتها، وذلك بهدف استقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا والخبرة التي توفرها الشركات الأجنبية من أجل تطوير القدرات الإنتاجية في مجال المحروقات من جهة، ولضرورة التوافق مع المتغيرات المحلية والعالمية الاقتصادية والسياسية من جهة ثانية.

يستعرض البحث دور الشركات الأجنبية في نمو الإنتاج البترولي وتوسيع حصتها في ظل قوانين المحروقات وتدعيم أسلوب الشراكة مع المؤسسة الوطنية سونطراك وخاصة في الحلقات العليا (المنبع) من استغلال البترول، ويتعرض البحث كذلك إلى مناقشة مدى خطر فقدان الدولة لسيطرتها على أهم قطاع اقتصادي وهو قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر كليا في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، طالما تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي.

ويشير البحث أيضا إلى أهم المزايا المحققة بدخول الشركات البترولية مجال استغلال البترول خاصة من حيث زيادة الاحتياطي ورفع القدرات الإنتاجية النفطية في الجزائر، كما يتعرض إلى التطورات المستقبلية للطاقة على المستوى العالمي من حيث تطور الاحتياطات العالمية للبترول والغاز وتطور الطلب وتحديات الطاقات البديلة الممكنة للمحروقات من مصادر أخرى منها: الفحم والطاقة النووية وكذلك الطاقات المتجددة، مع التركيز على أهمية هذه المصادر وقدرتها على منافسة المحروقات (البترول والغاز) مستقبلا، وخاصة في ظل مشكلة الاحتباس الحراري وأخطار البيئة.

وفي الختام يستخلص البحث عددا من الملاحظات ثم يقترح على ضوئها جملة من التوصيات والاقتراحات تتعلق أساسا بالمحافظة على ثروة النفط وحسن استغلالها باعتبارها ثروة ناضبة، وضرورة إبقاء قطاع المحروقات وخاصة الحلقات العليا تحت رقابة الدولة لما للنفط من أهمية كبيرة ووزن في الاقتصاد الوطني.

Résumé :

Cette recherche essaie d'analyser les impacts que peuvent avoir les mutations économiques sur le secteur des hydrocarbures après la décision de l'ouverture de ce secteur à l'investissement privé et aux compagnies pétrolières internationales

L'Algérie a connu une période marquée par une crise économique, sociale et des réformes structurelles : des lois relatives à la privatisation et la libération de l'économie notamment dans le secteur des hydrocarbures ont été approuvées et ce dans le souci de promouvoir les capacités de production et de bénéficier de la technologie qu'offrent les compagnies pétrolières et de se conformer aux mutations économiques et politiques nationales et internationales.

L'étude essaie de montrer le rôle et la part des compagnies étrangères dans l'évolution de la production pétrolière en association avec l'Entreprise SONATRACH et les risques liés à la perte du contrôle de l'état sur le secteur le plus important de l'économie nationale qui est le secteur des hydrocarbures.

L'analyse de ce risque requiert de mettre en perspective également les avantages escomptés par l'Algérie notamment le surcroit des réserves pétrolières et les capacités de production.

Aussi, l'étude se penchera sur le potentiel futur de l'énergie dans le monde, l'évolution des réserves et de la demande ainsi que les autres ressources énergétiques, telles le charbon, l'énergie nucléaire et les énergies renouvelables, leurs compétitivités et conséquences sur la demande future des hydrocarbures compte tenu particulièrement du problème des gaz à effet de serre et les dangers inherents.

Pour conclure, l'étude propose quelques recommandations et suggestions relatives essentiellement à la protection des richesses nationales en hydrocarbures connues comme richesses non renouvelables et insiste sur le rôle primordial de l'intervention de l'état dans le contrôle du domaine pétrolier notamment l'activité amont, et ce eu égard au rôle déterminant des hydrocarbures dans le développement économique et social de l'Algérie

الفـــــهـــــرس

الفصل الأول: المحروقات في الجزائر: تاريخها، إمكانياتها وأهميتها

الفصل الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري والاعتماد على المحروقات

الفصل الثالث: التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع المحروقات

الفصل الرابع : تحديات المستقبل

قائمة الجداول

مقدمــــــة

إن الحديث عن البترول ليس بجديد، فكثير من الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع كمادة للبحث والاهتمام شغلت - ولا تزال- بال الاقتصاديين والسياسيين على السواء، يتناولونه من زوايا مختلفة لميزة المحروقات ودورها الحاسم كطاقة لها أهميتها الكبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاد الدول المصدرة لها، حيث بات هذا الدور من المسائل التي لا تحتاج إلى برهان.

على المستوى العالمي، فإن النفط ينال اهتمام الدول الصناعية المعنية بالاستيراد بالخصوص لما يمثله لها من أهمية اقتصادية، سياسية وعسكرية، ومع نمو الاقتصاد العالمي ونشوء أقطاب اقتصادية تنافسية زادت أهمية النفط فوضعت له إستراتيجيات متعددة غايتها الأساسية هو كيفية النفاذ إلى الموارد الطبيعية النفطية للدول المنتجة والسيطرة على المخزون العالمي وتأمين إمدادات النفط إليها، حيث باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية ومصيرية.

وعلى المستوى المحلي، فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية، وكان ذلك في ظل توجهات سياسية واقتصادية تختلف عن التوجهات الحالية، غير أن التحولات الاقتصادية العالمية وتحدياتها التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها من جهة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منصف الثمانينات وما بعدها من جهة ثانية، أدت إلى اتخاذ قرارات جذرية في المجال الاقتصادي بالخصوص تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد والذهاب نحو الخوصصة وتحرير الاقتصاد الوطني.

لقد تغير موقف الدولة الجزائرية بعد ذلك، وهي كغيرها من الدول ترى أن إنه لابد من التعاطي الإيجابي مع التحولات الاقتصادية الدولية، وبات واضحا أن الجزائر تسعى للاستفادة من الفرص التكنولوجية والخبرة التي توفرها الشركات العالمية بغية تنمية مواردها الاقتصادية، فأقدمت على تغيير شروط وقوانين الاستثمارات بما فيها قوانين استغلال قطاع النفط، وهو القطاع الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني، وسمحت للقطاع الخاص المحلي والأجنبي خصوصا بالدخول ومزاولة النشاط والاستغلال في مجال المحروقات، ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث في تحليل الآثار المترتبة عن فتح المجال البترولي ودخول الشركات النفطية العالمية التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة والتمويل الكافي والخبرة الطويلة.

وملخص الإطار العام للبحث كما يلي:

1/ تحديد صيغة الإشكالية

بهدف إنهاء الجمود في التسيير بسبب هيمنة الدولة واحتكارها لقطاع المحروقات منذ تأميمها في بداية السبعينات، ومع تراجع لإمكانيات المالية وضعف القدرات التكنولوجية، موازاة مع ظاهرة التحولات العالمية وانتشار العولمة، كان قرار التحول نحو اقتصاد السوق وفتح مجال استغلال النفط للشركات العالمية التي تمتلك التكنولوجية المتقدمة والتمويل اللازم، للاستفادة في رفع القدرات الإنتاجية النفطية للبلاد وحجز مكانة قوية في السوق الدولية، لكن دخول الشركات العالمية بقوة والاستفادة من الأوضاع الجديدة، يقابله في نفس الوقت خطر فقدان السيطرة التامة على أهم قطاع اقتصادي في الجزائر وهو قطاع المحروقات، باعتباره المورد الأساسي للتدفقات المالية الذي تعتمد عليه كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وباعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد أحادي يرتكز على النفط، فقد يصبح تدريجيا تحت سيطرة الشركات العالمية وما قد يترتب عن ذلك من أثار سلبية.

ووفق هذا المنظور يمكن طرح الإشكالية كالتالي:

" إلى أي مدى يمكن للدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها ورقابتها على ثرواتها النفطية في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه"؟

ومن هذه الإشكالية تطرح أيضا أسئلة فرعية أخرى منها على الخصوص:

- ما هي الانعكاسات المحتملة على لاقتصاد الوطني وعلى استنزاف الثروة النفطية ؟
- وما هي المزايا التي ستحصل عليها الجزائر من جراء فتح النشط البترولي للاستغلال الأجنبي؟
- ثم ما مدى تأثير التحولات المستقبلية في الطاقة على المستوى العالمي في الطلب على المحروقات الجزائرية ؟ إلى غير ذلك من التساؤلات...

2/ أسباب اختيار الموضوع

هو موضوع اقتصادي هام وتكمن أهمية دراسته في أنها تبرز التحديات التي سيواجهها الاقتصادي الوطني بشكل عام وقطاع المحروقات بشكل خاص.

- بالرغم من الدراسات والأبحاث في الفترات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة لا يزال هذا القطاع يستقطب فضول الباحثين والدارسين لما يتميز به من التنوع وعدم الاستقرار؛

- اختلاف الآراء حول موضوع تحرير قطاع المحروقات في الجزائر بين مؤيدين ومعارضين، والنتائج المتوقعة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني؛

- توسيع الدراسات بالعربية في الجزائر حول هذا الموضوع الحساس.

3/ أهداف البحث

إن دراسة موضوع فتح قطاع المحروقات أمام المستثمرين الأجانب يتطلب البحث المعمق للوقوف على نتائجه (الإيجابية والسلبية)، وإبراز نمو حصة الشركات الأجنبية من إنتاج المحروقات، ومن ثم تحليل النتائج والانعكاسات من هذا التوجه.

4/ المنهج المتبع

تستند الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية في هذا البحث. وبغرض الإحاطة بإشكالية البحث ارتأينا تقسيم العمل بالكيفية الموالية:

في الفصل الأول تحت عنوان: ***المحروقات في الجزائر: تاريخها، أهميتها وإمكانياتها،*** سينصب الاهتمام على مصادر الطاقة وأهمية البترول خاصة، وتقديم لمحة على الجانب "التاريخي" للبترول عالميا ومحليا، والعوامل المؤثرة في سوق النفط. مع التعرض لحجم وإمكانيات الجزائر البترولية والغازية وتطورها ومزاياها وأهميتها التنافسية مقارنة بالدول المصدرة الأخرى، والتحاق الجزائر بمنظمة الأوبك وأهمية المنظمة.

في الفصل الثاني بعنوان: ***خصائص الاقتصاد الجزائري والاعتماد على المحروقات،*** سيتناول بالدراسة الفوائض النفطية، ثم خصائص هيكل الاقتصاد الجزائري، والدور الأساسي لعوائد الصادرات والجباية البترولية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية. وسنشير فيها إلى الأزمة الاقتصادية الاجتماعية قي منتصف الثمانينات، وإلى عودة الجزائر حاليا إلى الاعتماد على النفط من جديد، مع تحليل لهيمنة النفط على التجارة الخارجية.

في الفصل الثالث بعنوان: ***التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على المحروقات***. وهو الفصل الأساسي في هذا البحث وسنتعرض فيه إلى التحولات العالمية الاقتصادية والسياسية وموقف الدول الصناعية من سلعة النفط. ثم دراسة تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق كإستراتيجية متبعة، وما تتضمنه القوانين الجديدة حول المحروقات من مزايا وأخطار. مع التعرض لتطور حصص الشركات الأجنبية من الإنتاج البترولي منذ دخولها ميدان استغلال النفط، وإلى أي مدى يمكن أن تفقد الدولة رقابتها على الإنتاج، ومدى استفادتها من مزايا دخول الشركات الأجنبية في رفع القدرات الإنتاجية وزيادة الفوائض المالية.

في الفصل الرابع بعنوان: ***تحديات المستقبل،*** وهو على غرار الفصل الثالث من حيث الأهمية، إذ سنستعرض من خلاله للمعطيات الحالية حول مصادر الطاقة المختلفة وآفاق المستقبل من الطلب العالمي إلى حدود 2030، ثم الطاقات البديلة الممكنة وتطورها المستقبلي ومدى تأثيرها على الطلب من المحروقات، ثم التعرض لأهمية التعاون الدولي في مجال الطاقة، وأهم الإجراءات اللازمة استعدادا لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر.

وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة مدعمة باقتراحات تخص الموضوع.

الفصل الأول

المحروقات في الجزائر: تاريخها، أهميتها وإمكانياتها

I - الطاقة وأهميتها الاقتصادية

تمثل الطاقة محل اهتمام الإنسانية حديثا - كما كانت قديما أيضا- لما لها من دور أساسي وضروري للمجتمعات وتسهيل حياة الإنسان، وقد تطور استخدام الطاقة وتنوعت استعمالاتها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، سواء من حيث تعدد مصادرها وكفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها ومجالات استعمالاتها المختلفة.

وفي عصرنا الحديث، حظي النفط خاصة كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لم ينلها أي منتوج آخر طوال القرن العشرين، وقد دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، بل تعمقت مكانته كسلعة اقتصادية ومادة إستراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، وأصبح للنفط في الوقت الراهن الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي، وفي تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي.

تعريف الطاقة: تعرف الطاقة على أنها " عبارة عن قابلية الشيء على إنجاز عمل ما والناجمة عن القوة الكامنة في الشيء".[1] أي أنها تعبير عن علاقتها بالعمل الذي تنجزه، وهي مرتبطة بمفهوم التحويل في الشكل الطبيعي لمصدر الطاقة - أو استهلاك المنتوج - وما ينجزه استهلاك هذا المصدر وتحويله إلى جهد وعمل وما يطلقه من طاقة حرارية على الخصوص لأنها المعنية والمستخدمة في مجال المحروقات والتي تقاس بوحدة الحرارة البريطانية BTU* كمقياس عالمي.

أما عن الطاقة ضمن الاستخدام الاجتماعي فتطلق على كل ما يندرج ضمن مصادر الطاقة من حيث إنتاجها، استهلاكها وحفظها، حيث أن جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية تتطلب مصدرا من مصادر الطاقة، ولذلك فإن استغلالها وتوفرها يتطلب جهدا إنسانيا كبيرا ومعقدا، سواء من حيث صعوبة تأمينها الدائم أو ترشيد استهلاكها أو من حيث القدرة على تحمل تكاليف الحصول عليها. فالطاقة هي من جهة عامل من عوامل الإنتاج، إذ يؤمن استهلاكها سير وعمل الأنشطة الاقتصادية الهامة في المجتمع مثل قطاعات الصناعة والنقل وغيرها، وهي في نفس الوقت نشاط اقتصادي قائم بذاته يخضع لأساليب الدراسة والتحليل الاقتصادي.

[1]- محمد أحمد الدوري : محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983. ص.176.

* وحدة الحرارة البريطانية British Termic Unit (BTU) وهي وحدة الحرارة اللازمة من أجل رفع درجة حرارة رطل (POUND) من الماء (450 سل تقريبا) درجة واحدة فهرنهايت. والطن واحد مكافئ بترول Tep = 1200 لتر من البترول = 44 مليون وحدة حرارية BTU.

I .1- مصادر الطاقة

يستخدم الأفراد حسب مستوى دخلهم وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي مصادر مختلفة من الطاقة ويمكن تقسيمها بحسب مصادرها إلى قسمين رئيسيين هما.[2]

I.1.1- مصادر الطاقة التقليدية (Energies traditionnelles)

وهي المستخرجة من استعمال منتجات الطبيعة مثل الفحم الحطبي والمخلفات الزراعية والحيوانية Biomasses وقوى الجرّ من الحيوان والإنسان. وبالرغم مما يظهر من بدائية هذه المصادر، إلا أن نصف سكان العالم حتى 1992 يستعمل حصريا هذا النوع من الطاقة.

وبسبب عدم قدرة المناطق الريفية الحصول على الطاقة الحديثة التي تشبع حاجياتها، فإنها تلجأ إلى تعويضها باستهلاك المنتجات الغابية، وهذا ما يجعل توفر واستهلاك الطاقة لديها متعلق بتوفر الغابات التي هي آخذة في التراجع سنة بعد أخرى.

إن الاعتماد في النشاط الزراعي على الطاقة من قوى الحيوان أو الإنسان دور كبير في المناطق الريفية للدول المتخلفة، ولكنها أخذت هي الأخرى تترك مكانها تدريجيا للآلة من أجل تحسين إنتاجية العمل الزراعي الذي توفره التكنولوجيا المتطورة، كما أن مصير المصادر التقليدية خاصة الغابية منها محكوم عليه:[3]

- إما بالزوال وذلك بالقطع الجائر للأشجار، لأن معدل إعادة التشجير لا يتعدى 1 % مما يقطع من الغابات في العالم؛

- وإما ستصبح صعبة التسيير والتحكم حتى تستطيع ضمان توفرها الدائم.

هذه الأنواع من الطاقة هي طاقات تقليدية ومتجددة، لها مكانتها الأساسية في البلدان المتخلفة، تعينها على توفير الضروري من الطاقة اللازمة للسكان، وهي – وإن كانت بدائية ولا تلبي متطلباتهم بالقدر الكافي - لكنها في المقابل لا تخضع لعراقيل التمويل والتكنولوجيا المتطورة كما هو الحال بالنسبة لمصادر الطاقة الحديثة.

I.1.2- مصادر الطاقة الحديثة (Energies modernes)

تشمل الطاقة الحديثة مجموعة من المصادر منها:

- مصادر الطاقة غير المتجددة **الناضبة** Non-renouvelables وتسمى أيضا "الأحفورية" Fossiles

---

[2] - Abdelhamid MEDFOUNI: L’économie industrielle dans la filière gaz naturel dans les pays sous-développés, Thèse présentée pour l’obtention du diplôme de Doctorat d’état es sciences économiques, Université de Constantine. 2002. p. 7.

[3] - Ibid, p. 9.

وهي الفحم الحجري والبترول والغاز، وكذا الطاقة النووية من خامات اليورانيوم؛

- مصادر الطاقة **المتجددة:** Renouvelables وهي المنتجة من مصادر طبيعية متجددة باستمرار (غير ناضبة) كالطاقة الشمسية وطاقة من حركة الرياح Eolienne والقوى الهيدرومائية والطاقة الجيو-حرارية Géothermique والطاقة المستخرجة من المنتجات الزراعية وغيرها.

إن جميع أنواع الطاقة الحديثة سواء منها الناضبة أو المتجددة، تشترك كلها في كونها **بحاجة إلى استعمال قدر من التكنولوجيا** من أجل توفيرها والاستفادة منها، ويبقى الرهان هو في كيفية الحصول على واحدة (أو أكثر) من هذه الأنواع الحديثة من الطاقات والتكاليف اللازمة لها والمزايا التي توفرها.

استبعاد المصادر التقليدية بسبب ضرورة التطور الاقتصادي والاجتماعي يفرض السعي وراء اكتساب واستخدام الطاقات الحديثة، لأن استعمالها يمثل مستوى معينا من النمو والرقي لكل من سكان الريف والحضر على السواء، فهي تلبي حاجات النمو الصناعي واستخدامات السكان من الطاقة التي يفضلونها، وفي المكان والزمان الذين يرغبون فيهما، تبعا لمستوى نمو الإنتاج والتطور الاجتماعي والإمكانيات المتاحة لكل بلد.

I .2- ارتباط الطاقة بالنمو الاقتصادي

إذا كانت الطاقة عاملا ضروريا لحياة الإنسان، فهي تستخدم في نفس الوقت كمؤشر ومقياس للتطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، خاصة ما يتعلق باستهلاك الطاقات الحديثة، لكن الناس ليسوا كلهم متساوين فيما يحصلون عليه من الطاقة، ففجوة التفاوت في استهلاكها بين سكان الريف والحضر وبين الأغنياء والفقراء كبيرة وتزداد اتساعا. فالفرد في أفريقيا يستهلك 2.8 مرات أقل من متوسط الاستهلاك العالمي ومن 7 إلى 14 مرة أقل من الفرد الأوربي.[4] كما أن هناك أكثر من 2 مليار من البشر في العالم لا يحصلون على الطاقة التي تلبي حاجاتهم من التنمية الاقتصادية وتوفر لهم خدمات الرفاهية.

يرتبط نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي، فكلما زاد استهلاك دولة من الطاقة، دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي، غير أن استهلاك الطاقة ليس دائما دالة النمو الاقتصادي، لأن الزيادة في استهلاكها مرتبط أيضا بالنمو الديمغرافي المتزايد. فمشكلة الطاقة لدى الدول المتقدمة مرتبطة بالزيادة في الرفاهية، وتطرح من زاوية تختلف عنها لدى الدول المتخلفة التي تعاني من نمو سكاني متزايد، ومن هنا قد تأتي بعض الصعوبة في تقدير العلاقة بين هذين المتغيرين: ارتباط مؤشر معدل استهلاك الطاقة بمعدل نمو الدخل القومي لدى مختلف الدول.

كما يلاحظ أيضا أن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤدي في مراحلها الأولى إلى الزيادة السريعة في استهلاك الطاقة وذلك بسبب إقامة صناعات متعددة وحركة التعمير وإنشاء المدن وارتفاع

[4]- J. P. FAVENNC et J. B. DUBREUIL, Quelle énergie pour l'Afrique, in: Revue Medenergie, N° 16, Juillet 2005, p. 66.

الدخول مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة، ولكن مع التطور الاقتصادي والاجتماعي يزداد الإقبال على السلع والخدمات التي لا يتطلب إنتاجها سوى مستويات قليلة من الطاقة وهذا يعكس في النهاية علاقة متغيرة وليس علاقة خطية ثابتة بين نمو استهلاك الطاقة ونمو الناتج المحلي[5]. والجدول أدناه يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي والزيادة في معدل استهلاك الطاقة على المستوى العالمي ولدى مجموعة الدول الصناعية الغنية ومجموعة الدول النامية.

جدول رقم (1): العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والزيادة في معدل استهلاك الطاقة.

المنطقة	معدل النمو الاقتصادي		معدل النمو في استهلاك الطاقة		التغير في كثافة استهلاك الطاقة	
	1973/70	1979/74	1973/70	1979/74	1973/70	1979/74
إجمالي العالم	**5.6**	**3.4**	**4.8**	**2.5**	**0.8-**	**0.9-**
إجمالي الدول الصناعية	**5.4**	**2.9**	**4.1**	**1.5**	**1.3-**	**1.4-**
إجمالي الدول النامية	**6.7**	**5.3**	**8.0**	**7.3**	**1.3**	**2.0**

المصدر: فريد النجار، إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة: قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 119.

لقد أوردنا البيانات في الجدول أعلاه رغم أنها تنتمي لفترة السبعينات، للتدليل فقط عن علاقة النمو الاقتصادي بالنمو في استهلاك الطاقة وهو أحد العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على المحروقات إلى جانب التزايد السكاني. فمن الجدول يمكن ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الدول الصناعية يفوق معدل النمو في استهلاك الطاقة، فمثلا في الفترة 70-1973 كان معدل النمو الاقتصادي 5.4 % مقابل معدل نمو استهلاك الطاقة لنفس الفترة بـــ4.1 % ، وفي الفترة 74-1979 كان معدل النمو الاقتصادي 2.9 % بينما تراجع معدل استهلاك الطاقة إلى 1.5 % بفارق (- 1.4 %)، بعكس الدول النامية فإن معدلات النمو في استهلاك الطاقة تفوق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترتين، ويرجح أن تكون الأسباب هي:

- زيادة استهلاك الطاقة في الدول النامية يرجع أساسا إلى الزيادة في معدلات نمو السكان ونمو وتوسع المدن أكثر مما هي مؤشر على النمو الاقتصادي والاجتماعي الدال على تحسن المستويات المعيشية؛

- بالنسبة للدول المتقدمة، يرجع انخفاض معدل استهلاك الطاقة مقارنة مع معدل زيادة النمو الاقتصادي إلى التطور التقني، إذ استطاعت الدول المتقدمة ترشيد استخدام الطاقة بإدخال آلات إنتاج

[5] - حسين عبد الله: البترول العربي: دراسات اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003. ص.135.

ووسائل نقل أقل استهلاكا للطاقة لإنتاج نفس الخدمات.

ومنذ الارتفاع الكبير لأسعار البترول في بداية السبعينات، بدأ اعتبار الطاقة إلى جانب رأس المال والعمالة كأحد عوامل الإنتاج التي أصبحت لها الأهمية، ولهذا فإن للطاقة أثر كبير على خيارات إستراتيجيات التنمية وسياسات التصنيع والتكنولوجيا المعتمدة في أي دولة. وهذه الخيارات تحدد نوع الطاقة وكثافة استهلاكها، كالاعتماد على استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء في الجزائر مثلا بسبب توفر كميات كبيرة منه، أو استخدام الفحم لنفس الغرض في الصين أو الاعتماد على المصادر المائية في الدول التي لها هذه الإمكانيات أو غيرها، حيث تكون المفاضلة بين الاختيارات تبعا لمصادر الطاقة والاحتياطات المتوفرة منها لدى كل دولة.

وتعتبر الأسعار من أهم العناصر التي يتوقف عليها نمو استهلاك الطاقة الحديثة خاصة (كالبترول والغاز). والتغير في مستوى الأسعار يصيب الدول المتخلفة ذات القدرة الشرائية الضعيفة أكثر من غيرها، حيث تجد نفسها خارج سوق الطاقة العالمية خاصة في حالة الارتفاع الكبير للأسعار، فيتوجه الأفراد نحو المصادر الطاقوية التقليدية البديلة ويقل طلبهم على مصادر الطاقة الحديثة. أما الدول المتقدمة، رغم أنها الأكثر استهلاكا للطاقة بأنواعها المختلفة، فتكون أقل تأثرا بارتفاع أسعارها.

3.I - البترول أهم مصادر الطاقة

لا جدال أن البترول يحتفظ بمركز اقتصادي أساسي ينافس كافة المصادر الطاقوية الأخرى، ومن ثم فهو يشكل المصدر الرئيسي للطاقة اليوم وكما كان سابقا، فقد بين تاريخ تطور استعمال الطاقة أن البترول يعتبر حتى الآن أهم المصادر الطاقوية دون منازع وقد تزايدت أهميته بصورة ملحوظة منذ الحرب العالمية الثانية كما تؤكد ذلك نسب الاستهلاك المتزايدة، إذ بلغ حجم استهلاك البترول من إجمالي مصادر الطاقة 26 % سنة 1950، ارتفعت إلى 43 % سنة 1974[6] ثم أصبحت 38 % للبترول و32 % للغاز[7] وهما يشكلان معا 70 % من مجموع من الطاقة المستهلكة في العالم سنة 2000.

1.3.I أهمية البترول

البترول منتوج الأرض القديم، تكون جيولوجيا منذ ملايين السنين، وتسميته Petroleum التي تعني زيت الصخر في اللاتينية، وهو أيضا النفط كما عرف عند العرب. وهو كمادة طبيعية يتواجد إما:[8]

- في حالة سائلة: وهو البترول **الاعتيادي** Pétrole conventionnel وهو البترول التقليدي المعروف؛

– في حالة صلبة: وهو البترول **غير الاعتيادي** Pétrole non-conventionnel ويتكون من عروق

[6]- يسري محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996. ص. 14.
[7] - Chems Eddine CHITOUR : Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030, OPU, Alger, p. 78.
[8] -- محمد أحمد الدوري: المرجع السابق ، ص. 8.

إسفلتية صلبة عبارة عن صخور (القار)، أو حجر السجيل Schistes bitumeux، ومنها أيضا رمال (القار) Sables bitumeux، وتسمى هذه الأنواع أيضا (بالبترول غير التقليدي)؛

- في حالة غازية: وهو الغاز الطبيعي ومنه غاز البوتان والبروبان وغيره من الغازات؛

و يلحق بالبترول الصلب غير الاعتيادي non-conventionnel البترول السائل غير القابل للاستغلال الاقتصادي بالوسائل التكنولوجية الحالية، أي المتواجد في المناطق الوعرة أو أعماق البحار وغيرها، بحيث يكون استغلاله بتكاليف جد مرتفعة. وتوجد احتياطات معتبرة من البترول المستخرج من رمال وأحجار القار يتم اللجوء إليها واستغلالها في ظروف ارتفاع أسعار البترول الخام.

وعندما نتكلم عن النفط في هذا البحث فإننا نعني بهذه التسمية اختصارا لكلّ المنتجات: من البترول الخام والغاز الطبيعي، وغاز البترول، والمكثفات التي تشكل مجموع المنتجات التي تسمى بالمحروقات " Les Hydrocarbures ". وعندما نريد تخصيص أحد الأنواع فإننا نستعمل التسمية الخاصة به كالبترول الخام أو الغاز الطبيعي أو مشتقات البترول ...الخ.

إن استخدام البترول السائل كمادة خام أولية وطبيعية قد عرف في حضارات العالم القديم منذ فجر التاريخ -كما ورد - وكان استغلال البترول بدائيا ومحدودا، واكتشافه وتوفره اعتمد على الصدفة والقوى الطبيعية في ظهوره على السطح. فقد عرفته جل المجتمعات القديمة تقريبا، وكان يعتقد أن له خصائص فوق طبيعية، وذلك بمشاهدة انبعاث النفط أو الغاز المشتعل التي سميت بالنيران الخالدة (Les feux éternelles)، وكانت لهم منه استعمالات مختلفة، فقد استعملته شعوب حضارات ما بين النهرين منذ 5000 و 7000 سنة لأغراض شتى، واستعمل عند الفرعنة في أغراض التحنيط وطلي السفن، كما استعمل عند اليونانيين لأغراض الحرب برمي السهام المشتعلة على العدو.[9] واستعمل لأغراض الوقود المنزلي. وكانت له استعمالات طبية مثل دهن القروح أو كشراب علاجي وغيرها. وقد كان العالم القديم أهم ميدان له والشرق الأوسط بالذات، وهي منطقة النفط تاريخيا ومنطقته الأساسية والهامة حاضرا وميدان الصراع الدولي الدائم من أجل السيطرة على احتياطاتها البترولية الهائلة.

يحظى البترول بالامتياز ليس فقط في استخدامه كطاقة مهمة وإستراتيجية، ولكنه أيضا يعتبر الطاقة الأرخص والأقل كلفة من بين مجموعة من المصادر الطاقوية البديلة، وكذلك لتعدد مشتقاته واستخداماته، حيث تقدر أنواع المنتجات المستخرجة والمشتقة من البترول بالآلاف التي تستعمل بطريقة أو بأخرى[10] وهو ما يجعل منه دون شك السلعة المتعددة الأغراض والاستعمالات، بالإضافة إلى تعدد منافعه وتنوع استعماله في مجالات أساسية: صناعة، زراعة وخدمات يحظى بمزايا تنافسية لا يجاريه فيها أي مصدر من مصادر الطاقة الأخرى إلا في مجالات محدودة، وهذا ما يفسر تزايد الطلب المستمر عليه.

[9] - Rabah MAHIOUT, Le Pétrole algérien, ENAP, Alger, 1974, p. 28.
[10] - Ibid.

ومن حيث مكانة البترول في التجارة الدولية، فإن أهم تطور عرفته التجارة الدولية للمواد الأولية في تاريخها المعاصر هو تطور تجارة البترول الذي فاق كل المواد الأولية الأخرى. ومنذ أواخر القرن الماضي التصقت به صفة العولمة، سواء من حيث السعر الذي يتحدد عالميا أو من حيث الحركة التجارية الدولية للنفط، ولا تخلو تجارة أي دولة في العالم من بند البترول تصديرا أو استيرادا. ويمكن توضيح أهميته في النقاط الآتية:[11]

- استهلاك مادة البترول يعتبر أهم أنواع الطاقة الذي يدير عجلة الاقتصاد العالمي، وعليه يرتكز التقدم الصناعي العالمي ونموه.

- انخفاض تكاليف إنتاج البترول بالمقارنة مع المصادر البديلة الأخرى وتعدد منتجاته واستخداماتها وانخفاض تكاليفها أيضا؛

- تحقيق فوائض مالية طائلة لدى الدول المنتجة ولدى الشركات البترولية العالمية، مما يجعل من البترول مصدرا من مصادر تمويل الاستثمارات على المستوى الدولي؛

- العائدات البترولية تشكل قوة شرائية تشغل اقتصاديات الدول الصناعية، حيث تعتمد الدول النفطية على الواردات من الدول الغربية في تغطية حاجياتها الاستهلاكية.

أما بالنسبة للدول المنتجة المصدرة للبترول، فيعتبر وسيلة التنمية الأساسية بما توفره عائدات التصدير من تراكم لرؤوس أموال تعمل على :

- العائدات البترولية تمكن من تموين الاقتصاد الوطني بالسلع التجهيزية وبالمنتجات النصف مصنعة والمواد الأولية لخلق الإطار الملائم لتسيير الوحدات والمؤسسات الوطنية الموجودة؛

- إنشاء صناعات متفرعة ومتعددة تستفيد منها النشاطات الاقتصادية (الصناعة والزراعة) وشركات الخدمات التي تقدم لصناعة النفط ما تحتاج إليه من الأدوات والوسائل الضرورية؛

- تغطي العائدات النفطية جانبا أساسيا من الطلب الاستهلاكي حيث تموّن الاقتصاد الوطني بالسلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع.

I.3.2 - تطور الاستغلال الصناعي للبترول

موازاة مع التطور التاريخي وبروز الدول الصناعية وتطور النظام الرأسمالي، اتخذ النفط الطابع الصناعي كأهم مصدر للطاقة. وبسبب التقسيم الدولي للعمل وتنامي حاجة الدول المتطورة صناعيا إلى البترول وتوفره لدى دول أخرى أغلبها كان تحت السيطرة الاستعمارية، قسّم العالم تبعا لذلك إلي جبهتين رئيسيتين: **الممونون** وهي الدول المنتجة – المصدرة وهي دول نامية في معظمها، يقابلها **المستهلكون**

---

[11]- يسري محمد أبو العلا: المرجع السابق، ص.ص. 17- 18.

لهذه السلعة الإستراتيجية وهي الدول الصناعية المتطورة في غالبيتها، كمستهلكين ومستوردين للبترول.

ا) البداية الصناعية: السيطرة الأمريكية

لم يبدأ العصر الاقتصادي للبترول في العالم القديم مهد الحضارات البائدة ومنطقة الاحتياطات الهائلة، لكنه بدأ في العالم الجديد وفي الولايات المتحدة بالذات التي ظهرت كقوة صاعدة أخذت في التوسع والتطور إلى أن أصبحت أقوى دولة اقتصاديا وعسكريا عرفها العالم. وفي هذه الدولة كانت البداية الأولى لصناعة البترول سنة 1859 عندما حفر الكولونيل إدوين ل. دريك Edwin L. Drake في بنسيلفانيا أول بئر للبترول من أجل تزويد مصابيح بالبترول لتعوض الزيوت المستخرجة من شحوم الحوت.[12] ومنها بدأت فترة استغلال البترول بالمفهوم الصناعي.

كانت سوق البترول الأمريكية في بداية استغلال البترول تتصف بالمنافسة الكاملة أي سوق تنافسية مفتوحة للجميع، لأن الشركات البترولية كانت صغيرة نسبيا، ولكن سرعان ما تحولت إلى سوق احتكار القلة بعد أن بدأت تعرف تمركزا كبيرا واندماجا بين الشركات الصغيرة. هذا التمركز والاحتكار فرضته خصائص تقنية ومالية منها.[13]

- الصناعة تتطلب استثمارات كبيرة في مختلف المجالات؛
- تتطلب تكنولوجيا معقدة نسبيا؛
- مخاطر مرتفعة في مجال الاستكشاف.

وعلى مدى كل الفترة الممتدة من اكتشاف النفط إلى غاية بداية السبعينات من القرن العشرين، كانت السيطرة شبه كلية للشركات الأمريكية على أسوق البترول العالمية.

ب) فترة ما بعد الحرب – فترة الاستقرار النسبي

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الشركات العملاقة أو الشركات المتعددة الجنسيات وخاصة المعروفة منها بالأخوات السبع* قد فرضت سيطرتها على الصناعة العالمية للبترول، وتعدت سيطرتها السوق الداخلية للولايات المتحدة إلى جميع منابع النفط وأسواق التوزيع عبر العالم تقريبا، ولها فروع في أغلب بلدان العالم.

وحتى سنة 1972 كانت الأخوات السبع المشار إليها تنتج 70 % من البترول الخام العالمي و60 %

---

[12]- Jean-Pierre OLSEM, L’Energie dans le monde, Stratégies face à la crise, 2° édition, Hatier, Paris, 1984, p. 54.

[13]- هاشم جمال: السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988، ص. 42.

*- وهي الشركات الأمريكية الخمس: **إيسو** (أصبحت **اكسون**)، **ستندارد أويل نيو يورك** (أصبحت **موبيل**)، **سوكال** (أصبحت **شيفرون**)، **غولف أويل، وتكساكو** والشركة البريطانية: **بريتش بتروليوم**، والبريطانية الهولندية: **شل**

من المنتجات المكررة منه، وتبسط سيطرتها على أكثر من نصف الاحتياطات العالمية.[14] وتتضح سيطرتها من خلال:[15]

- التحكم في جميع فروع البترول ومراقبة مختلف عمليات مراحل الاستغلال: من المنبع أو المراحل العليا (Amont أو Upstream) وتشمل البحث والتنقيب والإنتاج والنقل، إلى المصب أو المراحل الأدنى (Aval أو Downstream) وهي صناعة التكرير والتسويق والتوزيع؛

- التحكم واحتكار تكنولوجيا البترول من طرف هذه الشركات، مما مكنها من الظفر بأغلب عقود الامتياز واستغلال البترول لضمان أمن وتدفق الإمدادت، وساعدها في ذلك أيضا تدخل الحكومة الأمريكية بشكل مباشر في كثير من الأحيان لتوفير الحماية اللازمة لها؛

- الحماية من ظهور منافسين جدد بوضع العراقيل والحواجز التي تعيق أي توسع لهم.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الإجراءات مكنت الشركات المتعددة العالمية من إبقاء السيطرة شبه الكلية على البترول خلال فترة طويلة نسبيا، لكن مع نهاية الخمسينات وطوال فترة الستينات تحولت سوق البترول التي كانت محتكرة تماما من طرف الولايات المتحدة إلى سوق مفتوحة جزئيا، ويرجع ذلك إلى:

- ظهور أطراف جدد جذبتهم الأرباح الكبيرة الناجمة عن الصناعة النفطية الدولية والبعد الاستراتيجي للمحروقات إلى ولوج هذه الصناعة، ويوصف هؤلاء الأطراف بالمستقلين[16]أي العاملين خارج الكارتل، حيث أنهم لا يشكلون فئة مجانسة ولهم إستراتيجياتهم المتباينة؛

- نشوء شركات وطنية مستقلة في عدد من الدول المستهلكة (خاصة في أوربا واليابان)، مما أفقد الشركات الأمريكية جزء من سيطرتها الكاملة السابقة؛

- توسع الطلب على البترول في العالم وفي السوق الأوربية بالخصوص؛

- استعار الحرب الباردة ودخول نفط الإتحاد السوفياتي الذي يملك احتياطات كبيرة تنافس بترول الشرق الأوسط؛

- ظهور التنظيمات البترولية، وأهمها منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، والتي سيصبح لها دور أساسي في كسر الاحتكار العالمي للبترول.

ويلاحظ أن هذه الفترة اتسمت بالاستقرار النسبي في الأسعار وفي وتيرة تدفق الإنتاج، ولم تشهد هزات كبيرة ذات تأثير واضح على سوق البترول كما سيحصل في الفترات اللاحقة.

[14]- Jean-Pierre OLSEM : Op. cit. p. 88

[15] - حسين عبد الله: المرجع السابق، ص. 82.

[16] - إسماعيل خناس: تحدي الطاقة في حوض المتوسط، ترجمة سمير سعد، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1994، ص. 24.

ت)- مرحلة السبعينات - المنعطف الحاسم في تاريخ البترول

وتعتبر مرحلة الهجوم من الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول من أجل استرداد حقوقها من الشركات الاحتكارية الاستعمارية. وهذه المرحلة تميزت بحدثين هامين هما:

ا)- **حركة التأميمات الناجحة**: والتأكيد على حق الشعوب بالسيادة الوطنية على ثرواتها، وذلك بالحد من الاستغلال الاحتكاري للبترول من طرف الشركات العالمية، وأعطى الحق للدول المنتجة بالتصرف المباشر في ثرواتها وتحديد أسعارها، منها قيام الجزائر في عام 1971 بتأميم 51 % من مصالح الشركات البترولية، وحددت السعر المرجعي لنفطها بـــ 2.77 دولار للبرميل. كما قام العراق في عام 1972 بخطوة مماثلة وأمم شركة نفط العراق وهي من أكبر الشركات العاملة في الشرق الأوسط.

ب)- **استخدام البترول كسلاح**: وذلك عقب حرب 1974 العربية الإسرائيلية، بقطع إمدادات البترول على الدول التي أيدت إسرائيل في الحرب. وقد أعطى هذا الإجراء إحساسا للدول المستوردة لأول مرة أن وصول إمدادات النفط إليها لم تعد مضمونة.

هذه الأحداث أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، فمتوسط سعر الطن من البترول الخام الذي لم يكن يتجاوز 12 دولار في عام 1970 وصل إلى 80 دولار عام 1974[17]. وبسبب الزيادة الكبير في الأسعار في وقت قياسي عرفت هذه المرحلة **بالصدمة البترولية الأولى**، وترتبت عنها تداعيات منها.

- أعقب هذه الهزة في أسعار البترول ظاهرة تضخمية عالمية حيث انخفض الدولار منذ 1974 والسنوات التي تلتها بنسبة 30 % من قيمته؛

- أقرت دول الأوبك إعطاء قيمة حقيقية للبترول وربط الأسعار المعلنة بمعدلات التضخم؛

- مراعاة نوعية البترول في التسعير (درجة الكثافة، الموقع الجغرافي ونسب الشوائب وخاصة الكبريت).

وفي هذه المرحلة أصبحت سوق البترول بأيدي الدول المنتجة، وأخذت الأسعار في الارتفاع مما زاد من العائدات المالية النفطية للدول المصدرة. ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية وارتفعت الأسعار بشكل كبير في بداية الثمانينات وهي **الصدمة الثانية للبترول**، لكنها لم تلبث أن انهارت في منتصف الثمانينات بعد أن استعادت الدول الصناعية المستهلكة السيطرة والتحكم في السوق بعد إنشائها الوكالة الدولية للطاقة من جهة، وكذلك بسبب تطور الأسواق الحرة الفورية للبترول، وتقلص في المقابل دور الدول المنتجة– المصدرة في التأثير على الأسعار والتحكم في المعروض من البترول.

[17]- محمد أحمد الدوري: المرجع السابق، ص. 232.

4.I - العوامل المتحكمة في أسعار البترول

لقد كانت سوق النفط في السابق تسيطر عليها قلة من الشركات العالمية الكبرى، ولذلك كانت طرق تحديد أسعار البترول هي الأسعار المعلنة، أي اعتبار السعر السائد في السوق المطبق على النفط الخام المنتج هو السعر الذي يعلنه البائع. وبما أن البائع هو نفسه المشتري أي الشركات العالمية، فإن السعر المعلن ليس سعرا حقيقيا، بل هو رقم يستعمل فقط لتحديد حصة الأقطار المنتجة من الأرباح التي تحققها الشركات [18] ولغرض حساب الضرائب.

وبعد حركة التأميمات وسيطرة الدول المنتجة على ثرواتها النفطية، قامت هذه الأخيرة بإجراءات عديدة لغرض تصحيح الأسعار، وقد شهد عقد السبعينات تطورا أساسيا في هيكل التجارة النفطية أدى إلى تغيير العلاقة السعرية بين الدول المنتجة المصدرة والشركات العالمية، وأصبحت الدول المصدرة هي التي تقوم بتحديد أسعار الإشارة لنفوطها المختلفة وفقا لاتفاقيات متعددة وقعتها دول الأوبك: منها اتفاقية طهران واتفاقية طرابلس واتفاقية جنيف وغيرها، تدور حول طرق تحديد الأسعار لكل نوع من أنواع البترول والضرائب المختلفة لا يسع المجال لذكر التفاصيل التي تضمنتها.

ومنذ الثمانينات من القرن الماضي، وبسبب احتدام المنافسة بين المنتجين من داخل وخارج منظمة الأوبك ووجود فائض كبير في العرض العالمي من البترول، أدى ذلك إلى خضوع أسعار البترول لعوامل أخرى تتحكم فيها – كما سنذكرها في هذا البحث - ولم تعد الأسعار المعلنة من قبل المنتجين هي المعتمدة في السوق البترولية.

1.4.I - مرونة الطلب على البترول

الطلب على البترول طلب مشتق لأن المنتجات المكررة والمصنعة كمنتجات نهائية قابلة للاستعمال والاستهلاك النهائي هي التي تؤثر في الطالب على النفط الخام. والمرونة تعني استجابة الطلب على سلعة ما بشكل محسوس بالنسبة للتغير في سعر هذه السلعة. ويكون الطلب مرنا عندما يتأثر بالتقلبات في سعر السلعة، ويتصف بعدم المرونة عندما لا يستجيب لتلك التغيرات. ومن هنا يطرح السؤال نفسه: هل الطلب على النفط يتصف بالمرونة ؟.

في هذا الخصوص يلاحظ "جان بيير أولسم" ما يلي.[19]

- إن الطلب على النفط على **المدى الطويل** يعتبر من دون شك **مرنا**، لأن التوجه نحو المصادر البديلة ممكن جدا (كالفحم، الطاقة النووية، الشمسية... الخ)، لأن تقنية تنمية مصادر الطاقات البديلة

---

[18] - قاسم أحمد عباس: تطور أسعار إيراد البرميل بين الأقطار المنتجة المستهلكة والشركات، مجلة النفط والتنمية، السنة الثالثة، العد 2، كانون الأول (ديسمبر) 1977، العراق، ص. 23.

[19] -Jean-Pierre OLSEM, OP. cit, p, 52.

تعترضها صعوبات الاستثمار، وتحتاج إلى وقت طويل حتى يتم وضعها موضع الاستغلال الاقتصادي؛

- أما على **المدى القصير** فقد تم معاينة **عدم مرونة الطلب** على البترول بالنسبة للتغير في السعر عدة مرات، إذ بقي الطلب ثابتا - أو زاد - مع استمرار الارتفاع في الأسعار، حيث لم تؤثر تلك الارتفاعات في خفض الطلب على البترول خاصة لدى الدول الصناعية وهي السوق الأهم، ويختلف الأمر بالنسبة للدول الفقيرة التي تجد نفسها عاجزة عن مواجهة الارتفاع الكبير للأسعار.

و يتضح أن الطلب على البترول في الحالات العادية واستقرار السوق يرتبط بعوامل منها:

- عامل الزمن حيث تنعدم مرونة الطلب على النفط في المدى القصير وترتفع على المدى البعيد؛
- المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة وسياستها الطاقوية وترشيد الاستهلاك والنظام الضريبي؛
- العوامل الطبيعية وتغيرات المناخ والفصول؛
- توفر الطاقات البديلة ومستوى أسعارها مقابل أسعار النفط.

2.4.I - العوامل الأساسية المؤثرة في سوق البترول

إن ثمن السوق لسلعة ما يتأثر بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنتجين لها، غير أن الأطراف الفاعلة في تجارة البترول العالمية تتعدى الدول المنتجة/المصدرة والدول المستهلكة إلى الدور الفاعل للشركات المتعددة الجنسيات ودور المضاربة في السوق الحرة التي بات تأثيرها يتعاظم في التجارة العالمية للبترول. ولذلك فإن أية إجراءات اقتصادية (تتعلق بالعرض أو الطلب) أو سياسية (قطع أو مقاطعة للبترول) أو أية أعمال مراهنة من طرف المضاربين، يتخذها أي طرف من الأطراف الفاعلة تكون لها تداعيات على السوق العالمية للبترول وتنعكس بصورة واضحة وسريعة على الأسعار، ولذلك فإن هيكل السوق البترولية تتأثر بعوامل ذات أهمية واضحة على مجريات الأسعار بسبب تتداخل القوانين الاقتصادية والمعطيات السياسية الدولية، وهذه العوامل هي:

ا) تأثير موازين القوى في الأسعار البترول

تتمثل موازين القوى في صناعة النفط في الأطراف الثلاث **الرئيسية** وهي: الشركات المتعددة الجنسيات والدول المنتجة والدول المستهلكة، وتمتع هذه الأطراف بسلطات غير متكافئة، ولذلك نجد لدى كل منها إستراتيجيتها الخاصة وفقا لمصالحها. وفي تحليل لمفهوم الأسواق البترولية كهياكل قائمة بذاتها نجد أن المؤثرين فيها ليسوا بالضرورة المنتجون والمستهلكون قطبا العملية التجارية في أي سوق تخضع لقاعدة توازن العرض والطلب، حيث اتضح من متابعة تطور أسعار الصناعة البترولية أنها لا تخضع لمعايير المنافسة التامة وآلية العرض والطلب، ولذلك أدى التحليل الخاص بموازين القوى ببعض الباحثين إلى التركيز على بعض الأطراف (الشركات البترولية العالمية) كقوة محركة للسوق ومن ثم

الأسعار، بينما ركز البعض في المقابل على المفاهيم الجيوسياسية في تكوين الأسعار وآخرون ركّزوا على جميع الأطراف وأهملوا التحليل الاقتصادي (تحليل التكاليف).[20]

ب) الأرباح العالية في الصناعة النفطية الدولية كمحرك للسوق

إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح عالية. وينطبق هذا المبدأ على سلعة البترول في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج البترول الخام، نرى أنه كلما زادت الكميات المنتجة زادت معها التكاليف، وذلك بسبب أن آبار البترول تحتاج إلى تقنيات مساندة إضافية عند استرجاع (Récupération) كميات إضافية قد تزيد عن 30 % فأكثر من طاقة إنتاج أي بئر.[21] كما أنه بسبب زيادة الطلب على البترول، يتم التنقيب عنه في مناطق بعيدة وصعبة (كالمناطق القطبية وأعالي البحار) وهي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية واستثمارات مكلفة.

ولكن الميزة الخاصة لسلعة البترول كمنتوج طاقوي جاهز للاستعمال النهائي، فإن الريع المحقق في فرع البترول يفوق كل أنواع ريوع المنتوجات الطاقوية الأخرى: الفحم، الطاقة النووية وغيرها، فبالإضافة إلى عامل توازن القوى التي تتحكم في الصناعة البترولية وأسعارها، نجد أن المحرك الهام للصناعة البترولية هو تحقيق فائض مالي كبير، أي الريع العالي الممكن تحقيقه، وهو الفرق بين السعر المفروض على المستهلك للمنتوج وتكلفة توريد هذا المنتوج إلى المستهلك، حيث تتقاسم كل الأطراف العاملة في فرع البترول هذا الفائض.[22]

ج) المضاربة كعامل محرك للسوق

إن المضاربة في الآونة الأخيرة من خلال السوق الفورية SPOT MARKET التي ظهرت في الثمانينات ثم تطورت بعد ذلك، ويتم عبرها تسويق أكثر من ثلث النفط العالمي، أصبحت من العوامل الأساسية التي تؤثر في حركة الأسعار. وأشهرها أسواق خليج الولايات المتحدة وروتردام بهولندا وسنغافورة بآسيا، إلى جانب أسواق البترول المعروفة مثل بورصة نيويورك وبورصة لندن. وتعمل المضاربة المسماة بغير التجارية في هذه السوق رغبة في جني الأرباح -أي التي لا تبحث عن اقتناء البترول لمواجهة الاحتياجات الفعلية للمصافي- على التأثير في الأسعار بما يحقق مصالح المضاربين، وتعد إحدى أهم العوامل الأساسية في تشكيل الأسعار وتقلباتها والمحرك للسوق البترولية وصناعة النفط.

بسبب هذه العوامل أصبحت السوق البترولية بعد الثمانينيات أكثر تعقيدا، حيث أضحى التنبؤ بالأسعار

[20]- هاشم جمال : المرجع السابق، ص. 27.

[21]- Jean-Pierre OLSEM, OP. cit, pp. 49-52.

[22] - هاشم جمال: نفس المرجع والصفحة.

المستقبلية للبترول وتطورها في كثير من الأحيان غير ممكن حتى لدى المهتمين والمراكز المختصة في المجال البترولي.

3.4.I - أهمية استقرار السوق البترولية

لقد اتسم تاريخ النفط بالصدمات البترولية في فترات مختلفة (73-74، 79-80، 86_88، 90-91، 94- 95، و2006-2007) وهي فترات متتالية ارتفعت فيها الأسعار إلى أعلى مستوياتها تخلّلتها فترات تراجعت فيها الأسعار حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها كما حصل في منتصف الثمانينات.

إن استقرار السوق يبقى الهدف المنشود لدى كل الأطراف، **واستقرار الأسعار لا يعني ثباتها،** ولكن هو التقريب بين النهاية العظمى للسعر والنهاية الصغرى له، بحيث لا تكون الفجوة كبيرة بين أعلى سعر للبترول وأدناه في مدة زمنية قصيرة. وفي هذا المجال فقد قامت الأوبك في سنة 2000 بمحاولة تطبيق آلية لضبط الأسعار عن طريق تحريك الإنتاج بالزيادة أو النقصان، بحيث إذا تجاوز سعر البترول 28 دولار كحد أعلى تزيد إنتاجها بـــ 500 ألف برميل يوميا، وإذا قل السعر عن 22 دولار كحد أدنى تقوم بتخفيض الإنتاج بنفس الكمية لتجنب تذبذب الأسعار بصورة مقلقة لكل من المنتج والمستهلك، لكن التطور الكبير الحاصل في الأسعار في الوقت الحالي قضى على مفعول هذه الآلية. ومع ذلك يبقى استقرار الأسعار يخدم كل الأطراف الفاعلة في السوق للأسباب التالية:

- بالنسبة للدول المنتجة، فإن عدم الاستقرار يؤثر سلبا على عائداتها المالية خاصة عند الانخفاض الحاد للأسعار ويؤدي إلى إرباك التخطيط والسياسات التنموية الاقتصادية. أما عند الارتفاع الكبير للأسعار فإنها تواجه خطر إمكانية التحول عن البترول نحو مصادر بديلة أخرى من الطاقة؛

- بالنسبة للدول الصناعية المستوردة، ففي حالة ارتفاع الأسعار في السوق الدولية سينعكس ذلك على أسعار الطاقة داخليا وعلى المستهلك، وإن كان وقعه أقل مقارنة بالدول النامية. كما أن عدم الاستقرار سيؤثر في السياسات الاستثمارية لشركاتها البترولية، إذ في حالة الانخفاض الكبير للأسعار فإن هذه الشركات ستحجم عن زيادة الاستثمارات والإقدام على الاستكشافات في مناطق جديدة؛

- بالنسبة للدول النامية، فإنها من يدفع الفاتورة الأعلى للطاقة أكثر من غيرها في حالة ارتفاع الأسعار. أما في حالة تدني الأسعار، وإن كانت تستفيد من انخفاض فاتورة النفط، إلا أنها تفقد الأمل لاحقا في دخول الشركات العالمية من أجل الاستكشافات النفطية المحتملة في أراضيها.[23]

[23] - Antoine AYOUB: OP. cit, p. 118.

II - الجزائر دولة نفطية

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛
- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي؛
- يعتمد من اجل استغلال النفط في جميع مراحله – استكشاف، استخراج ونقل- بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال. ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

1.II- المراحل الأولى للبترول الجزائري

تاريخ وجود النفط في الجزائر أو تاريخ اكتشافه، فهو طبعا موجود جيولوجيا منذ القدم، وتمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال "عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك[24] وطوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام (أو القار) يستعمل في أغراض مختلفة.

وبعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة وتقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية أن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها، فكان ظهور أثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية ستكون واعدة مستقبلا في إنتاج المحروقات ومحفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

1.1.II- اكتشاف النفط في الجزائر

أما من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان). هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.

[24] - Rabah MAHIOUT: OP. cit, p. 106.

أما تاريخ إنتاج النفط، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى عام 1956.

إن المحفز على الاستكشاف والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية.

وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر. ففي أكتوبر1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CFP) وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (SN REPAL)، ثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (CREPS).

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956،[25] وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. وكان لقيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثر من 80 % من مساحة القطر الجزائري المقدرة بـــ 2.381.741 كلم2. ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962. ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969. ويقدر إنتاج الجزائر حاليا (سنة 2005) من البترول الخام 63 مليون طن سنويا (حوالي 1.350 مليون برميل يوميا) والإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي 152 مليار متر مكعب[26] (القابل للتسويق منه يقدربـــ 89.2 مليار متر م3 سنويا والصادرات حوالي 64.3 مليار متر مكعب).

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية، خاصة السوق الأوربية والأمريكية. وتهدف أن تصل بصادراتها من الغاز إلى ما 100 مليار متر مكعب بحدود 2010، ومن البترول (الخام والمكرر) إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 2 مليون برميل يوميا.

II.2.1- تأسيس الشركة الوطنية "سونطراك"

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

[25] - بلقاسم زياني: دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 1994-1995ص. 169.

[26]- SONATRACH : Rapport annuel 2005, www.sontrach-dz.com.

SONATRACH بتاريخ 1964/12/31، إذ لابد لكل دولة مصدرة للبترول أن تكون لها سياستها البترولية المستقلة وشركتها الوطنية تكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات وتحمي مصالحها. وكان من مهام شركة سونطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية. هذه الشركة التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل الآن المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول عالميا.

يجب أن نشير أنه قبل قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سونطراك. منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (B. P.) في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 ، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51 % (الأولى من نوعها في الجزائر) بين سونطراك وشركة "غيت" الأمريكية. وعند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75 % من النقل و65 % من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع. ويمكن ملاحظة ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي في الجدول أدناه.

جدول رقم(2): ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره

(من الستينات حتى مرحلة التأميم) الوحدة: نسبة مئوية

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار حيث تتولى سونطراك تنفيذ الأعمال	12	21	51	65	92	100	100
إنتاج النفط	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56	77
احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سوناطراك	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير النفط	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: نشرة صادرة عن شركة سونطراك 1972 باللغة العربية،

نقلا عن: بلقاسم ماضي: العوائد البترولية مشاكل وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، جامعة عنابة، 2007، ص 16.

2.II - تأميم المحروقات

التأميم هو نقل ملكية المؤِسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء أكانت محلية أو دولية بالعمل فيها. والتأميم ليس له دائما أسبابا أيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة.

1.2.II - دواعي وأسباب التأميم في قطاع البترول

يحظى النفط بالأولية في التأميم قبل الصناعات الأخرى لأن هناك من الدوافع والأسباب الهامة ما يجعل الدول المنتجة تقدم على تأميمه وضمه إلى القطاع العام، بغض النظر عن التوجهات الاقتصادية والسياسية لهذه الدولة أو تلك. ومن هذه الدوافع ما يلي:

- الصفة المميزة للبترول الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي؛
- المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البترول؛
- تحقيق المساواة الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط، وهو أكبر مصدر مالي يحقق هذه الغاية من غيره من النشاطات الاقتصادية الأخرى؛
- الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، على اعتبار أنه كلما اتسع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه ورفع الأسعار؛
- توجيه الاستثمار، لأن تحكم الدولة في قطاع البترول يسهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني وصناعة النفط على الخصوص مصدر التمويل الأساسي.

مع الإشارة أن زيادة العائدات المالية قد لا تتحقق دائما، وذلك بسبب موانع سياسية واقتصادية تحول دون التحكم في تحديد الأسعار، كما أن توجيه الاستثمار قد تعوقه كذلك مشكلات تكنولوجية لا تستطيع الدول النامية توفيرها إلا بالمساعدة الأجنبية.

للأسباب المذكورة أعلاه، كان هدف السيطرة على قطاع النفط من ضمن أولويات الدول النامية المصدرة باختلاف توجهاتها السياسية ونظمها الاقتصادية، وذلك توطيدا لاستقلالها السياسي والاقتصادي، وهو ما عرف بــ "الوطنية النفطية" (Le nationalisme pétrolier) ، بمعني أن الاستقلال السياسي يبقى ناقصا ما دامت الدولة الوطنية لا تسيطر على كامل ثرواتها الطبيعية والنفطية بالخصوص. فعليها تحرير

ثروة البترول من الاستعمار (Dé-colonisation du pétrole) *، لأنه المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، وهو أيضا أداة سياسية وذو أهمية إستراتيجية.

وبخصوص الجزائر التي اختارت النهج الاشتراكي منذ استقلالها، فقد كان العامل الأيديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

لقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن "اتفاقيات إفيان" أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية تلزم الجزائر حفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

لقد بقي أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري محدودا، لأن النشاطات من الإنتاج إلى التوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج حدود الوطن، كما أن فرنسا كانت قد وقعت اتفاقية مع الجزائر في جويلية 1965 منحتها امتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة من 1970/1969. ومع أن إنتاج الغاز ارتفع من 806 مليون م3 سنة 1964 إلى 2342 مليون م3 عام 1968 وإنتاج النفط من 26.2 مليون طن سنة 1964 إلى 42.3 مليون طن، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية.[27] ولذلك باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

ومعلوم فقد كانت هناك حركة تأميمات من دول منتجة للبترول سبقت الجزائر، والكل يذكر قرار محمد مصدق رئيس وزراء إيران الذي قام بتأميم الصناعة البترولية الإيرانية عام 1951، ورغم أنه حظي بصدور حكم محكمة العدل الدولية مؤيدا لحق إيران، غير أن محاولته أسقطها كارتل البترول العالمي بتحالف مع المخابرات الأمريكية، لكن وقعها كان كبيرا على الدول المنتجة الأخرى. ومع أن هذا التأميم تحقق من الناحية القانونية فقط إلا أنه من الناحية العملية كان صوريا، إذ تم تكوين الكونسورسيوم

* تستعل كلمة Décolonisation بمعنى تحرير أو تصفية الاستعمار، وقد كان التعبير مقتصرا على الاستقلال السياسي للدول ثم انسحب على كل ما من شأنه إنهاء السيطرة الاستعمارية على أي جانب من جوانب الحياة: سياسية، اقتصادية، وحتى ثقافية.

[27]- Abdelkader SID-AHMED: Développement sans croissance : L’expérience des économies pétrolières du tiers-monde, O.P.U, Alger, 1983. p. 49.

الإيراني من شركات الكارتل البترولي العالمي الذي أبقى على راية التأميم من الناحية القانونية[28] دون السيطرة الفعلية على البترول. هذه الخطوة الإيرانية شجعت لاحقا الكثير من الدول على أخذ المبادرة لاسترجاع الرقابة على ثرواتها النفطية من هيمنة الشركات العالمية.

بالنسبة للجزائر، فإن تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك.

2.2.II - قرارات تأميم المحروقات ونتائجها

هذه القرارات كما جاءت في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين التي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1971/02/24 وتنص على:

أولا : أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات. وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56 % من مجمل الإنتاج البترولي؛

ثانيا : التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة؛

ثالثا : تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

ثم صدر بعد قرارات التأميم مباشرة، المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 12 أفريل 1971 (أي بعد شهرين من التأميم) الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.

وطبيعي أن لا تمر قرارات تأميم الشركات الفرنسية دون رد فعل، مع أن الجزائر أكدت أنها ستواصل تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد، ورغم ادعاء فرنسا عدم منازعة حق الجزائر في تأميم ثرواتها، لكنها اعتبرت القرار غير شرعي لأن الجزائر اتخذته من جانب واحد، وهذا يتعارض مع الاتفاقية الجزائرية – الفرنسية المذكورة. كما أن قيمة التعويضات لم تكن موضوع تحديد مسبق بين البلدين وأنها(أي الجزائر) تمارس حضرا نفطيا عليها، إلا أن الشركات الفرنسية في الحقيقة هي التي باشرت في ممارسة حضر على الجزائر التي كانت في مرحلة تنفيذ المخطط الرباعي الأول 70-1973 وحاجاتها الملحة إلى التمويل لتنفيذه، حيث قامت الشركات الفرنسية بأساليب مختلفة من الضغوط منها:

- رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي - لكن لم يكتب له النجاح- وتأكيدها أن البترول الجزائري لا يمكن أن يجد له سوقا خارج فرنسا، و حتى من أجل بلوغه الأسواق الأوربية

[28] - فريد النجار: إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة: قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 51.

فلا بد له من المرور عبر فرنسا؛[29]

- الضغط على الهيئات الصناعية والمالية والدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر، وحذرتها من مغبة التعامل معها، وطالبت بمقاطعة النفط الجزائري؛

- بالإضافة إلى وسائل ضغط أخرى، حيث قامت بالتقليل من هجرة الجزائيين إليها بإلغاء عقود 10 ألاف من العمال المرخص لهم بالعمل في فرنسا.

وقد واجهت الجزائر صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجاراة لموقف فرنسا التي هددت بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر. يضاف إليها عوامل موضوعية تتعلق بنقص الإطار الوطني الكفء القادر على التكفل بالقطاع النفطي بعد تخلي الشركات الأجنبية عن مواصلة الاستغلال في قطاع البترول.

لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر. فكان منها مثلا العقد المبرم بين شركة سونطراك وشركة "ألبازو" الأمريكية[30]، واعتبر ذالك مكسبا للجزائر أكد ربحها لمعركة التأميم التي خاضتها للتخلص من هيمنة الشركات الاستعمارية.

أما النتائج الرئيسية التي يمكن استخلاصها، ليس فقط من قرارات التأميم الجزائرية، ولكن من حركات التأميم عامة التي قامت بها العديد من الدول المصدرة للنفط لاحقا، فهي:[31]

- إن التأميمات أعطت للدول الصناعية المستهلكة إحساسا بأن تأمين وارداتها النفطية قد أصبح منذ الآن مهددا، إذ لم يعد النفط تحت مراقبة الشركات الكبرى الأمريكية خاصة التي كانت تسيطر في السابق على ما يتراوح بين 70 % و80 % من حلقات الصناعة النفطية من البترول خارج الولايات المتحدة وقد أصبحت الآن الحلقات العليا من صناعة النفط خارج سيطرتها؛

- التأميمات أصابت مباشرة –وبسرعة- هيكل السوق النفطية. ففي سنوات قليلة تحولت هذه السوق جذريا من سوق مدمجة عموديا تحت رقابة الشركات المتعددة الجنسيات إلى سوق بقطبين أو برأسين (Bicéphale): أغلب نشاط الحلقات العليا (الاستكشاف والإنتاج والاستغلال والنقل للبترول الخام) تحت رقابة الدول المنتجة، أما اغلب الحلقات السفلى (النقل و التخزين التكرير والتوزيع) تحت رقابة الشركات العالمية. هذه الوضعية الجديدة كانت بطريقة ما وراء عدم الاستقرار في أسواق النفط؛

- على العكس من الشركات الأجنبية التي كان همها الأساسي تعظيم الربح المالي فقط، فإن الدول

---

[29]- بلعيد عبد السلام : الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990. ص.49.

[30]- بلعيد عبد السلام : المرجع السابق، ص.ص، 124-125.

[31]- Antoine AYOUB: Le Pétrole – Economie et Politique, Imp. Jouve, Paris, 1996. pp. 5-6.

الوطنية التي تهدف إلى زيادة الأرباح كانت تسعى أيضا للحصول على مزايا: اقتصادية، اجتماعية، سياسية وعسكرية؛

- لقد أدخلت قرارات التأميم الدول المصدرة للبترول في حسابات العالم كقوة حقيقية وانعكس ذلك على كيانها الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي بل حتى على الجانب النفسي، إذ أعطى التأثير السيكولوجي للتأميم قوة كبيرة للدول المنتجة في رفع ثقتها بنفسها وإحساسها بقدراتها في مقارعة أقوى قلاع الدول الاستعمارية وهي قلعة البترول التي تسيطر عليها شركات من أقوى الشركات الاحتكارية العالمية، بعد أن كان إعلان التأميم في حينه يعتبر مجازفة تنذر بالخطر.[32]

ولذلك، فبالرغم من الاعتقاد السائد أن ارتفاع أسعار البترول بأكثر من أربع مرات في بداية السبعينيات بعد الصدمة البترولية الأولى هو التحول الكبير في تاريخ النفط، لكن الحقيقة هي أن حركة التأميم- التي كانت تقريبا متزامنة معها- هي التحول الفاصل في مسيرته. فتحويل ملكية حقول النفط وأغلب أسهم الشركات العالمية إلى ملكيات الدول المضيفة غير تماما قواعد العمل السابقة في صناعة البترول من الناحية القانونية والاقتصادية والتنظيمية.

3.2.II - السياسة البترولية الجزائرية بعد التأميم

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته الجزائر في كل دساتيرها: من دستور 1976 في المادة 25 منه التي تنص على "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض" وأكدها الميثاق الوطني ثم دستور 1989 وكذلك الدستور الحالي1996 في المادة 17 التي تنص على أن: "الملكية العامة هي ملك المجموعات الوطنية. وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد **الطبيعية للطاقة**، والثروات المعدنية، الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات."[33]

ومن مجمل هذه النصوص المتعلقة بسيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يمكن أن نستخلص نتيجتين رئيسيتين:

- السيادة الكاملة على قطاع المحروقات تؤول للدولة مباشرة أو عبر شركتها الوطنية سونطراك الوحيدة المخول لها الحصول على السندات المنجمية أو النفطية ويمنع لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ممارسة النشاط إلا بالاشتراك مع سونطراك بنسبة لا تقل عن 51 % في مجال البترول فقط دون

[32]- علي كمال: ملف الإنسان والتأميم، مجلة النفط والتنمية، السنة الخامسة، العدد 9، حزيران (يونيو) 1980. ص.191.
[33]- الدستور الجزائري 1976 ، مركز الإعلام والتوثيق لوزارة الداخلية.

الغاز الذي يبقى ملكية تامة للدولة طبقا لقرارات التأميم المشار إليها أعلاه؛

- فتح مجال المحروقات للاستثمار للقطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي)، إذا لم تكن الدولة مالكة عبر شركتها الوطنية للأغلبية في النشاط البترولي، إنما يعتر ذلك اعتداء على نص الدستور.

ولذلك شكلت هذه النقطة محور خلاف في مناقشة قوانين المحروقات الجديدة التي ترمي إلى فتح المجال أمام الشركات الأجنبية، والذي سنتعرض له في الفصل الثالث من هذا البحث.

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي. ومن الموضوعات التي تناولتها ما يلي:

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.

- وبموجب هذه المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية.

- رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها (2.77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس 1971)، إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف.[34]

وبما أن الجزائر عضو في منظمتي الأوبك OPEC والأوابك OAPEC (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط)، أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليه الحكومات الأعضاء في منظمة أوبك خصوصا، وهي المنظمة التي وفرت قدرا كبيرا من الحماية للدول الأعضاء وحافظت على مصالحها من استغلال الشركات العالمية، ولذلك رأينا من الأهمية أن نتعرض في هذا الفصل لنشأة المنظمة ومشاكلها وإنجازاتها.

3.II- الانضمام إلى منظمة الأوبك

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في الدورة المنعقدة ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر من عام 1960، وقد جاءت أساسا احتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط

[34] - يسرى محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.ص.ص. 118- 122

من جانب واحد[35] والتي تستغل البترول وتقرر فرض الأسعار والعوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة والمالكة القانونية له. وكانت خطوة خفض الأسعار في أوت 1960 القطرة التي أفاضت كأس الدول المنتجة التي قررت في الشهر الذي تلاه الإعلان عن نشأة **المنظمة**.

وجاء في المادة الأولى من قانونها الأساسي الإعلان عن نشأتها من طرف حكومات الأعضاء المؤسسين لها، وهي البلدان الخمسة: إيران، العراق، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا. وكان الهدف الرئيسي من إنشائها كما عبرت عنه المادة الثانية: هو التنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل والوسائل من أجل الحفاظ على مصالحها الجماعية والفردية، وحماية وتحسين العائدات البترولية للدول الأعضاء تبعا لحاجاتها ومصالحها الاقتصادية، في إطار تعاون وتبادل دولي. وهذا التنسيق جاء لكي يعطي لهذه الدول قوة تفاوضية أمام قوة وشراسة الشركات الاحتكارية العالمية المدعومة بحكوماتها الأقوى في العالم.

لقد كانت نشأة المنظمة في ظل ظروف دولية غير الظروف الحالية، التي اتسمت حينها بتعاظم الحرب الباردة، ولذا لم تشمل في عضويتها أي دولة من المعسكرين آنذاك، لأنه من غير الممكن أن تقبل في عضويتها أي بلد آخر إلا إذا كانت له نفس مواصفات البلدان المؤسسة كما عبرت عنه الفقرة C من المادة السابعة التي تنصّ صراحة أنه: "يسمح أن يصبح عضوا في المنظمة كل بلد يكون مصدرا صريحا لكميات أساسية من البترول الخام Producteur net de pétrole، والذي له مصالح مشابهة للبلدان الأعضاء إذا وافق عليه ¾ الأعضاء من ضمنهم الأعضاء المؤسسون".[36]

ثم انضمت إلى المنظمة بعد ذلك دولة قطر (يناير1961)، ليبيا وإندونيسيا (يونيو 1962)، أبو ظبي 'الإمارات' (نوفمبر1967)، الجزائر (يوليو 1969)، نيجيريا (يوليو 1971)، الإكوادور (نوفمبر1973) ثم الغابون (يوليو 1975). (وقد انسحبت الدولتان الأخيرتان من المنظمة لاحقا). وانضمت أخيرا أنغولا هذا العام (يناير2007). وتشمل الآن على 13 عضوا. وتملك احتياطات بترولية ضخمة 73.4 % من الاحتياط العالمي سنة 1986 وحوالي 75.7 % في سنة 2006. (أنظر الجدول رقم 21. ص. 141).

II.1.3 - تركيبة الأوبك

بالرغم من أن دول الأوبك تنتمي كلها للعالم الثالث، أي أنها دول متخلفة اقتصاديا، لكنها تشكل تركيبة غير متجانسة من عدة أوجه، وخاصة في السنوات الأولى من تأسيسها:

- ليست متجانسة سياسيا عند نشأتها، منها دول تتبنى الخيار الاشتراكي (الجزائر، العراق، ليبيا) ودول ذات نظام اقتصادي ليبرالي (إيران، فنزويلا) أو نظم ملكية أسرية (دول الخليج كلها)؛

[35] - Abdelkader HAMMOUCHE: L'Autre OPEC, OPU , Alger 1988. p. 174.
[36] - Ibid. 179.

- ليست متجانسة ديمغرافيا، من دول ذات حجم سكاني ضعيف جدا (الإمارات، الكويت وقطر) ودول ذات حجم سكاني عالي (نيجيريا، إندونيسيا و إيران)؛

- ليست متجانسة اقتصاديا، منها دول نفطية بحتة مثل دول الخليج حيث يكاد يكون النفط موردها الوحيد ومنها دول لها موارد طبيعية أخرى مثل إندونيسيا، فنزويلا والجزائر؛

- وليست متقاربة إقليميا، فدولها من القارات الثلاث: آسيا ، أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن عدم التجانس هذا، كثيرا ما عرضها للنفوذ الخارجي والتأثير الأيديولوجي، وكانت مصالحها في أوقات معينة أقرب إلى التضارب منها إلى التوافق، مما أثر في كثير من الأحيان على قرارات المنظمة في توزيع الحصص بين الأعضاء وسياسات التأثير على الأسعار.

ورغم وجود التباين في الأوضاع والتضارب في المصالح بين أقطار الأوبك، فقد كان هنالك، ولفترات من الزمن، قدر كافي من التعاون المثمر فيما بينها في تعاملها مع سوق البترول الدولية، وفي علاقاتها مع الدول الصناعية المستهلكة للنفط. وهذا التعاون تم باحترام شرطين أساسيين:

- مراعاة مصالح مختلف الأقطار المصدرة على أنها متوازنة مقابل بعضها البعض، بحيث من المفيد لكل قطر أن يقبل بحد أدنى من شروط المنظمة من حيث قرارات توزيع الحصص ومستويات الإنتاج؛

- يبقى كل قطر، مع ذلك، حر في متابعة طرق التنمية الاجتماعية–الاقتصادية الخاصة به، ويتبني السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع ظروفه الاجتماعية وما يتعلق بعلاقاته السياسية الخارجية.

وباحترام لهذه الشروط ظلت الأوبك إحدى أهم منظمات العالم الثالث، التي استطاعت المحافظة على تماسكها وقوتها، وكان لها - ولا يزال - حضور وتأثير دوليان واضحان.

2.3.II - أهم انجازات الأوبك

من أهم إنجازات الأوبك ما يلي:

- حماية ثرواتها الطبيعية من استغلال الشركات البترولية العالمية بعد سيطرتها على الحلقات العليا من إنتاج البترول بشكل خاص؛

- أصبحت منظمة الأوبك قوة جديدة في السوق النفطية من حيث التحكم في كميات الإنتاج والأسعار، بعد أن سحبت زمام المبادرة من الشركات الاحتكارية العالمية؛

- اعتماد سياسة تنسيق بين أعضائها للمحافظة على التوازن العالمي بين الكميات المعرضة من البترول والطلب عليه؛

- نمو العوائد النفطية لدول الأوبك بعد إقرار مبدأ تنفيق الإتاوة التي تدفعها الشركات الحاصلة على

الامتياز للدولة المضيفة، أو ما يسمى بتنفيق الريع* ، ثم التحكم في الأسعار المعلنة وتدعيمها واستطاعت بذلك رفعها مرات عدة، مما زاد من فوائضها المالية.

II.3.3 - رد فعل الدول الصناعية المستهلكة على الأوبك

كان هدف الدول الصناعية هو كسر احتكار الأوبك وتحكمها في الإنتاج والأسعار، بعد مرحلة التأميمات والفترة التي أعقبت حرب 1973 ، فقامت هذه الدول باتخاذ إجراءات جوهرية منها:

- إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (AIE) وتشمل في عضويتها البلدان المستهلكة للنفط**، بالتنسيق مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية*** وهدفها تنسيق وخلق جبهة موحدة من المستهلكين من الدول الغربية واليابان من أجل مجابهة أي انقطاع في إمدادات النفط باتباع إستراتيجية سميت بنظام التقاسم العاجل (التكاتف العاجل) وهو شبه مخطط استعجالي يهدف إلى:

- اتباع سياسة ترشيد استهلاك الطاقة لدى الدول الأعضاء؛

- تكوين مخزون احتياطي من النفط وضمان توفره. وقد وصل المخزون إلى 90 يوما من الواردات مما يكفى الدول المستهلكة في مواجهة أي انقطاع مفاجئ في إمدادات البترول كما حدث سنة 1973؛

- البحث عن اكتشافات نفطية جديدة بتمكين شركاتها من كل الدعم التقني، وقد نجحت في إحراز وتطوير حقول نفط بحر الشمال وألاسكا وغيرها، وأصبح سعر بترول مزيج **برنت** بحر الشمال هو السعر المرجعي بدلا من بترول 'العربي الخفيف' السعودي؛

- الاعتماد على نفط الدول من خارج منظمة الأوبك كبديل لكسر الاحتكار، والتحكم في كميات الإنتاج وفرض الأسعار.

وقد نجحت الدول الصناعية إلى حد كبير، خاصة في منتصف الثمانينات، إذ لم تعد الأوبك وحدها صاحبة القرار. وتغيّرت سوق البترول من جديد من سوق بائعين تتحكم فيها منظمة الأوبك وحدها إلى سوق مشترين تتحكم فيها الدول الصناعية المستهلكة وشركاتها الكبرى، وهذا أدى لاحقا إلى انخفاض أسعار البترول بشكل كبير.

---

* تنفيق الريع يعني : يعنى أن يحسب ضمن النفقات الشركات وليس جزءا من مبلغ الضريبة التي يحق للحكومة المضيفة أن تتقاضاه، لأن الشركات النفطية كانت في السابق تدخل الريع الذي تقدمه للدولة المنتجة كجزء من الضريبة.

** - Agence Internationale de l'Energie -(AIE) وتشمل في عضويتها : ألمانيا واستراليا ، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، اسبانيا، الولايات المتحدة، اليونان، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا وتركيا.

*** - Organisation de la coopération et de développement économique - OCDE . وهي نفس دول الوكالة الدولية للطاقة يضاف إليها فنلندا وفرنسا

4.3.II- أهم مشاكل الأوبك

ا)- **عدم احترام حصص الإنتاج**. إن عدم تقيد أعضاء المنظمة في كثير الأوقات بحصص التصدير بصفة علنية أو خفية، بسبب الهيكل الاقتصادي والتركيبة الديمغرافية لكل دولة وحاجتها الملحة من العوائد البترولية، كثيرا ما أضر بالأسعار وتسبب في وجود فائض من البترول في السوق الحرة، وخاصة من طرف البلدان الأعضاء ذات القدرات الإنتاجية المتواضعة، حيث ترى في تحديد الحصص إضرارا مباشرا بمصالحها، مما أدى إلى حرب الإنتاج بزيادة عرض البترول لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار كما حدث في سنة 1986 وأدى في النهاية إلى انهيار الأسعار.

إن خرق قاعدة توزيع الحصص مشكلة قائمة حتى اليوم، كما يبينها الجدول أدناه، وإن كانت أقل حدة مما كانت علية في فترة الثمانينات بسبب نمو الطلب العالمي على البترول.

جدول رقم(3): حصص الإنتاج الفعلي من البترول لدول الأوبك* (الوحدة مليون برميل/ يوميا)

السنة	تغيير الحصص (عدد المرات)	حصص الإنتاج (ا)	الإنتاج الفعلي (ب)	الفرق (ا-ب)	درجة احترم الحصص ا/ب
1998	3	25.80	25.70	- 0.10	100
1999	2	23.50	24.19	+ 0.69	0.97
2000	4	24.90	25.60	+ 0.70	0.97
2001	1	24.20	24.88	+ 0.68	0.97
2002	1	21.70	23.35	+ 1.70	0.93
2003	4	24.75	25.43	+ 0.68	0.97
جوان 2004	0	23.50	27.40	+ 3.90	0.85

Source : Petroleum Intelligence Weekly, In : Albert CLO, la nouvelle crise pétrolière, Revue Medenergie, n° 14, janvier, 2005, Alger, p.11.

ب)- **الارتباطات الجيوسياسية للبلدان الأعضاء**: وقد اشرنا قبل ذلك أن الدول الأعضاء ليس لها نفس التوجهات السياسية الاقتصادية، وأن ارتباطاتها ومصالحها الخارجية تنعكس على سياساتها داخل الأوبك.

ت)- **ضغوط من الدول المستهلكة**: القيام بحملة تشويه سمعة الأوبك وتحميلها كل مشكلات أزمة الطاقة وارتفاع أسعارها والتضخم العالمي، حتى لدى الدول النامية لكسر تضامنها في مواجهة الدول الصناعية.

ث)- **النمو الديمغرافي المطرد بهذه الدول**: وهو ما جعلها غير قادرة على الوفاء بالشروط المعيشية لسكانها، وخاصة بعد تراجع أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مما يدفعها نحو زيادة الإنتاج فوق الحصص المقررة.

* - بدون العراق.

ج)- **أسعار النفط الخام تعتبر أدنى من سعرها الحقيقي**: أسعار البترول مقارنة بأسعار السلع الأخرى - مع ما للبترول من أهمية اقتصادية وإستراتيجية- تعتبر الأدنى، ولكن بسبب تداخل المصالح ورغبة الأوبك في استقرار سوق النفط عند سعر للبرميل يرضي كل من الأطراف المنتجة والمستهلكة معا، فقد آثرت عدم التسبب في أزمة طاقة عالمية وذلك بتوفير الكميات الكافية من البترول والتشبث بسعر عادل يحفظ مصالح الطرفين وعدم العودة إلى عهد البترول الرخيص.

وبالرغم من هذه المشكلات، تبقى مظلة منظمة الأوبك توفر قدرا من الحماية والقوة التفاوضية كجبهة موحدة، وخاصة بالنسبة للمنتجين الصغار إذا ما تم مراعاة الانضباط النسبي في احترام الحصص، وهو أكثر ضمانة لها في الحفاظ على مكتسباتها. ويمكننا أن نستعرض هنا صادرات بلدان الأوبك من النفط الخام والمكرر لمعرفة أهمية كل عضو في المنظمة وطاقاته التصديرية.

جدول رقم (4): تطور صادرات الأوبك من البترول الخام والمكرر حسب البلدان

الوحدة: ألف برميل يوميا

الدولة / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	997.3	1093.5	1269.3	1339.2	1434.7
اندونيسيا	795.5	792.3	588.3	556.2	516.7
إيران	2492.3	2421.6	2729.5	3023.6	2796.5
العراق	1735.2	1517.1	399.1	1461.5	1485.7
الكويت	1856.4	1710.2	1866.0	2019.0	2265.0
ليبيا	1212.6	1204.6	1271.9	1446.0	1468.8
نيجيريا	2075.2	1876.4	2231.2	2422.9	2375.2
قطر	683.6	635.1	602.2	607.6	754.1
العربية السعودية	7118.4	6278.2	7651.5	8147.5	8594.3
الإمارات الع. المتحدة	2184.9	2099.5	2561.6	2675.6	2704.0
فنزويلا	2725.8	2141.7	2020.0	2140.0	2807.1
مجموع صادرات أوبك	**23877.2**	**21770.2**	**23190.6**	**25839.1**	**27202.1**
مجموع صادرات العالم	54384.6	53670.1	56686.1	60344.6	63093.1
نسبة أوبك إلى العالم	**% 43.9**	**% 40.6**	**% 40.9**	**% 42.8**	**% 43.1**

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005. www.opec.org, p.39. (le 25/08/2007).

هذا الجدول يبين صادرات الأوبك من البترول الخام والمكرر حسب البلدان، حيث نرى أن مجموع ما تصدره الأوبك يتراوح ما بين 40 % إلى 43.9 % من مجموع صادرات العالم. وتأتي العربية السعودية في المقدمة وتمثل 31.5 % من صادرات الأوبك سنة 2005 و13.6 % من مجموع صادرات العالم. أما الجزائر فتمثل صادراتها 5.3 % تقريبا من صادرات الأوبك وحوالي 2.3 % تقريبا من صادرات العالم خلال نفس السنة (2005).

5.3.II - نحو إنشاء أوبك للغاز

إن نجاح دول الأوبك قد أوحى للدول المنتجة والمصدرة للغاز إلى بحث إمكانية إنشاء هيئة قد تتطور إلى منظمة على غرار منظمة الدول المتصدرة للبترول للدفاع عن مصالحها، وخاصة مع دخول العديد من المنتجين والمصدرين للغاز الطبيعي، الشيء الذي يؤدي إلى المنافسة الكبيرة فيما بينها، مما سيضعف مركزها التفاوضي في مواجهة مستوردي الغاز، وهي الدول الصناعية المتقدمة تساندها في ذلك المؤسسات النقدية التي تسيطر على تمويل المشروعات وشركات التأمين والحائزة على التقنيات وشبكات التوزيع. هذه المنافسة أجبرت بالفعل بعض الدول المصدرة للغاز مثل سلطنة عمان إلى التخلي عن شرط الحد الأدنى لسعر الغاز، وأخذت الشركة الكورية وغيرها من الشركات تطالب دولة قطر أيضا باستبعاد هذا الشرط[37] وهذا يحتم على الدول المصدرة التفكير في سياسة التنسيق فيما بينها.

ومن المؤكد أن تعبئ الدول الصناعية الغربية طاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية من أجل الحيلولة دون إقامة "كارتل" غازي على غرار منظمة البترول، وقد أفصح الإتحاد الأوربي عن مخاوفه الكبيرة من إمكانية إنشاء كارتل للغاز يهدد الإمدادت بالطاقة و يتحكم في الأسعار، ورأى استبعاد أي اتفاق حيال هذا الموضوع[*]، باعتبار أن ضمان الطاقة من الغاز لمواطنيه يدخل ضمن إستراتيجياته العليا، رغم أن مخاوف الدول الأوربية ليست في محلها، على الأقل في الوقت الراهن، لسببين:

- أسعار الغاز الآن مرتبطة بأسعار البترول وإن كانت تقل في أغلب الأحيان عما يناظرها من أسعاره، ويرجع هذا الانخفاض أساسا لعدم وجود سوق عالمية تتحد فيها أسعار الغاز كما هو حال البترول، ويتم تحديدها في كثير من الأحيان بالتفاوض بين المصدر والمستهلك للغاز؛

- عدم مرونة تسويق الغاز، مما يجعلها غير قابلة للتغير الفوري تبعا لتغيرات السوق، كما أن عقود الغاز تتميز بأنها تبرم لمدد طويلة تصل إلى عشرين سنة.

[37]- حسين عبد الله: المرجع السابق، ص ص. 194-195.

[*]- بالرغم من مطالبة بعض الدول المنتجة للغاز دراسة إمكانية إنشاء منظمة لمصدري الغاز، إلا أن اجتماع "الدوحة" للدول المنتجة للغاز في ماي 2007 لم يسفر عن أي قرار واضح حول إمكانية إنشاء أوبك للغاز.

إن هذه الأسباب لا تعيق قيام التنسيق والتشاور وتبادل المصالح بين الدول المنتجة، يؤدي في النهاية إلى إنشاء هيئة تنسيق (أو منظمة) هدفها البعد عن المنافسة بين الأعضاء المنتجين الكبار وإغراق السوق ومن ثم إيجاد أرضية للتفاهم بين المنتجين يحفظ لها حقوقها، والعمل كذلك على تقوية الوضعية التفاوضية للمصدرين للغاز أمام الدول المستوردة في إطار من التعاون يخدم مصالح كل الأطراف.

III- الإمكانات النفطية الجزائرية

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية. ولذلك، فمن المفيد جدا معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات لكل من البترول والغاز، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتوجات إلى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين وعدة مستهلكين.

1.III- الاحتياطات من المحروقات

لا بد عند التكلم عن الاحتياطات النفطية أن نعرف:[38]

- **الاحتياطات المؤكدة أو المبرهنة**: (Réserves Approuvées) وهي الكميات التي قدرت على أساس علمي، وعرف تواجدها، والممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانيات التقنية المتاحة حاليا.

- **الاحتياطات المحتملة**: (Réserves Probables) وهي الكميات المكتشفة وغير المقدر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية. ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها والتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية؛

- **الاحتياطات الممكنة**: (Réserves Possibles) وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها، وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول أو الغاز؛

و في تقدير الاحتياطات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطات الأكيدة.

أما حساب المدة المتوقعة من "عمر" النفط أي مدة الإنتاج، فيختلف حسب جهات التقدير ومستوى الاستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة المحققة سنويا. ومن الجدول (رقم 05) في الصفحة التالية نلاحظ أن احتياطات الجزائر المؤكدة من البترول تقدر في سنة 2004 بـــ 11.3 مليار برميل إلى 12.3 مليار سنة 2005. وعند مستوى إنتاج 1.5 مليون برميل يوميا وثباته فإن هذه الاحتياطات - إذا لم يكن هناك اكتشافات جديدة بالطبع- ستنفذ تقديرا في خلال 23 سنة من الإنتاج.

[38] - L. M. VAAS et M HEIGEL: L'industrie du gaz dans le Monde, Technip, Paris, Novembre 77, p.35.

كما تقدر الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر في سنة 2004 بـــ 4580 مليار متر مكعب و5840 مليار متر مكعب لسنة 2005 والاحتياطات المحتملة تفوق ذلك. أما الإنتاج المسوق فقد وصل في نفس السنة إلى 89.2 مليار م3، مما يرفع مدة (عمر) استهلاك احتياطي الغاز إلى 65 سنة. (56 سنة مقدرة في 2004).

وقد كانت الاحتياطات المؤكدة سنة 1974 مثلا تقدربـــ 7.64 مليار برميل من البترول وطاقة إنتاج يومية بـــ 889 ألف برميل يوميا مما يعني أن سنوات استهلاك البترول المتوقعة كانت تقارب 24 سنة (كمقارنة مع السعودية التي لها في نفس الفترة من الاحتياطات 132 مليار برميل والإنتاج اليومي يقدر بـــ 8.4 مليون برميل أي عشرة أضعاف الجزائر والمدة المحتملة من عمر بترولها هي 43 سنة[39]).

وهنا نورد جدولا يوضح إمكانات الجزائر من البترول والغاز من حيث الاحتياطي ومستوى الإنتاج للفترة ما بين سنة 2000 و2005.

جدول رقم(5): تطور الاحتياطات المؤكدة والإنتاج والصادرات من البترول والغاز الجزائري.

المنتوج / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
البترول						
الاحتياطات (مليون برميل)	**11314**	**11314**	**11314**	**11800**	**11350**	**12270**
إنتاج البترول الخام * (ألف برميل/ يوميا)	**796.0**	**776.6**	**729.9**	**942.4**	**1311.4**	**1352.0**
الصادرات الخام والمكررة (ألف برميل/ يوميا)	**1005.3**	**997.3**	**1093.5**	**1269.3**	**1338.2**	**1434.7**
الغاز الطبيعي						
الاحتياطات (مليار متر مكعب)	**4523**	**4523**	**4523**	**4545**	**4580**	**5840**
الإنتاج المسوق (مليون م3 سنويا)	**83119**	**78240**	**80367**	**82829**	**82009**	**89235**
الصادرات مليون م3 سنويا)	**61693**	**56975**	**57864**	**59850**	**59637**	**64266**

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005. www.opec.org, pp. 21- 41. (25/08/2007).

يلاحظ من الجدول ثبات نسبي في الاحتياطيات المؤكدة سواء للبترول أو الغاز، ولم تتغير بشكل ملحوظ إلا في سنة 2005، وفي المقابل تزايد الإنتاج ابتداء من 2003 وتطور أكثر في سنة 2005.

[39] -Antoine AYOUB : Op. cit, p. 67.

* - إنتاج البترول الخام فقط من دون المكثفات(Condensat)، ولذلك تبدو الصادرات في الجدول أكثر من كميات الإنتاج.

بالنسبة للغاز نشير أنه لا بد من التفريق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج المسوق، إذ يختلف الغاز عن البترول باعتبار أن كل الإنتاج من الغاز لا يسوق بالضرورة ولأسباب تقنية لا يمكن تخزينه، بل يعاد ضخه في حقول الغاز أو يتم حرق جزء كبير منه مما يمثل خسارة كبيرة للدولة المنتجة، وبالتالي ففي حساب إنتاج الغاز يؤخذ بعين الاعتبار الغاز المسوق فقط، أي بعد حذف الكميات التي يعاد ضخها أو التي يتم حرقها.

من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، يصعب أن نطلق كلمة "الإنتاج" في مجال المحروقات مثلما يطلق على الإنتاج السلعي في المجالات الاقتصادية الأخرى، إذ أنه من خواص السلعة أن تكون موجهة للسوق ويمكن إعادة إنتاجها، بينما في مجال البترول فيعتبر أخذ أو "استحواذ" على مادة موجودة في الطبيعة وهبة من الله ، وهي غير متجددة وأنها تستنفذ نهائيا دون إمكانية إعادة رسكلتها بحال من الأحوال، أي لا يمكن إعادة إنتاجها. ومع ذلك فقد تم الأخذ بهذه التسمية للدلالة على الكميات المستخرجة (المنتجة) من الحقول البترولية.

III. 2 - تطور شبكة نقل المحروقات

ونقصد بها شبكة نقل المحروقات الجزائرية السائلة أو الغازية بواسطة الأنابيب، باعتبارها الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر خاصة في نقل الغاز أكثر من اعتمادها على أسطول النقل البحري وذلك بسبب الوضع الجغرافي المميز القريب من السوق الأوربية.

وتعتبر شبكة الأنابيب القاعدة الهيكلية الأساسية الرابطة بين الجزائر ومناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية والتي تضمن وصول المنتجات بصورة مستمرة ومنتظمة، فيتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج أولا إلى المركزين الرئيسيين في الجزائر وهما:

1 – **مركز حوض الحمراء للبترول والمكثفات**: وهو المركز الذي يتلقى الإنتاج البترولي من جميع الآبار (حاسي مسعود، عين أمناس ، الباقل ، بركين ... وغيرها) ليقوم المركز بأعمال القياس (حساب الكميات ورقابة النوعية)؛

2- **مركز حاسي الرمل للغاز**: وهو المركز الذي يتم فيه تجميع وحساب كل كميات الغاز المنتجة من مختلف الحقول(حاسي الرمل، غورد النوس ، السطح، عين صالح ....).

يتم نقل المحروقات بعد ذلك عبر الأنابيب إلى المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للبترول، أو إلى مراكز التمييع بالنسبة للغاز، أو إلى التصدير نحو مناطق الاستهلاك الدولية. ويوجه جزء من إنتاج الغاز الطبيعي إلى الاستهلاك الداخلي بواسطة مؤسسة سونلغاز عبر الشبكة الداخلية.

ونقل المحروقات بدأ في العهد الفرنسي في نهاية الخمسينات، وتجسد ذلك في إنجاز الأنبوب الناقل

للبترول الخام برا، والذي يربط حقل حاسي مسعود بميناء بجاية ثم الشحن نحو فرنسا وذلك 22 نوفمبر 1959، ثم قامت الجزائر بتدشين أول أنبوب نقل للغاز الطبيعي كاميل Camel عام 1964 من حوض الحمراء إلى أرزيو ، وتطورت شبكة الأنابيب للبترول والغاز بعد ذلك. والجدول التالي يوضح شبكة نقل المحروقات الجزائرية حتى سنة 2005.

جدول رقم (6): شبكة أنابيب نقل المحروقات الجزائرية

	بترول خام	مكثفات	غاز البترول	غاز طبيعي	المجموع
عدد الأنابيب	12	3	4	13	32
الطول (كلم)	4970	1378	2697	7459	16504
طاقة النقل العملية	146	23	19	134	319
الوحدة	مليون طن متري			مليار متر $م^3$	مليون طن مكافئ بترول (MTEP)

Source: Sonatrach, pipenews, n° 07 novembre 2006. (Additive à la revue), p.14.

وتتضمن هذه الشبكة أنبوبين دوليين هامين للغاز الطبيعي أحدهما بطول 550 كلم يصل الحدود الجزائرية بإيطاليا عبر تونس وبطاقة تصدير تقدر بـــ 27 مليار م3، بدأ العمل به سنة 1986، والأنبوب الثاني موجه إلى اسبانيا عبر المغرب بطول 521 كلم وبطاقة 11 مليار م3 سنويا، بدأ العمل به 1996.

وتسعى الجزائر إلى توسيع شبكة نقل المحروقات بحدود آفاق 2010 إلى 22516 كلم بطاقة 439 مليون طن مكافئ بترول (MTEP)، وذلك بمشروعي أنبوبين آخرين موجهان إلى أوربا، وهما أنبوب "غالسي" إلى إيطاليا مباشرة عبر جزيرة سردينيا، يبدأ التصدير بحدود 2009. والثاني "ميد-غاز" يمر إلى اسبانيا مباشرة عبر جزيرة ألميريا، سيبدأ تشغيله في نهاية 2008 أو بداية 2009. ثم هناك المشروع الدولي العملاق لأنبوب الغاز عبر الصحراء TSGP الذي سينقل الغاز من نيجيريا إلى أوربا مرورا بالنيجر والصحراء الجزائرية إلى ميناء بني صاف، ثم إلى أوربا، بطول 4128 كلم وطاقة نقل تقدر بحوالي 18 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا.

وتتمثل أهمية تطوير شبكة النقل بالأنابيب إلى أوربا فيما يلي:

- يؤمن الإمداد بالمحروقات بصورة منتظمة وسريعة للزبائن؛
- يتيح للجزائر من تقليل نفقات شحن الغاز المسال بواسطة الناقلات ومخاطره؛

- يمنحها استفادة من ريع تفضيلي بسبب تقريب منطقة الإنتاج من مناطق الاستهلاك (السوق الأوربية).

وللوصول إلى المناطق البعيدة التي لا تطالها شبكة النقل بالأنابيب، فإن سونطراك تقوم بتأمين توصيل الغاز المميع عبر شركة النقل البحري للمحروقات (HYDROC. SC) التابعة لها، بتسيير 09 ناقلات للغاز (Methaniers) أغلبها مؤجرة لمدد طويلة في إطار عقود البيع بالإيجار. وقد استلمت في سنة 2007 سفينة نقل للغاز تبلغ حمولتها 75500 متر مكعب وأخرى ستتسلمها في 2008، مما سيسمح لها بتزويد الأسواق البعيدة الآسيوية والأمريكية، ورفع قدراتها من النقل البحري بوسائلها الذاتية إلى 35 % بحلول 2010 وإلى 50 % بحلول 2015.

3.III - ميزات خاصة للمحروقات الجزائرية

هل المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة الدولية ولها منافسين في السوق العالمية ؟ وهل تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق بسبب خلوها من مزايا تضعف الطلب على منتجاتها من البترول والغاز؟ وهل تخشى الجزائر من قلة الطلب على منتجاتها النفطية بسبب ضعف المزايا التنافسية، أم أنها في وضع أفضل من منافسيها في السوق العالمية (الأوربية خاصة) للمحروقات؟. هذه التساؤلات ستجد إجابتها في العرض أدناه حول نوعية المحروقات التي تصدرها الجزائر، وعن موقعها الجغرافي مقارنة مع غيرها من الدول المصدرة للبترول والغاز.

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي: الجودة (Qualité)، التكلفة (Coûts)، الآجال (Délais)، أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتوج وتتمثل فيما يلي :

ا) - **مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف**: مثل التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية (مواد خام وأيدي عاملة رخيصة، تكاليف النقل)؛

ب) - **مزايا تنافسية تتعلق بالجودة**: مثل تمييز المنتوج عن غيره والذي يتفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة، أو لخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار؛

ت) - **مزايا تنافسية تتعلق بالمدة**: أي آجال تسليم المنتوج وإيصاله إلى الزبون (إلى الأسواق).

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة أن منتوج النفط الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة، ولذلك فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول، والتي تتدخل (إلى جانب التكاليف والمدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية.

ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

III .1.3- ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك)

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا. وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" (Le différentiel du transport) يجعل منجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، ونيجيريا أو روسيا. ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار(تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوربا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

أما بالنسبة لأوربا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة الروهر والبنلوكس وشمال فرنسا). حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوربية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان،[40] وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي.

ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (47650 مليار متر مكعب في عام 2006 أي ما يساوي 26.3 % من الاحتياطات العالمية لروسيا الفدرالية وحدها بدون دول الاتحاد السوفيتي السابق)،[41] ثم سهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوربا، ويصبح أقل كلفة بسبب "تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية.

ويعد النفط الليبي (البترول خاصة) منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسب قربه من الشواطئ الأوربية (إيطاليا). وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل (أنظر الجدول أدناه)، وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل. وسنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوربية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.

[40] - بلعيد عبد السلام: المرجع السابق، ص. 41.

[41]. BP: www. BP Statistical review full report 2007, (le 25/05/2007)

جدول رقم (7): تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية* إلى أوربا الغربية

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة مقدر بـــ :	البلدان
2000 كلم	هولندا ، النرويج ، الجزائر
4000 كلم	قطر ، نيجيريا.
6000 كلم	روسيا (سيبيريا) ، أبو ظبي ، فنزويلا ، ترينيداد

Source: Abdelhamid MEDFOUNI, OP. cit, p. 134.

إن الجدول أعلاه يبين ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم فأقل بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوربية بين 1410 كلم عن (لوهافر) فرنسا وبـــ 1540 كلم بالنسبة لأنكلترا، وهي الناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000 كلم.

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على غاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (بين 7000 و8000 كلم لإيران و5100 كلم لنيجيريا و7200 كلم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية)،[42] مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك.

ولم يكن الغاز الجزائري ليفرض نفسه بسهولة في السوق الأمريكية، لكن حاجة الولايات المتحدة المتنامية من الطاقة ومن الغاز الطبيعي، حدا بها إلى البحث عن مصادر من مناطق أخرى، فكان العقد الشهير المبرم مع شركة "ألبازو" الذي كان يهدف إلى تزويد الساحل الشرقي للولايات المتحدة بالغاز الطبيعي الجزائري لأن حقول الغاز الأمريكية كانت بعيدة عن ساحلها الشرقي مما كان في صالح الجزائر. وتؤمّن الجزائر الآن للسوق الأمريكية ما يقرب من 22 % من حاجياتها من الغاز الطبيعي.

أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن له أن ينافس بترول الممونين التقليديين لأمريكا، ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا ونفط الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانة في

* - 1) الجدول يتكلم عن المسافة من مناطق إنتاج الغاز ويمكن تعميمها على البترول لأنها نفس المسافة الجغرافية.

- 2) يلاحظ أيضا عدم ذكر دولتي وليبيا إيران بالجدول، ويمكن ضم الأولى إلى خانة مسافة 2000 كلم مع الجزائر لقربها من إيطاليا، وضم الثانية إلى خانة 4000 كلم، أي مع دولة قطر.

42 - L. M. VAAS et M HEIGEL: OP. cit, p. 145.

السوق الأمريكية، ورغم ذلك فقد استطاعت الصادرات البترولية الجزائرية أن تصل إلى هذه السوق.

وبالنسبة للسوق الآسيوية وهي سوق كبيرة وواعدة مستقبلا، بعد بروز الاقتصاديات الآسيوية وخاصة الصين كدولة مستوردة للبترول التي تضاعف استهلاكها من البترول خلال التسعينات وتستورد ثلث احتياجاتها الداخلية ولها معدلات نمو اقتصادي قياسية (10 % في سنة 2003)،[43] وأصبحت ثاني مستورد للبترول بعد الولايات المتحدة وستحتاج إلى كميات متزايدة من الطاقة مستقبلا. فوضع الجزائر الجغرافي وبعدها عن هذه السوق يجعل منتجاتها أقل تنافسية بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا.

واضح أن السوق الطبيعية الأفضل لدول شمال أفريقيا المصدرة للنفط هي أوربا، والسوق الطبيعية لدول المنتجة المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا هي سوق آسيا باسفيك، والسوق الطبيعية للمنتجين في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي هي البلدان المستهلكة في الأمريكتين. وعندما نتكلم عن البعد الجغرافي فهذا لا يعني بالطبع عدم إمكانية أو جدوى دخول هذه الأسواق، لأن الصفة الغالبة لتجارة النفط هي العولمة، ولكن لأن النقل يعتبر من أهم التكاليف بالنسبة للمحروقات، وخاصة نقل الغاز المميع، فالدول المصدرة إلى المسافات البعيدة تضطر إلى استعمال ناقلات غاز عملاقة لها مواصفات خاصة، بدلا من الضخ عبر أنابيب الغاز وهذا يزيد من تكاليف الغاز ويقلل الريع المحصل.

III. 2.3 - ميزة نوعية النفط الجزائري

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34 % بنزين و24 % غازوال، و32 % وقود التدفئة، و 8 % زيت، و 1% برافين[44].

كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات Condensat المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب. وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـــ "صحاري بلند" (Sahari Blend) يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط "العربي الخفيف". وأنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف. (Arabian Lihght)

---

[43] - Albert CLO: Nouvelle crise pétrolière – Quelle clé de lecture, in : Revue Medenergie, (Revue méditerranéenne de l'énergie) Alger- N° 14 - janvier 2005- P. 11

[44] - R. MAHIOUT: Op. cit, p.109 .

الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك.[45]

والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت والمشتقات الخفيفة المنتجة.

جدول رقم (8): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API*	% كبريت	% نوعية من المنتجات البترولية		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
ايران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.00	30.60	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.00	36.00	29.00
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، د. م . ج، الجزائر، 1983 ص ص. 12–13.

إن مميزات جودة النفط الجزائري مقارنة مع النفوط الأخرى كما يبينها الجدول، خاصة ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية تجعل النفط من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة.

ومن حيث السعر فيمكن المقارنة كذالك بين خامات البترول "صحاري بلند الجزائري" وخام "البرنت"

[45] - عبد السلام بلعيد، المرجع السابق، ص. 163.

* - مختصر **API** للتدليل على درجة الكثافة النوعية **لمعهد البترول الأمريكي** وهي تتراوح بين 1 و60 فكلما كانت درجة الكثافة عالية كلما دل ذلك على كون البترول من نوعية جيدة أي خفيف وكلما كانت متدنية دلت على أن نوعية البترول رديئة (أي ثقيل ولا ينتج نسبة عالية من المشتقات الخفيفة التي يزداد الطلب عليه في النقل خاصة).

وسلة خامات الأوبك*، فنجد أنه في جانفي 2005 كان سعر صحاري بلند الجزائري 44.39 دولارا مقابل 44.01 دولارا لخام البرنت، و40.24 دولارا لسعر سلة خامات الأوبك، وفي سبتمبر 2005 صحاري بلند الجزائري 63.30 دولارا وبرنت 62.75 دولارا وسلة خامات الأوبك 57.88 دولارا، وفي ديسمبر 2005 بلغ سعر صحاري الجزائر 57.65 دولارا وسعر البرنت 57.02 دولارا وسعر سلة خامات الأوبك 52.6 دولارا، فنلاحظ أن الخام الجزائري وخام البرنت متقاربان جدا من حيث السعر والخصائص ويزيد سعر خام صحاري بلند الجزائري عن سعر خامات سلة الأوبك بأكثر من أربعة دولارات للبرميل.

إن ميزة النوعية وانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي، يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة وستستمر كذلك، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين. وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية وخصائص تتعلق بنوعية البترول. هذه القوة التنافسية للمحروقات الجزائرية إزاء المنتجين والمصدرين من الشرق الأوسط وروسيا سيمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها في السوق الدولية وتستفيد من وضعيتها في:

- حصولها على عائدات مالية إضافية باستمرار دعما لبرامج التنمية وصناعة المحروقات، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) بسبب إمكانيات ومميزات المحروقات الجزائرية؛
- تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن إلى مختلف مناطق الاستهلاك بالمقارنة مع الدول المنتجة الأخرى المنافسة لها.

هذه المزايا التي أشرنا إليها، تعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكنها أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة، وتقوية مركزها في الأسواق العالمية وعلاقاتها الدولية في مجال النفط، مع إقرارنا بوجود عوامل أخرى سياسية واقتصادية تتحكم في التعامل والعلاقات الدولية.

III.4 - أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر

إن الغاز الطبيعي هو أساس المحروقات في الجزائر، وتتكون الاحتياطات من 57 % من الغاز الطبيعي، و 6 % غاز البترول المميع **GPL**، و28 % بترول خام، و9 % من المكثفات Condensat . ومن حيث الإنتاج فيمثل الغاز الطبيعي حوالي 62 % من إنتاج المحروقات الكلية سنة 2005، ولم تكن تتعدى 32 % سنة 1980. ونظرا لتوفره وتنامي الإقبال الدولي عليه كطاقة نظيفة وناجعة، أصبح يمثل

*- سلة خامات الأوبك سبعة خامات معتمدة منذ 1987/01/01 ثم أصبحت منذ 2005/07/16 تشمل أحد عشر خاما من مختلف دول الأوبك وهي: صحاري بلند الجزائري، ميناس الإندونيسي، إيران الثقيل الإيراني، البصرة الخفيف العراقي، كويت إكسبورت الكويتي، السيدر الليبي، بوني الخفيف النجيري، مارين القطري، العربي الخفيف السعودي، موربان الإماراتي، و BCF-17 الفنزويلي.

موردا هاما وكبيرا من العائدات النفطية اللازمة لأغراض تمويل عمليات التنمية، بالإضافة إلى دوره الأساسي في تأمين حاجة الاستهلاك من الطاقة محليا في توليد الطاقة الكهربائية وأغراض الاستخدام المنزلي.

ومن المعلوم أن الجزائر هي الدولة السباقة في الاستثمار في صناعة تتميع الغاز Liquéfaction du gaz وهي من أكثر أعضاء الأوبك من يملك الخبرة المتكاملة والأقدمية في إقامة المركّبات الغازية. وقد بدأت في الستينات ببناء مصنع للتمييع، وصدرت منه أول شحنة من الغاز المميع في العالم وكانت من ميناء أرزيو في أكتوبر 1964 نحو انكلترا.[46] (بدأت أبو ظبي في تصدير الغاز المميع عام 1977 ولم تبدأ قطر إلا في عام 1997).[47]

وتمتلك الجزائر احتياطات هامة تجعلها تحتل المرتبة الخامسة عالميا (بأكثر من 5840 مليار متر مكعب من الاحتياطي سنة 2005). كما أنها ثاني ممون لأوربا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا، وقد تطورت الصادرات الجزائرية بشكل ملحوظ خلال العقدين الخيرين من القرن الماضي، إذ تضاعفت إلى عشر مرات من سنة 1980 إلى سنة 2005 (من6.3 إلى 64.3) ويتوقع أن تصل إلى 100 مليار متر مكعب بحلول سنة 2010. وأهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70 % من الغاز الجزائري. هذه المعطيات تؤكد أن الجزائر بلد غازي أكثر منه بترولي، وستعتمد على ثروة الغاز الطبيعي مستقبلا - وهي وافرة – لأهميتها للسوق الخارجية والسوق الداخلية وبسبب تزايد الطلب عليها باستمرار.

خاتمة الفصل الأول

من خلال استعراضنا لهذا الفصل تبين لنا مدى الأهمية الإستراتيجية للطاقة في النمو الاقتصادي على الساحة الدولية والمحلية، حيث يحتفظ البترول بمركز أساسي ينافس كل المصادر الطاقوية الأخرى ويتفوق عليها، وله الدور الأول في النمو الاقتصادي العالمي وفي توفير العوائد المالية للدول المنتجة/المصدرة للبترول وهي أحد أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اتسم تاريخ البترول بفترة طويلة من استغلال الشركات العالمية التي تحكمت في إنتاجه وتسويقه، نتيجة السيطرة السياسية للدول الاستعمارية على دول العالم الثالث والتي استمرت إلى ما بعد استقلال، وكذلك بسبب سيطرة الشركات البترولية على صناعة النفط، غير أن التطورات الدولية اللاحقة وتجسيدا لمبدأ حق الشعوب في السيادة على ثرواتها الطبيعية، أدت إلى سحب المبادرة من الشركات العالمية وأصبحت الدول المصدرة للنفط -بعد عشرية كاملة من إنشاء المنظمة- هي المتحكمة في السوق

[46] - L. M. VAAS et M HEIGEL : Op. cit. p. 147.

[47] - حسين عبد الله: المرجع السابق. ص.190.

البترولية.

ولقد تأكد للجزائر - قبيل الاستقلال وبعده مباشرة - أهمية المحروقات في التنمية المستقبلية، وضرورة وضع اليد على مجمل الثروات الطبيعية والمنجمية للبلاد، فاتخذت إجراءات تجسدت في قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 وإنهاء السيطرة الأجنبية على قطاع المحروقات.

إن الجزائر تملك إمكانيات نفطية معتبرة وخاصة من الغاز الطبيعي، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل تربطها بأوربا دورا بارزا مكنها من احتلال مركز الصدارة كممون رئيسي وهام للدول الأوربية، وتغطية جزء كبير من حاجات الولايات المتحدة الأمريكية الطاقوية .

وما من شك فإن إمكانيات الجزائر النفطية (وخاصة الغاز) تعطيها مكانة متميزة بين الدول المصدرة للنفط، غير أن هذه المكانة تدعمت أكثر بوجودها ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، حيث أدت سياسة التنسيق النسبي بين أعضائها إلى المحافظة على التوازن العالمي بين الطلب والعرض من الطاقة، وكذلك في الدفاع عن أسعار هذه الثروة الطبيعية الهامة المعروفة على أنها ثروة ناضبة وغير متجددة.

هذه الإمكانيات مجتمعة تعتبر أداة إستراتيجية في يد الجزائر، تمكنها من تقوية وضعها التفاوضي أمام الدول المستهلكة، ومن عدم الاستسلام لشروط الشريك الأجنبي الذي هو بحاجة إلى توفير الطاقة اللازمة له من الجزائر بقدر حاجة الجزائر إلى أسواقه لتصريف منتجاتها النفطية.

الفصل الثاني

خصائص الاقتصاد الجزائري والاعتماد على المحروقات

I. الفوائض النفطية والتنمية

أدركت الجزائر أهمية عوائد الصادرات من المحروقات في تمويل عمليات التنمية، وأنها تشكل فرصة تاريخية للمساهمة في الخروج من حالة التخلف، لأن الوجه الأكثر شيوعا لاستخدام العائدات النفطية هو تخصيص النصيب الأكبر من هذه العائدات لغرض تسريع التنمية، أي استخدام النفط كمحرك للتنمية وتنفيذ البرامج الطموحة للتصنيع وإنجاز البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، باعتبار أن ثروة النفط غير متجددة وآيلة إلى النضوب، وبالتالي فلا مناص للدولة من الاعتماد الكلي على الفوائض المالية وتوظيفها في إنجاز المخططات التنموية وفي حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واستكمال الاستقلال الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي.

للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد تصدير كميات متزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل ورأس المال فأهميتهما محدودة وهامشية، فهو إذن اقتصاد توسعي (Economie expansive) يبحث على زيادة الصادرات أكثر مما هو اقتصاد مكث (Economie extensive).[48] ويمثل قطاع المحروقات حتى اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بأكثر من 50 %، كما يمثل نسبة تتراوح ما بين 95 % إلى 98 % من عائدات الدولة من العملة الصعبة، وما بين 60 % إلى 70 % من موارد ميزانية الدولة تأتي من الجباية النفطية. فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دوليا. وبسبب الوزن المحدود للكميات المصدرة من البترول خاصة، مقارنة مع المنتجين الكبار، تسعى الجزائر إلى رفع القدرات الإنتاجية وكميات التصدير لزيادة المداخيل، خاصة من الغاز الطبيعي الذي بدأ يعرف تطورا فعليا في السنوات الأخيرة.

1.I - تراكم الفوائض البترولية

لقد واكب تطور أسعار المحروقات في فترات معينة تدفقات مالية ضخمة لدى مجموع الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. وبالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لتلك العائدات في تحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي لمواطني هذه الدول، إلا أن لهذه الفوائض أيضا نظرا لحجمها تكلفة اقتصادية واجتماعية، أي النواحي السلبية التي نجمت عن التدفق السريع والمفاجئ لهذه الثروة.

1.1.I - تعريف الفوائض البترولية

إن الفائض البترولي يمثل الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا، وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة. أي يعبّر عن الفرق الموجب لميزان المدفوعات، والذي

[48] - Ammar BELHIMER : La dette extérieure de l’Algérie, Casba Edition, Alger, 1998, p.8

تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى. إن الفائض من عوائد النفط هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب، لكنه اعتبر "فائضا" لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية، وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة وإنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد.[49]

وقد تعددت الأقوال حول الفوائض المالية المتراكمة لدى الدول النفطية حيث ترى فيها الدول الصناعية بأنها أموال ناتجة عن أسعار احتكارية، ولم تنتج عن نشاط اقتصادي يتحكم فيه عناصر التكاليف والأرباح عبر آلية السوق. فهي إذن **فوائض غير مستحقة** ولا تعبر عن **ثروة** حقيقية بقدر ما هي "أرباح" فرضها الاحتكار والتملك لسلعة البترول، وأن هذا الفائض هو تسديد ثمن غير ضروري لقيمة السلعة أي تسديد تعسفي. وحول هذا التعريف كان رد الحكومة الجزائرية في إحدى دورات مؤتمرات الأوبك: " إذا قبلنا بأن أموال عائدات البترول هي مجرد فوائض ولا تعبّر عن ثروة، فليس مستبعدا أن يصبح النفط الموجود في باطن الأرض حسب هذا المنطق، ليس ثروة أيضا (أي ليس من الأصول)".[50]

2.1.I - الطاقة الاستيعابية للسوق الداخلية

لقد وردت عدة تعريفات حول مفهوم الطاقة الاستيعابية (أو القدرة الاستيعابية.Capacité d’absorption) تدور حول قدرة اقتصاد الدولة على استخدام موارده المالية المتوفرة أو المقترضة واستخدامها بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها[51]، وقد أوضح اقتصاديو التنمية فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية لتقدير رأس المال اللازم لاقتصاد بلد ما لأجل تحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي، أنه بعد حساب المدخرات الداخلية لذلك الاقتصاد ونسبة رأس المال إلى الإنتاج (معامل رأس المال)، فإن الفرق بين ما يستطيع الاقتصاد توليده داخليا وبين ما يحتاج إليه ذلك الاقتصاد لتحقيق النمو المرغوب فيه يشكل طاقة استيعاب للموارد القادمة من مصادر خارجية.[52]

وبالنسبة للدول النفطية، فبسبب الوفرة المالية التي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الاقتصاد من أجل تحقيق النمو المطلوب، فتتزيد تلك الأموال عن الطاقة الاستيعابية في ضوء البنى الهيكلية والمؤسسات والقوى العاملة المتوفرة، مع أن مفهوم القدرة الاستيعابية مفهوم حركي وأن القدرة

---

[49] - محمد عبد الشفيع عيسى: العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة، بيروت، 1983. ص. 246.

[50] - Antoine AYOUB: Op.cit, p. 275 نقلا لمذكرة قدمتها الجزائر لمؤتمر دول الأوبك المنعقد في الجزائر 1975.

[51] - الهاشمي بوجعدار: الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 1985- 1986، ص.126.

[52] - السيد عبد المولى " فائض الأموال العربية وإمكانية استثمارها في المنطقة العربية، مجلة دراسات عربية، السنة الثانية عشر، العدد 1 نوفمبر 1975 ص. 110. تقلا عن الهاشمي بو جعدار، المرجع السابق. نفس الصفحة.

الاستيعابية تتسع مع تزايد الاستثمارات وما يرافقها من تطور.[53]

إن مشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، تؤدِي في النهاية - وفي إطار سياسة تنموية واضحة - إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

إن مفهوم الطاقة الاستيعابية يلعب فيه تدخل الدولة دورا أكبر في النظام الاقتصادي الموجه، حيث يكون أشمل وأوسع من النظام القائم على المبادرة الفردية بسبب دور التخطيط في توجيه الاستثمارات واكتشاف الفرص الأفضل للاقتصاد الوطني واستغلالها بنجاح. ولذلك فإن الجزائر بسبب اختيار النهج الاقتصادي الحر والمبادرة الفردية في الوقت الحالي، وعدم رغبتها ربما في العودة إلى تملك قطاع صناعي عمومي من جديد، تتجه نحو استخدام هذه الفوائض في مجال تنمية القاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، وهي ذات مردود اقتصادي بعيد المدى أكثر من توجيهها نحو إقامة المنشئات الصناعية القادرة على إنتاج سلع وخدمات تلبي الطلب المحلي من جهة، وتكون قادرة على المنافسة الخارجية من جهة ثانية.

وخلال الخمس سنوات الأخيرة عرفت الجزائر نمو مطردا في التدفقات المالية مما طرح مشكلة تطور الفوائض المالية والطاقة الاستيعابية، على أساس أن السوق الداخلية في الوقت الراهن وفي المدى القريب، لا تستطيع استيعاب وتوظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع اقتصادية ناجعة، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات (المقاولاتية) لإنجاز المشاريع، وما يطلبه الاقتصاد الوطني من الشفافية في استعمال عائدات المحروقات.

2.I - تطور العائدات المالية في الجزائر

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا، بدأت بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة. ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للنفط، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها. ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية، بعد أن عانت من تراجع حاد من

---

[53] - يوسف صايغ: التكلفة الاجتماعية للفوائض النفطية، في: مركز دراسات الوحدة العربية، (عادل حسين وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي) الطبعة الثالثة، 1985، بيروت، لبنان،، ص. 361.

منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينات.

هذه الموارد المالية المتراكمة تتم من خلال تحويل مادة البترول الخام المستخرجة من الآبار إلى أرصدة نقدية في البنوك، وليس عن طريق الادخار الوطني والتراكم لدى المؤسسات المنتجة والأفراد عبر النظام المصرفي، حيث أن نمو الموارد المالية يعتبر انعكاسا لنمو أسعار البترول وتزايد حجم كميات التصدير وتختلف من سنة لأخرى.

وقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول النفطية الأخرى من حيث نمو الفوائض في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى. ويمكن من خلال الجدول والشكل البيانين التاليين ملاحظة تطور العائدات المالية من الصادرات الجزائرية خلال فترة ممتدة على مدى 35 سنة (من 1970 إلى 2005). حيث يمكن أن نتابع تطور العائدات وتراجعها في فترات معينة مثل سنوات 86-1988 وسنوات 94-1998 بسبب تراجع أسعار المحروقات آنذاك.

جدول رقم(9): تقديرات المداخيل الجزائرية من الصادرات عموما في الفترة ما بين 1970-2005

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنة	1970	1972	1974	1976	1978	1980	1982	1984	1986	1988
عائدات مجمل الصادرات	1009	1304	4687	5259	6326	13871	13170	13592	8255	8429

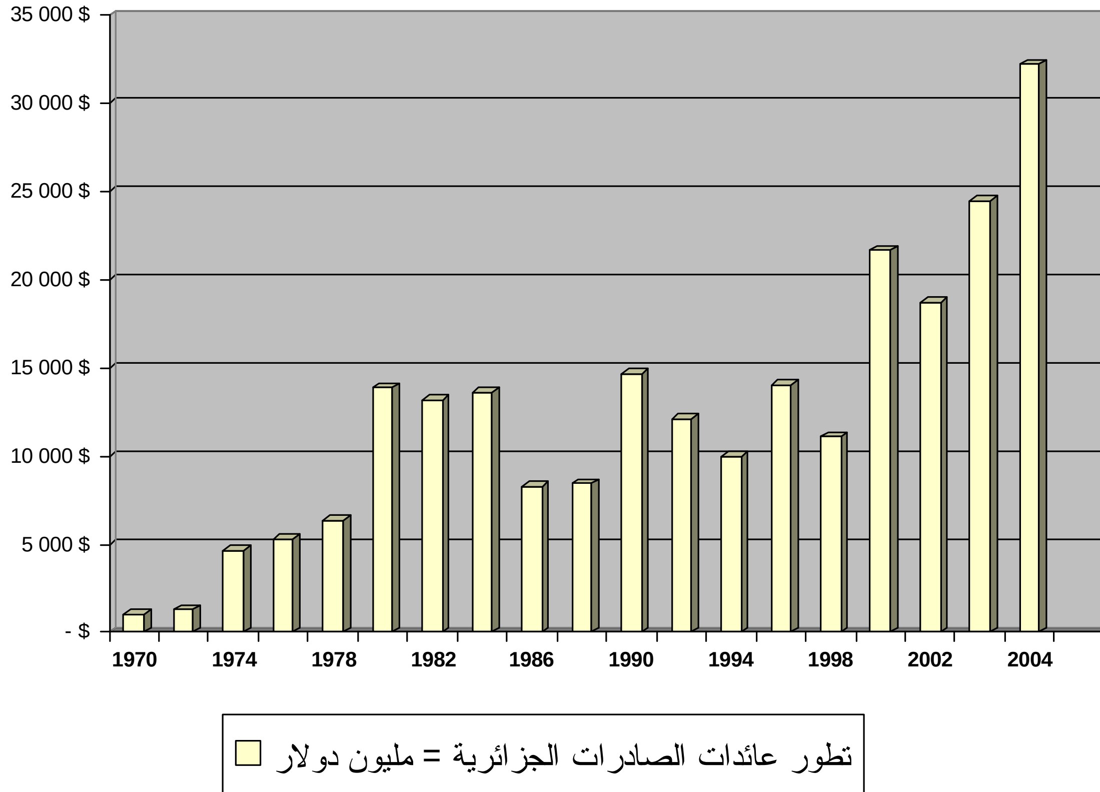
السنة	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005
عائدات مجمل الصادرات	14707	12147	9946	14066	11090	21650	18710	24460	32220	46631

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005, www.opec.org p14. (Le14. 25/09/2007)

إن الأرقام الواردة في الجدول تبين العائدات من مجمل الصادرات، ونحن نعلم أن التجارة الخارجية الجزائرية تصل فيه نسبة تركيز منتوج المحروقات في الصادرات الكلية إلى أرقام مرتفعة جدا وقد بلغت نسبة 96.6 % سنة 1999 و 98.3 % سنة 2005 على سبيل المثال. (أنظر الجدول رقم 16 صفحة 89)، ولذلك فإن العوائد الواردة في الجدول تعتبر في مجملها متأتية من تصدير المحروقات.

ويمكن أن نعاين بشكل أوضح من خلال الشكل البياني التالي المستخرج من الجدول أعلاه تزايد الفوائض المالية وتراجعها خلال فترات معينة ثم صعودها الكبير في سنتي 2004 و2005.

شكل (رقم 01): يوضح تطور عوائد الصادرات للفترة من 1970 – 2004



يلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين التطور الكبير في العائدات التي لم تكن تتعدى 1009 مليون دولار سنة 1970، تضاعفت إلى أربعة مرات في أربع سنوات، لتصل إلى 4687 مليون دولار سنة 1974، ثم تضاعف هذا الرقم أيضا أربع مرات تقريبا في ست سنوات، حتى وصل في سنة 1980 مبلغ 13871 مليون دولار ثم إلى 46380 مليون دولار سنة 2005، وهو تطور لم يحققه أي نشاط اقتصادي آخر.

فالعائدات الجزائرية مثلا من مجمل الصادرات بالأسعار الجارية منذ سنة 1975 إلى سنة 1999 أي خلال ربع قرن بلغت ما يقارب 274 مليار دولار، ومن سنة 2000 إلى سنة 2005 (ست سنوات) بلغت مستويات قياسية ما يقارب 161.6 مليار دولار.[54] (عائدات النفط لسنة 2005 وحدها بلغت 46.4 مليار دولار).

وقد صاحب تطور المداخيل تطورا في الجباية البترولية بشكل آلي، فمن 880 مليون دينار جزائري

[54]- OPEC: Annual Statistical Bulletin, 2005, www.opec.org p.14. (Le14. 25/09/2007).

سنة 1967 إلى 1350 مليون دج سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دج سنة 1974[55].

وتطور الجباية البترولية كذلك تخللته أيضا فترات تراجعت فيها الضرائب النفطية في الموازنة العامة. فالضرائب النفطية التي كانت أقل من 20 % خلال المرحلة السابقة لعام 1974، ارتفعت بأحجام كبرى في بداية الثمانينات حيث وصلت إلى 63 % في سنة 1980، لتنخفض إلى أدنى مستوياتها نحو 26 % عام1987 بعد الأزمة النفطية، ثم عاودت الصعود من جديد مع التحسن الطفيف في أسعار النفط في بداية التسعينات إلى 49 % سنة 1990[56]، لتصل إلى أعلى مستوياتها في سنة 2005 (73.7 %).

إن الجباية العادية خارج البترول لا يمكنها حاليا أن تغطي نفقات الدولة على التحويلات الاجتماعية، والكتلة الوطنية للأجور، والدعم الموجه للسكن والماء والمواد الطاقوية وغيرها، ويتم تغطية النقص في الجباية العادية من الجباية البترولية.

3.I - تدوير فوائض النفط

إذا كان ضعف الادخار وموارد العملة الصعبة هي مشكلة الدول المتخلفة، وأحدى النقاط التي تثار عندما يتعلق الأمر بدراسة أسباب التخلف، فإن توفر التمويل لا يشكل عائقا للدول النفطية من أجل تسطير برامجها التنموية، بسبب توفر العائدات المالية من النفط كما أشرنا تفوق أحيانا الحاجات الاستثمارية المخططة، فتتراكم في شكل رساميل نقدية كبيرة في داخل البلد المصدر للنفط وبالأخص خارجه.

هذه الفوائض المتراكمة تطرح التساؤل حول ما إذا كانت تشكل عبئا للدول النفطية بسبب محدودية قدراتها في توظيف هذه الأموال في برامج تنمية قادرة على خلق ثروة حقيقية، لأن وجود احتياطات كبيرة من الصرف المتأتية من تصدير المحروقات لدى الدول المنتجة للبترول تصبح هدفا للدول الصناعية، تعمل على استقطابها بأساليب مختلفة لاستعادة التدفقات المالية التي دفعتها في فاتورة استيراد الطاقة وهي الآلية المعروفة بعملية تدوير العائدات النفطية، وتأخذ أشكالا منها:

ا) تحويل فائض ميزان المدفوعات من الأموال المتراكمة مباشرة لاستثمارها في الدول الصناعية (أي من المحيط نحو المركز)، حيث يتم استقطاب فوائض التدفقات المالية التي لم تستطع اقتصادات الدول النفطية استيعابها من أجل توظيفها لدى الهيئات المالية العالمية. إن توظيف هذه الأموال بقدر ما يمكن أن يحققه من فوائد، فإنه لا يخلو من مخاطر بسبب صعوبة التنبؤات بالتغيرات المستقبلية لاتخاذ القرار الناجع في استخدام هذه الأموال. ومنها:

- مخاطر متعلقة بالسوق المالية، من حيث التقلبات في أسعار صرف العملات والأوراق المالية؛

- مخاطر متعلقة بالتضخم وفقدان القوة الشرائية للأموال المودعة، مما يفقد الأصول المالية جزءا هاما

[55]- وزارة الثقافة والإعلام الجزائرية: عشر سنوات من الإنجازات 1965-1975، طبع سنة 1976. ص.ص. 102- 105.
[56]- إسماعيل خناس: تحدي الطاقة في حوض المتوسط، ترجمة سمير سعد، دار الفارابي، بيروت، 1994، ص.ص. 79- 80.

من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة؛

- مخاطر سياسية، وخاصة في الظروف الراهنة التي اتسمت بتدخل القوى العظمى في تجميد الكثير من أصول وأموال الحكومات المودعة لدى الهيئات المالية الدولية (قضايا العراق، إيران، ليبيا...إلخ).

ب) زيادة واردات الدول النفطية من السلع الاستهلاكية حيث تلجأ إلى زيادة استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية كنوع من إعادة توزيع الدخل بتوفير السلع للمواطنين لغرض تحسين مستواهم المعيشي مما يؤدي إلى خلق أنماط استهلاك جديدة. هذه الواردات آتية أساسا من الدول الصناعية كسلع استهلاك رأسمالية أو غذائية (وأحيانا عسكريا) حيث تستعيد الدول الصناعية الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط، وهي من أهم وسائل تدوير العائدات حيث يلاحظ تزايد الواردات بشكل مطرد مع زيادة الفوائض النفطية.

ج) ويمكن أن يتم تدوير الأموال آليا أيضا بسبب الانخفاض في أسعار الصرف بين قيمة الصادرات النفطية المقومة بالدولار وبين قيمة الوردات القادمة من منطقة خارج الدولار وهي عملة الأورو في غالب الأحيان بالنسبة للجزائر.

4.I- تآكل الريع البترولي

إن ما تحصل عليه الدول النفطية من عائدات مقابل تصديرها لسلعة البترول في الأسواق الدولية الذي يمثل الريع البترولي ما فتئ يتناقص بشكل مستمر، بسبب عاملي التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي المعتمد في تجارة النفط. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الريع يمثل الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق توزيع) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، فإن ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول من هذا الريع يعد ضئيلا جدا بسبب سيطرة الشركات العالمية على أسواق الاستهلاك النهائية. وهذا التآكل في العائدات يبرر مطالبة الدول المنتجة للبترول بنصيب عادل من هذا الريع[*]، كما أن سلعة النفط باعتبارها ثروة طبيعية ناضبة يجب أن يكون لها سعر مستقل لا يرتبط بتكلفة الإنتاج التي لا يعتد بها في تسعير المواد الناضبة.

ولذلك فإنه من الخطأ النظر إلى الزيادة في الأسعار كفوائض وأرقام مطلقة لأن الأرقام المطلقة لا تعكس الزيادة الحقيقية وإنما ينبغي أن ينظر إليها من حيث قوتها الشرائية، فإذا لم تحسن الدول النفطية استخدام الفوائض البترولية بتبني استراتيجيات للتنمية تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتضمن حقوق الأجيال التالية، تكون قد أهدرت ثرواتها الطبيعية الغير متجددة لقاء ثراء ظاهري لا يلبث أن يتراجع بتراجع عائدات النفط. والجدول التالي يبين المقارنة بين أسعار البترول الاسمية وأسعاره الحقيقية بعد تصحيحها باستخدام عنصري سعر الصرف وتضخم الدولار.

[*]- في قانون المحروقات المعدل قررت الجزائر فرض رسم على الأرباح الاستثنائية التي تجنيها الشركات الأجنبية.

جدول رقم(10): تطور أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية (باعتبار 1973 سنة الأساس)

السنة	السعر الاسمي FOB دولار	السعر الحقيقي بعد تصحيحه باستخدام سعر الصرف والتضخم
1973	3.05	3.05
1974	10.73	9.82
1979	17.25	9.46
1981	32.51	16.39
1985	27.01	15.18
1986	13.53	6.02
1990	22.26	7.05
1991	18.62	5.71
1996	20.29	5.62
1997	18.68	5.42
2000	27.70	7.76
2001	23.12	6.56

المصدر: حسين عبد الله المرجع السابق، ص. 486.

وهنا يلاحظ أن أسعار البترول التي تحسنت بعد سنوات من استغلال الشركات العالمية أخذت في التآكل، مما يفقد الدول المصدرة أثر الارتفاع في الأسعار الاسمية في السوق. وتآكل الريع يتخذ شكلين :

- الشكل الأول: انخفاض في القيمة الفعلية لسعر البترول كما هو واضح في الجدول أعلاه، إذ أن قيمة برميل النفط الفعلية لم تتجاوز في منتصف الثمانينات والتسعينات ثلث قيمته التي كان عليها في سنة 1981، حيث ارتفعت أسعاره الاسمية آنذاك قبل أن تنهار ابتداء من سنة 1986، وهي بداية الأزمة بالنسبة لدول الأوبك - والتي مست الاقتصاد الجزائري أكثر من غيره- واستمر طيلة التسعينات، بمعنى أن سعر البرميل الاسمي في سنة 2001 وهو 23.12 دولارا، لا يساوي بأسعار 1973 سوى 6.56 دولارا للبرميل. وقد كانت النتيجة المباشرة من وراء انخفاض قيمة الدولار هو امتصاص الزيادات التي جرت على أسعار النفط الخام لأقطار الأوبك (والأقطار العربية خاصة) وضرب القوة الشرائية لعوائدها.

- الشكل الثاني: إن توزيع الريع بين الدول المصدرة والدول المستهلكة أصبح لصالح هذه الأخيرة، ولم يزد نصيب الدول المصدرة عن نسبة 17 % من الريع أي من سعر برميل النفط لدى المستهلك النهائي طيلة التسعينات، حتى وصل إلى 12 % فقط سنة 1998، بعد أن كان 64 % سنة 1975.[57]

[57] - المصدر حسين عبد الله: المرجع السابق، ص.ص. 311- 312.

II. إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية

من الأجدر قبل أن ندرس الإستراتيجية الجزائرية المتبعة من أجل التنمية الاقتصادية أن نعرف المراد بهذه التنمية والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، وخاصة وأنه ليس من السهل تبيان طريقة عملها والأسلوب الأمثل لنجاحها. فبسبب اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وتباين المستوى الاقتصادي والاجتماعي بينهما، سعت كل الدول النامية والنفطية منها بالخصوص - ومنها الجزائر- إلى إتباع إستراتيجيات إنمائية مختارة، مستغلة فرصة الفوائض النفطية المتاحة والمتنامية وتوظيفها للخلاص من قيود التخلف وتحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها.

1.II - مفهوم التنمية

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم حول التنمية تشير بشكل عام على أنها عملية شاملة ومعقدة في نفس الوقت، توحي بأن هناك غايات مجتمعية وأهداف وطنية يجب تحقيقها أو العمل من أجل تجسيدها في الواقع العملي تتطلب الموارد المالية الضرورية والإرادة في التغيير نحو الأفضل لحياة المجتمع.[58]

ومفهوم التنمية عموما هو "إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني (للخروج من حالة التخلف) عن طريق رسم إستراتيجية عامة للتطور الاجتماعي نابعة من القرار السياسي تحدد لها مدى زمنية وخطط واضحة، تعبأ لها كافة الموارد المادية والمالية الممكنة".[59] والتنمية تتعدى النمو الاقتصادي القائم على تطور المؤشرات الاقتصادية الكمية فقط إلى تنمية تمس جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

إن الدول المتخلفة تجمع بينها سمة أساسية وهي انخفاض متوسط الدخل مع بعض سمات وخصائص تختلف من دولة لأخرى، غير أنها لا تعدو كونها في النهاية تعبر عن واقع حال يتمثل في انخفاض متوسط الدخل في هذه الدول، ولذلك نجد كل الدول المتقدمة يرتفع فيها مستوى دخول أفرادها ويعد مؤشرا حقيقيا على تطور المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فإن غاية التنمية وتجسيدها بتعبئة الإمكانيات المالية والموارد الاقتصادية والبشرية هي البحث في النهاية على رفع متوسط الدخل مقارنة بالدول المتقدمة وتقريب فجوة الدخل بين فئات المجتمع المتخلفة.*

ولغرض تحقيق التنمية تجد الدول المتخلفة نفسها أمام خيارات متعددة. فمثلا هل تعطي الأولوية للزراعة أم للصناعة؟ ثم هل هي صناعة خفيفة أم ثقيلة ؟ ولذلك يمكن أن تكون هناك عدة إستراتيجيات

---

[58]- بلقاسم زياني: دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر". بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. فرع: نظرية التنمية، جامعة باتنة، 1995. ص- ص. 17 – 18.

[59]- هاشم جمال: مرجع سابق، ص.31.

* - مع الإشارة إلى أن الدول النفطية يرتفع فيها مستوى الدخل الفردي، ولكن ذلك لا يعتبر مؤشرا عن تنمية حقيقية لأنه **توزيع** لريع البترول وارتفاعه مرتبط بنمو العائدات، ويتغير من سنة لأخرى تبعا للتغير في أسعار المحروقات.

متبعة تختلف باختلاف طبيعة الدولة النامية، ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وإمكانياتها المالية والبشرية. وأهم هذه الاستراتيجيات هي:[60]

- إستراتيجية التنمية عن طريق إحلال الواردات للتقليل من النمو المطرد للسلع المستوردة؛
- إستراتيجية التنمية عن طريق إنشاء صناعات التصدير القادرة على المنافسة الخارجية؛
- إستراتيجية الصناعات الأساسية (أو الإنتاجية، الثقيلة)؛
- الإستراتيجية البديلة للنمو الاجتماعي والاقتصادي.

لقد وقع اختيار الجزائر على إستراتيجية الصناعات الأساسية للنمو الاقتصادي منذ نهاية الستينات وخاصة في عشرية السبعينات، وإلى اعتماد نموذج للتنمية الاقتصادية القائم على الصناعة الثقيلة أو ما يعرف **بالصناعة المصنعة** كقاعدة أساسية للنمو، باعتبار أن اقتصاد الجزائر (والدول المتخلفة التي نالت استقلالها) ورثت هيكلا اقتصاديا يتسم بعدم الترابط بين قطاعاته، فالقطاع المتطور فيه مرتبط وملحق بالقطاعات الاقتصادية الكولونيالية (الفرنسية) ومعتمدا كليا على الخارج، سواء من حيث سوق تصريف المنتجات أو من حيث المدخلات الضرورية لمواصلة نشاطه. أما غالبية السكان فهم يعيشون على القطاع الزراعي التقليدي المتخلف.

وهدف نموذج "الصناعات المصنعة" هو إنهاء هذا الارتباط الكولونيالي للاقتصاد، وإيجاد تكامل بين القطاعات الاقتصادية بهدف الوصول إلى تنمية مستقلة تعتمد على صناعات متعددة (ثقيلة بالخصوص)، منها صناعة الحديد والصلب، الميكانيك، الإلكترونيك، المحروقات والقاعدة الهيكلية الواسعة وغيرها.

فغداة الاستقلال لم يكن لدى الجزائر إلا إمكانيات قليلة جدا لمواجهة المستقبل الاقتصادي حيث كانت البلاد تابعة كليا للاقتصاد الفرنسي، ولذلك تبلورت الأهداف الكبرى والخطوط العريضة للمشروع الوطني للتنمية، وقد مر المستقبل الاقتصادي للجزائر المستقلة عبر ثلاثة برامج سياسية رئيسية هي: برنامج طرابلس (1962)، وميثاق الجزائر (1964)، والميثاق الوطني (1976). وهذه البرامج كما يلي:[61]

ا - برنامج طرابلس، ويتلخص محتواه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية

1- التخطيط؛
2- الثورة الزراعية، حيث لم يعلن مرسوم نوفمبر 1971 إلا على تأكيد ما جاء في برنامج طرابلس.
3- البنية القاعدية، التي يجب أن تتحسن لكي تصبح عاملا لكسر العزلة؛
4- التأميم، (وقد أشرنا إلى تأميم المحروقات في الفصل الأول من هذا البحث)؛
5- خلق قاعدة صناعة ثقيلة عمومية، خصوصا صناعات الحديد والبترول؛

---
[60]- هاشم جمال: مرجع سابق، ص. 32.
[61] - د. عبد العالي دبلة: الدولة الجزائري الحديثة : الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص. 77.

6- القطاع الخاص يجب أن يكون ثانويا وموجها ومراقبا.

ب - أما ميثاق الجزائر فكان الوثبة الأولى التي افترضت إستراتيجية شاملة ومحددة للتنمية الاجتماعية- الاقتصادية، وقد جاء هذا الميثاق لكي يدعم الثورة الزراعية في المقام الأول والقطاع الصناعي في المقام الثاني الذي له حسب هذا الميثاق ثلاثة أهداف:

1- خلق الوظائف (التخفيف من معضلة البطالة)؛
2- المساهمة في تحقيق الاكتفاء من المواد الاستهلاكية؛
3- اعتبار القطاع الصناعي سوقا للإنتاج الزراعي.

وقد ركز الميثاق على الصناعات الخفيفة، بينما أدرجت الصناعات الثقيلة في المقام الثاني، وقد تم التخلي عن هذه الإستراتيجية فيما بعد لصالح إستراتيجية الصناعات الثقيلة التي أصبحت لها الأولوية.

ج - أما الميثاق الوطني فقد خصص معظمه لشرح الخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية التي ترتكز على ثلاث أسس يشار إليها على أنها ثلاث ثورات:

1- الثورة الثقافية، وتهدف إلى التوسع في التعليم والتطور التكنولوجي والتعريب؛
2- الثورة الزراعية، وتهدف إلى إقامة إصلاحات جذرية في الميدان الزراعي؛
3- الثورة الصناعية، وتهدف إلى مد الجزائر بصناعة ثقيلة تستخدم تكنولوجيا متقدمة وتحول علاقات الإنتاج.[62]

2.II - نموذج التنمية القائم على الصناعات المصنعة

بسبب خصوصية بنية الاقتصاد الجزائري الذي تتضح فيه سمة التبعية نتيجة الظروف التاريخية، وتتضح فيه أيضا مظاهر التقسيم الدولي للعمل، بارتباط قطاع متطور نسبيا باقتصاد المتروبول، وقطاع اقتصادي تقليدي متخلف، جاءت إستراتيجية التنمية لإحداث تغيير جوهري في بنية هذا الاقتصاد وإنهاء العلاقات السابقة، خاصة وأن الاستقلال السياسي جاء بتضحيات كبيرة، كانت عامة الطبقة الشعبية هي التي دفعت الثمن الباهظ من أجله.

ثلاثة مفاهيم كانت تسيطر على التوجهات الأيديولوجية في الجزائر: التأميم، التخطيط، التصنيع. **فتأميم** الملكيات التي كانت بأيدي المعمرين والبنوك وقطاع المحروقات جعل من الدولة المحرك الأساسي للتنمية والمقاول الأول الذي يعتمد على **التخطيط** المركزي كأداة التسيير المفضلة، وعلى **التصنيع** الثقيل كهدف.

لقد شكل التصنيع الإستراتيجية المناسبة في اعتقاد القائمين على مشروع التنمية لمعالجة التناقض الموجود في التكوين الاقتصادي-الاجتماعي الجزائري الموروث. وكان الهدف المعلن لإستراتيجية التصنيع إدخال الطاقة الاقتصادية المؤممة في إطار اقتصاد وطني شامل ومستقل، وقد أعطت هذه

[62]- عبد العالي دبلة: مرجع سابق، ص.ص. 78- 79

السياسة الأسبقية لبناء مؤسسات ترسي قواعد البناء الصناعي الوطني، وفي نفس الوقت تعمل على امتصاص أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل.[63]

ويتفق أغلب الاقتصاديين على أن الأساس النظري لإستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات المصنعة تجد أسسها في نظرية أقطاب النمو.[64]

و قطب النمو (Pôle de croissance) عبارة عن وحدة اقتصادية رائدة أو مجموعة مركبة من الوحدات. وبواسطة علاقة هذه الأقطاب مع الوسط الاجتماعي والاقتصادي تؤدي إلى نشر النمو الاقتصادي. وفي التجربة الجزائرية ظهرت ثلاثة أقطاب هي:

1- قطب الحديد والصلب (الحجار – عنابة)؛

2- قطب الميكانيك (قسنطينة)؛

3- قطب البترو كيمياء (أرزيو).

إن الأهداف المعلنة من أجل التنمية الاقتصادية الطموحة كانت بتكاليف باهظة، وقد شكلت عوائد المحروقات عاملا مساعدا على تنفيذ هذه السياسة الاقتصادية باستثمار الحد الأقصى من الموارد النفطية لغرض تنفيذ إستراتيجية التنمية، حيث اعتمدت مخططات طموحة للتنمية ابتداء من1967 تاريخ بداية أول مخطط للتنمية وهو المخطط الثلاثي. وكان الدافع وراءها هو قطع كل العلاقات مع الماضي، والوقاية من أية تبعية مستقبلية للخارج. غير أن علاقات التبعية للسوق الدولية الرأسمالية تعمقت أكثر مما كانت تبدو في الظاهر، واتضح ذلك عندما سمح لاحقا للمؤسسات الوطنية بالتعامل مع الخارج من أجل التموين بمستلزماتها التنموية، حيث وجدت نفسها مطالبة باحترام القوانين والمواصفات التي تعتمدها الشركات العالمية ودولها، مما أدى إلى طلب المساعدة الفنية والخبرة اللازمة من الخارج واضطرارها في النهاية إلى الدخول في عقود شراكة، كما هو حال سونطراك مع المجموعات الأوربية والأمريكية.

إن الصناعات الثقيلة (التصنيع المصنّع) المعتمدة كإستراتيجية للتنمية لها خصائص ثلاث هي: [65]

- تمتاز بالضخامة، وهذا يستلزم سوق داخلية واسعة أو ضرورة التعاون الإقليمي؛
- صناعات تحتاج إلى استثمار رؤوس أموال ضخمة؛
- ترتكز على قطاع منتج لسلع الإنتاج مما يؤمن، في حالة نجاحها، الاستقلال الاقتصادي على المدى البعيد.

---

[63]- علي سموك: إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية، دفاتر المخبر، جامعة بسكرة، ص. 162.

[64] - M.E. BENISSAD: Economie de développement de l'Algérie, Alger, OPU, 1982, p. 142.

[65] -.Abdelouahab REZIG: Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences de développement, OPU, 2006, p. 87.

3.II – أهم مخططات التنمية

- المخطط الثلاثي (1967- 1969) حيث بلغت الاستثمارات 9.4 مليار دينارا جزائريا ؛
- المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) وبلغت الاستثمارات 33 مليار د.ج؛
- المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) وبلغت الاستثمارات 110 مليار د.ج. أي بزيادة إلى ثلاثة أضعاف المخطط الرباعي الأول.

إن المخطط الرباعي الثاني ضخم بمقاييس تلك المرحلة وحجم الاقتصاد الجزائري، ويمكن أن نشير إلى حجم المخصصات الاستثمارية المعتمدة في هذا المخطط، والموزعة كما يلي:[66]

- نصيب الصناعة 43.5 مليار د.ج؛
- الفلاحة والري 15.2 مليار د.ج؛
- الهياكل الاقتصادية 14.0 مليار د.ح؛
- القطاع الاجتماعي 13.3 مليار د.ج؛
- التربية والتكوين 9.0 مليار د.ج؛
- السياحة 1.4 مليار د.ج؛[*]
- مختلفة (التجهيز الإداري وغيره) 3.6 مليار د.ج.

ويمكن بوضوح ملاحظة اعتماد الدولة على تنمية القطاع الصناعي (الصناعة الثقيلة والصناعة في قطاع المحروقات) وحجم الاعتمادات المالية الكبيرة المخصصة لهذا القطاع، حيث تصل إلى حوالي 40% من مجموع المخصصات، وإذا أضفنا إليها مخصصات الهياكل الاقتصادية فتصل النسبة إلى 52% بينما لا يتعدى نصيب الزراعة والري 13.8 %.

مصادر تمويل مخططات التنمية

إذا كانت الدول النامية تعاني من ضعف الادخار المحلي الكفيل بضمان تمويل برامج التنمية، أي وجود فجوة مالية بين ما توفره مواردها المحلية المتمثلة في المدخرات الوطنية وبين مستلزمات التنمية الاقتصادية من جهة، وتعاني أيضا من ضعف حصيلة العوائد المالية من الصادرات أي وجود فجوة في

---

[66]- وزارة الثقافة والإعلام الجزائرية: عشر سنوات من الإنجازات 1965-1975، الجزائر، 1976. ص.ص. 101- 105.

[*] - تستوقفنا هنا مخصصات قطاع السياحة التي لم يكن حظها خلال المخطط الرباعي الثاني سوى 1.27% من مجموع الاعتمادات، وهو ما يشبه الإهمال للقطاع الذي أصبح ذو أهمية أساسية، وأحد الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها اقتصاد كثير من الدول المتوسطية ومنها دول الجوار - تونس والمغرب -، بما يوفره لها من موارد مالية وفرص العمل، وتسعى الجزائر بكل الوسائل لتدارك هذا النقص والعمل على ترقيته، لكن نجاح الجزائر في ميدان السياحة لا يزال بعيدا.

التجارة الخارجية تحول دون تغطية الواردات من جهة ثانية، فإن الوضع في الجزائر (وفي الدول النفطية عموما) يختلف، حيث توفر التجارة الخارجية للبترول والجباية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول مصادر تمويل هامة كافية لتنفيذ مخططات التنمية.

ومن البديهي أن تستند الجزائر من أجل تمويل برامج التنمية وتنفيذ المخططات الاقتصادية الطموحة على الوفرة المالية التي يقدمها –أو سيقدمها- النفط دون غيره، وذلك عن طريقين:

ا) **العائدات النفطية وتمثل الجزء الأهم من التمويل الداخلي**: إن التمويل الداخلي أو المحلي يعني الموارد الذاتية للدولة وبقدر ما تكون هذه الموارد قادرة على تغطية متطلبات التنمية، بقدر ما يكون الاعتماد على المصادر الخارجية الأجنبية أقل. وتعتبر العائدات النفطية المتأتية من فائض حصيلة الصادرات أو من الجباية البترولية هي التي تحقق القسم الأعظم من المدخرات المحلية اللازمة لتمويل مخططات التنمية، والتي أخذت في التراكم من نهاية الستينات وبداية السبعينات. وقد رأينا في الجدول رقم (09) الصفحة 58 تطور المداخيل من الصادرات الجزائرية خلال تلك الفترة.

وبما أن الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية كانت طموحة إلى حد كبير، فقد تم اللجوء للاستدانة الخارجية وهي الوسيلة المتبقية لتوفير التمويل اللازم لتغطية الاستثمارات المخططة، وذلك بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية وفوائض التجارة الخارجية من جهة، وضرورة المرور عبر البنوك التجارية العالمية التي تشترطها المؤسسات الدولية لضمان تمويل شراء تجهيزاتها من جهة ثانية.

ب) **الاستدانة الخارجية وتمثل التمويل الخارجي**: وهي الشكل الوحيد من التمويل الخارجي، أي باستبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونات في تلك الفترة. وهذه الاستدانة بالرغم مما يبدو أنها مستقلة وغير مرتبطة بعائدات النفط، إلا أن جوهر هذا التمويل عن طريق الاقتراض يستند إلى ما توفره سلعة النفط من عائدات تكون **قادرة على الوفاء بالديون مستقبلا**، وكذلك بما تمثله من ضمان وثقة لدى الهيئات المالية العالمية، والتي يتم على أساسها تسهيل الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

وخلال تنفيذ هذه المخططات التنموية، قامت الجزائر باستثمارات جبارة في الميدان الصناعي الذي أعطيت له الأولوية على حساب القطاعات الأخرى. فمن سنة 1970 إلى غاية سنة 1978 نال بضعة من الشركات الوطنية وهي سونطراك، الشركة الوطنية للحديد والصلب، سوناكوم (للمكانيك)، الشركة الوطنية للمعادن، سونلغاز، سونيليك (للإكترونيات)، سوناريم، معا 35 % من الاستثمارات الصناعية كتدعيم للقطاع العام. وفي سنة 1975 أصبح لقطاع الدولة في الجزائر 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و19 شركة خدمات و8 هيئات بنكية ومالية، بحيث يشغل هذا القطاع 250 ألف عامل، وتتمتع بأفضل الشروط والدعم بما لم ينله قطاع آخر.[67]

---

[67] - عبد العالي دبلة: المرجع السابق، ص. 89.

وتبعا لذلك أخذت سياسة التصنيع منذ 1969 - بداية أول مخطط ثلاثي- في التوسع. فمنذ سنة 1967 زادت الاستثمارات الحكومية الموجهة للصناعة بما فيها قطاع المحروقات إلى أن وصلت نسبة 61.1 % من مجمل الاستثمارات في الفترة 74-1977، ولم يخصص للزراعة سوى 7.3 % (انظر الجدول أدناه). وزادت النفقات الاستثمارية للصناعة المصنعة في الفترة ما بين 1978- 1980 حتى وصلت إلى نسبة 92 %.[68] وهي نسبة عالية جدا توضح مدى اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي آنذاك.

جدول رقم (11): تطور الاستثمارات من 1963 إلى 1977

الوحدة : مليار دينار جزائري.

الفترة.	1966-1963		1969 -1967		1973-1970		1977 -1974	
القطاع.	**10^9 دج**	**%**	**10^9 دج**	**%**	**10^9 دج**	**%**	**10^9 دج**	**%**
(ا) الزراعة	0.65	16.5	1.90	20.7	4.35	12.0	8.90	7.3
(ب) المحروقات والصناعة	0.81	20.6	4.90	53.5	20.80	57.3	74.10	61.1
(ج) صناعات أخرى	2.47	62.9	2.37	25.8	11.15	30.7	38.20	31.6
المجموع	3.93	100	9.17	100	36.30	100	121.20	100

Source: A. REZIG: Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences, OPU, 2006, p.90.

إن الأولوية التي منحت لتنمية بعض قطاعات الاقتصاد الوطني (الصناعات الثقيلة) على حساب قطاعات أخرى في إستراتيجية التنمية الجزائرية بهدف الإقلاع الاقتصادي - ومهما كان التقييم لإستراتيجية التنمية هذه - فإنها لم تحقق كل الأهداف المسطرة. وبحلول سنة 1980 التي كانت هدفا للإقلاع الاقتصادي عند انطلاق أول مخططات التنمية حتى بدأت ظواهر الاختلال (الظواهر السلبية) تظهر للعيان، ومنها:

- ارتفاع الواردات الغذائية بشكل ملحوظ بسبب ركود القطاع الزراعي الذي كان متوسط نموه السنوي من سنة 1967 إلى سنة 1978 يقدر بـــ 2.4 %[69]، أي بمعدلات أقل بكثير من معدلات النمو الديمغرافية العالية، التي زادت من 9 ملايين نسمة سكان الجزائر غداة الاستقلال إلى 13.7 مليون نسمة في 1970 ثم إلى 18.9 مليون نسمة في 1980، أي بمعدل نمو سنوي يفوق 3.3 %، مما يعني تضاعف السكان في أقل من عشرين سنة، وهذا زاد من فاتورة المواد الاستهلاكية ومن التبعية الغذائية الكبيرة للخارج؛

- مستوى دخل الفرد الذي ارتفع من 200 دولار سنة 1962 إلى 1200 عام 1977 بمعدل 2.1 % كان في الوسط الحضري أكثر منه في الريف، مما خلق طلبا متزايدا على المواد الغذائية وخدمات السكن والنقل وطلبات العمل؛

68 - Abdelouahab REZIG. Op cit. p. 91.
69 - Ibid, p. 96.

- تطور الديون الخارجية بسب ضخامة الاستثمارات في المخططات الاقتصادية حتى فاقت 40 % من الناتج المحلي؛

- سياسة التنمية السريعة أدت إلى شراء المعدات الصناعية من الخارج ولم تتح الفرصة للسهر على تجانس التجهيزات التي أقامتها المؤسسات، مما أدى إلى تعقيد أداء الإنتاج وزاد من التبعية لطلب المعونة التقنية. وكان أكثر القطاعات **طلبا للمعونة** التقنية هما قطاعا **المحروقات والصناعات الثقيلة.**[70]

4.II – إعادة توجيه الاقتصاد في الثمانينات

لقد أعادت الجزائر النظر في أساليب الاستثمار الذي أعطى الأولوية لقطاعي الصناعة والمحروقات على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية بدأت في الظهور كان لها الدور في التعجيل باتخاذ تدابير مختلفة من أجل إصلاح الوضع القائم، وإعادة النظر في إستراتيجية التنمية والتوجهات الاقتصادية للجزائر لاحقا.

ا) إعادة توجيه الاستثمارات

بالرغم من كون قطاع المحروقات - ولا يزال- العمود الفقري الذي تعتمد عليه الجزائر في تمويل مخططاتها التنموية، فقد جاء المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 لإعادة التوازن بين القطاعات، وبالأخص إعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاع الفلاحة والري والبنية التحتية والنفقات الاجتماعية وفي القطاع الصناعي نفسه، حيث أعطيت أفضلية للصناعة الخفيفة وترقيتها على حساب الصناعة القاعدية.

فقد ارتفع نصيب الفلاحة والري من 7.4 % للفترة 1969- 73 إلى 13.7 % للفترة 1980-84، وذلك من أجل تدعيم الفلاحة وتقليل التبعية الغذائية، كما انخفض نصيب الاستثمارات الصناعية التي كانت 56 % سنة 1980 إلى 24 % سنة 1984، مع التركيز على القاعدة التحتية الاقتصادية التي ارتفع نصيبها من 7 % سنة 1980 إلى 15 % سنة 1984، والقاعدة التحتية الاجتماعية من 19 % سنة 1980 إلى 31 % سنة 1984[71] وذلك من أجل معالجة المشاكل الاجتماعية وتخفيف آثارها.

ب) تنظيم الاقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية

إن عدم فعالية الجهاز الإنتاجي ومعاينة انخفاض الإنتاجية في أغلب المؤسسات الاقتصادية خلال السنوات السابقة، كان من الأسباب التي أدت إلى التوجه نحو إعادة تنظيم الاقتصاد على أمل إعطاء ديناميكية أفضل للقطاع الإنتاجي، والقضاء على الممارسة البيروقراطية المتفشية في المؤسسات العمومية، والتحكم الأفضل في التسيير وضمان رفع إنتاجياته.

وفي هذا السياق صدر مرسوم 242/80 في أكتوبر 1980 يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات

[70]- عبد اللطيف بن آشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980 ، ديان المطبوعات الجامعية، 1982، ص.ص. 155-156.
[71] -Abdelouahab REZIG : Op.cit, p. 100.

العمومية وتقسيمها حسب التخصص، أو تقسيما جغرافيا إلى وحدات أصغر، حيث تمخض عن هذا الإجراء رفع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة عمومية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة سنة 1984، وامتد العمل إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة و البلدية ليبلغ 1079 مؤسسة[72]. وكانت إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية تهدف إلى ما يلي:

- زيادة فاعلية أداة الإنتاج برفع معدل استعمال طاقاته من أجل رفع إنتاجية العمل وخفض التكاليف؛

- اعتماد مبدأ تخصص النشاط (إنتاج، توزيع...) أو التخصص الجهوي للمؤسسات لزيادة فعالية الرقابة والتحكم في التسيير؛

- دعم الإدارة المخططة للاقتصاد وتوضيح مختلف مستويات التخطيط والتسيير، وتحديد المسؤوليات والجهات القائمة بالتنفيذ.[73]

غير أن هذه الإجراءات لم تظهر نجاعتها في الواقع ووجهت لها انتقادات منها:

- الشركات الوطنية الجزائرية ليست بالضخامة الكبيرة وتعدد التخصصات إذا ما قورنت بالشركات العالمية العملاقة التي تستفيد من ميزة الإنتاج الكبير وتنوع المنتجات؛

- رفع عدد المؤسسات العمومية بالتقسيم عمّق الممارسات البيروقراطية بدل إزالتها؛

- إعادة الهيكلة أثقل من جديد المؤسسات بمصاريف إدارية (المتعلقة بالتوظيف والتجهيز الإداري) وليست مصاريف استثمار في مشاريع إنتاجية.

[72]- كمال عايشي: أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10 نوفمبر 2006. ص. 338.

[73]- عبد اللطيف بن آشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982. ص.ص. 204-214

III. نفطلة الاقتصاد الجزائري Pétrolisation de l'économie.

الجزائر تنتمي جغرافيا إلى دول البحر المتوسط، فإمكانياتها خاصة الزراعية والسياحية والبشرية تماثل الإمكانيات المتاحة لهذه الدول، عدا بعض الخصوصيات والفوارق القليلة التي تختلف من دولة لأخرى، حيث نجد أن جلّ دول البحر المتوسط تتنوع فيها مصادر الدخل، وخاصة تنوع عائدات التجارة الخارجية من زراعية وصناعية تحويلية أو عائدات سياحية هامة. غير أن الاقتصاد الجزائري تفرد عن باقي بلدان المتوسط المماثلة لها، وأصبح اقتصادا نفطيا يعتمد على الريع البترولي، أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى فلم تحقق النمو المبتغى، ولم تستطع صادرات البلاد -خارج النفط- أن تجد طريقها بعد نحو السوق الدولية.

III .1- تغير في هيكل الاقتصاد الوطني

جذور مشكلة تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج تعود إلى فترة أواخر العهد الكولونيالي، فحتى 1956 لم تقدم "البرجوازية الوطنية" ما يمكن أن يجعل منها طبقة قادرة على أن تنهض بمهمة التنمية الاقتصادية بعد الاستقلال وخاصة في القطاع الثاني،[74] وهي خاصية الدول المتخلفة التي عرفت الاستعمار. مع أنه خلال الفترة الاستعمارية تم إنشاء عدة فروع لصناعات فرنسية بالجزائر(وذلك بسبب آثار الحرب العالمية الثانية على فرنسا)، وكان القطاع الصناعي يمثل 32 % من الناتج المحلي الخام. وقد تم سنة 1956 إحصاء 2600 مؤسسة - التي توظف أكثر من 5 عمال- وتشغل في مجموعها 210 آلاف عامل (95 % من المؤهلين هم أوروبيون)، وهذه المؤسسات كلها في مجال الصناعات الخفيفة، وهي بالطبع ملك للمعمرين. فمن مجموع 1139 مؤسسة في "عمالة الجزائر" آنذاك نجد 40 مؤسسة فقط ملك لجزائريين، كما يعود 60 % من دخل القطاع الزراعي للأوروبيين. أما الفلاحة التقليدية فكانت توفر عيش حد الكفاف لحوالي 600 ألف فلاح صغير.[75]

و يمكن أن نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال كان يعتمد على أنشطة اقتصادية مختلفة نسبيا في توفير حاجيات السكان (وإن كان يعاني من اختلالات هيكلية). كما نلاحظ أيضا في مجال التجارة الخارجية اختلاف مصدر المنتجات الموجهة نحو الخارج (كما نلاحظها في الجدول رقم (12) الصفحة التالية)، مما يجعل معامل التركز في صادراتها أقل مما هو عليه في الوقت الراهن* حيث أصبح عامل التركيز في الصادرات عاليا جدا ويتمثل في تصدير منتوج وحيد هو النفط.

---

[74]- Hachemi LARBI: Opinions sur l'économie algérienne, SNED, 1973. p. 69.
[75]-Hachemi LARBI: Op. cit, p. 105.

* -- مع التأكيد أن جل الصادرات من القطاع الزراعي آنذاك يغلب عليها تصدير الخمور.

جدول (12): تطور المبادلات التجارية حسب القطاع في الستينات

الوحدة: النسبة %

	% الصـــادرات				% الـــــوردات			
المواد /السنوات	**1963**	**1964**	**1965**	**1966**	**1963**	**1964**	**1965**	**1966**
مواد غذائية واستهلاكية	31.2	39.1	36.2	30.8	54.6	60.6	56.6	56.1
مواد طاقوية وتشحيم	57.9	53.8	53.7	59.0	7.2	-	0.8	1.1
التجهيزات،(ومنتجات مصنعة نصف مصنعة)	10.9	7.1	10.1	10.2	38.2	39.4	42.6	42.8

Source : G. Chaliand & J. Minces, L'Algérie Indépendante, Collection Maspero, 1972. p. 95.

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أنه في بداية الستينات، كانت كل المواد الطاقوية والتشحيم المصدرة تمثل أقل من الثلثين (ما بين 53.7 إلى 59 %) من مجموع الصادرات، كما أن المواد الغذائية تمثل أكثر من ثلث الصادرات الكلية في ذلك الوقت.

أما من حيث الناتج المحلي الخام، فكانت نسبة مشاركة البترول تتراوح بين 14.2 % سنة 1963 و16.8 % فقط في سنة 1966،[76] وقد انقلب الوضع الآن حيث يشارك النفط في الناتج القومي الكلي بأكثر من 50 % ولا تزيد كل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات عن 3 % في أحسن الأحوال.

وقد أصبحت هذه الظاهرة سمة بارزة لدى كل الدول المصدرة للبترول، فحالة المكسيك مثلا، كان البترول يمثل 16 % فقط من صادراتها عام 1975 ثم أصبح يمثل ¾ الصادرات سنة 1981، وتضاعفت الواردات ثلاث مرات في نفس السنة، كما ساهمت عائدات النفط في النفقات الحكومية بنسبة 55 % بعد أن كانت 5 % فقط. وبسبب ضعف مردودية وتنافسية مؤسساتها مع الرغبة في توفير مناصب عمل، خلق حالة من التضخم وارتفاع المديونية التي انتقلت من 11 مليار دولار حتى وصلت إلى 90 مليار دولار سنة 1982.

وفي الجزائر ظهر الأثر الواضح لضخ الفوائض المالية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الزيادة المفرطة في استخدام الأموال لم تقتصر فقط على استيراد المواد الغذائية الاستهلاكية، وإنما توسعت إلى استثمارات صناعية ضخمة ومكلفة، تدخل أحيانا ضمن نطاق التباهي (أكبر مصنع وأضخم معمل على مستوى معين...)، دون أخذ بعين الاعتبار دراسة الجدوى وسوق تصريف المنتوج النهائي مما قلل من فرص تطورها بسبب ضعف منافستها لمثيلاتها في الخارج. ويمكن تحديد بعض مظاهر نفطلة الاقتصاد والاعتماد الكلي على المحروقات في النقاط التالية:

- إن تدفق العائدات المالية أدى إلى زيادة الاستهلاك الاستيرادي، وإلى الجري وراء زيادة إنتاج

[76] - G. Chaliand & J. Minces : Op. cit, p.105.

المحروقات ورفع الصادرات لزيادة المداخيل، مما قلب الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد يقوم على أنشطة **متنوعة نسبيا** إلى هيكل اقتصادي **أحادي التصدير** Mono-exportateur ويكاد يكون **أحادي المنتوج** Mono-producteur، يعتمد حصريا على نمو قطاع المحروقات والجباية البترولية وقلل في المقابل الاعتماد على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى والجباية العادية من مختلف المصادر؛

- نمو الثروة وتوزيعها أفقد العمل المنتج قيمته من حيث الانضباط ورفع القدرات الإنتاجية، وأثبط عزيمة النشاط الخلاق في القطاعات الاقتصادية،[77] مما جعل الأجور التي ينالها العمال في مؤسسات الدولة والشركات الوطنية تفقد العلاقة الكلاسيكية القائمة بين الأجر وإنتاجية العمل؛

- رغم وفرة مناصب العمل التي تحققت في القطاع الصناعي بسبب إنشاء شركات وطنية متعددة فإن منتجاتها غير تنافسية، ولم تصمد أمام مثيلاتها من السلع الأجنبية المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية. ولم تشهد الجزائر خلال فترة التنمية حصيلة تراكم نقل التكنولوجيا، وأصبحت صناعاتها بعد فترة من الزمن بائدة (Obsolète)؛

- تحولت الدولة إلى دولة معتنية Etat providence، أي الحارسة على توزيع الريع البترولي على فئات المجتمع، حيث أصبحت مسؤولة عن توفير حاجيات المواطن من السكن والسلع الاستهلاكية المستوردة وبأسعار مدعمة في غالب الأحيان، ولا تعكس سعرها الحقيقي، وهي أحدى مظاهر الاقتصاد الريعي التوزيعي، وتحولت الأسر الجزائرية التي كانت تنتج معظم احتياجاتها الغذائية إلى أسر تعيش على ما توفره الدولة من السلع المستوردة المعروضة في "أسواق الفلاح".

III.2- الأثر السلبي لنمو قطاع المحروقات على الصناعة والزراعة

إن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى وهو التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة.

فالنمو السريع لقطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط كان له الأثر السلبي على نمو قطاع الزراعة والصناعة (خارج المحروقات)، بسبب أن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية، وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع، وبالتالي فهو يستقطب العمالة بما يمنحه من أجور مرتفعة، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات غير القابلة للمبادلة التجارية كالنقل والأراضي لارتفاع الطلب عليها.

كما أن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا، يؤدي إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، ثم التخلي التدريجي

[77] - Abdelkader SID-AHMED: Développement sans croissance, OPU, Alger, 83. p 376

عنهما (Dés-industrialisation et Dés-agriculturisation). وتسمى هذه الظاهرة بالمرض الهولندي[78] Dutch Diseas أو Le Syndrome hollandais ، وهي التسمية التي تطلق على كل اقتصاد يمتلك ثروة طبيعية (بترول أو ثروة طبيعية أخرى نحاس، فوسفات أو غيرها) ذات نمو سريع ومردود مالي ريعي كبير. وقد لوحظت الظاهرة أولا لدى بعض الدول الصناعية وهولندا بالخصوص كدولة مصدرة للغاز الطبيعي منذ مدة، وقد استطاعت تلك الصادرات أن تجعلها بمنأى عن الصدمة البترولية بما يوفره لها الغاز من عائدات استطاعت أن تواجه احتياجاتها من الواردات البترولية، وبدت وضعيتها الاقتصادية قوية، غير أن تفضيلها لعملتها القوية أضر بقطاعها الصناعي في النهاية.[79] وهذه الظاهرة التي مست الكثير من الدول النامية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تملك قطاعا زراعيا و قاعدة صناعية متطورة نسبيا أو قابلة للتطور مستقبلا ومنها حالة الجزائر.

إن تطور قطاع النفط أدى إلى تفاقم الثنائية الاقتصادية Dualisme économique حيث أصبحت قطاعات التصدير (وهي النفط) تحظى بأولوية في سياسات التنمية الوطنية، وتحتكر نصيبا وافرا من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية الضرورية والهامة التي تلبي الحاجات الاستهلاكية المحلية.

3.III- غياب الدور الريادي لقطاع النفط

لقد أقيمت في الجزائر عدة مناطق صناعية جاءت بتمويل من عائدات النفط ولم تكتمل تلك الصناعات لتكوّن ترابطا رأسيا وأفقيا، كما لم تصمد أمام الاستيراد البديل، ولم يستطع النفط أن يلعب دوره القيادي المفترض في تحقيق تنمية اقتصادية عدا ما يوفره من إيرادات مالية. ونظرا لأن الدور القيادي لأية صناعة يقاس بمدى ما تخلفه من آثار ربط أمامية وخلفية في أحشاء الاقتصاد القومي بمجمله، فإنه من الضروري أن يلعب النفط دورا محوريا بالنسبة للقطاعات التي يستخدم منتجاتها أو في القطاعات التي تستخدم منتجاته.[80] غير أن صناعة النفط أقيمت أساسا للتصدير، مما أدى إلى خلق قطاع اقتصادي نفطي بإنتاجية لها قدرة على المنافسة في الخارج من جهة، مقابل مستوى منخفض لإنتاجية العمل الاجتماعي الداخلي في المجالات الاقتصادية الأخرى.

ومهما كانت حيوية القطاع الرئيسي المشكّل لتراكم رأس المال، وهو قطاع النفط، فهو في خدمة السوق العالمية. وغياب الدور الريادي لا يعني غياب دوره في توفير أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية وهو رؤوس الأموال اللازمة لها، ولكن ذلك يعني أنه لا يشكل المحور الذي ينمي القطاعات الاقتصادية بشكل مستمر، حيث لاحظنا أنه وبمجرد أن تراجعت أسعار النفط في السوق العالمية حتى ظهرت انعكاساتها على باقي القطاعات الاقتصادية وأدت إلى أزمة الاقتصادية واجتماعية كبيرة.

---

[78]- Abdelkader SID-AHMED: Economie de l'industrie à partir des ressources naturelles: (I.B.R), Tome 2, OPU/ Publisud, Imprimé en Belgique, 2000. pp. 19-20.
[79] - Jean-Pierre OLSEM: Op. cit,. p. 307.
[80]- محمد عبد الشفيع عيسى: العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة، بيروت، يونيو 1983، ص. 107.

IV- أزمة انهيار أسعار البترول في الثمانينات وآثارها

مهما كان تقييم التجربة الجزائرية في ميدان التنمية القائمة على إستراتيجية الصناعة الثقيلة والتي كانت تعتبر تجربة رائدة في العالم الثالث آنذاك، فقد اتضح بعد سنوات أنها لم تحقق على مستوى المضمون كل ما قيل على مستوى الخطاب السياسي، والسبب هو أن التصنيع الذي كان يعتبر حجر الزاوية في هذه الإستراتيجية لم يدمج في إطار إستراتيجية كاملة أي أن التصنيع تم اختياره كأسبقية من أجل التصنيع وليس من أجل إقامة علائق جديدة بين الريف والمدينة ولا في اتجاه خلق قاعدة مادية صحيحة وفي غياب نمو زراعي متوازن،[81] كما أن إستراتيجية التصنيع الجزائرية لم تؤد في النهاية إلى بروز الصناعات المجسدة للمعارف والتكنولوجيا المتطورة بالخصوص التي كانت أساس نجاح الاقتصادات الآسيوية.

لقد بات واضحا أن النموذج التنموي الجزائري لم يكن فعالا بدلالة النتائج الاقتصادية، وظهر ضعف البنية الإنتاجية الجزائرية وهيمنة النفط على تسيير دواليب الاقتصاد الجزائري، وكانت بوادر تراجع أسعار البترول في الثمانينات وانخفاض العائدات بداية لأزمة واضحة امتدت آثارها إلى كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

1.IV أسباب الأزمة النفطية

منذ بداية الثمانينات أخذت سوق النفط الدولية تتحول من سوق يتحكم فيها البائعون وهي الدول المنتجة المصدرة للنفط التي تفرض حجم الصادرات والأسعار إلى سوق يتحكم فيها المشترون، وهي الدول الصناعية المستهلكة، الذين باتوا يتحكمون في الكميات المشتراة ويفرضون أسعارا جديدة أقل للنفط، الأمر الذي ولد آثارا ضارة بالنسبة للمنتجين (انخفاض في الطلب، انخفاض في أسعار التصدير، انخفاض في كميات الإنتاج وبالتالي انخفاض في العائدات)، مما أدى إلى أزمة نفطية كان وقعها شديدا على الدول المصدرة للنفط. وتعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية والتي تمثل النهاية الصغرى لدالة أسعار البترول، بعد أن تدهورت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها (وبالنسبة للبترول الجزائري فمن 39.54 دولارا للبرميل سنة 1981 انهارت إلى 14.8 دولارا سنة 1986)[82]وهو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة.

لقد تضافرت أسباب عدة خلف هذه الأزمة، منها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، كانت كلها وراء تراجع الطلب على النفط. ويمكن تلخيصها في الأسباب التالية:

- ردود الفعل على المدى القصير، وتتمثل في محاولة الدول الصناعية المستهلكة التكيف مع تصحيح

---

[81]- الحبيب مالكي: الاقتصاد المغربي والأزمة- آفاق عالمية وجهوية، الرباط.، 1986 ص.ص.34-35. نقلا عن عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص. 133.

[82]- بلقاسم زياني: المرجع السابق، ص. 420.

الأسعار التي أقرت من طرف دول أوبك، والتي ارتفعت في المرة الأولى في سنوات 1973-1974 عندما استعادت حكومات هذه المنظمة سيطرتها على مواردها النفطية وأصبح لها القدرة على تحديد السياسات السعرية، وما نتج عن هذه الإجراءات من ردود أفعال سياسية واقتصادية اتجاه المنظمة وحملات تشويه واسعة. ثم كان ارتفاع الأسعار مرة ثانية في الفترة 1979-1980 وواكب هذا الارتفاع نشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر1980. وقد ساهمت هذه العوامل إلى إشاعة الفزع في السوق البترولية والاتجاه إلى تخزين البترول، وتشير التقديرات إلى وصولها في بعض الأحيان حجم 5 مليار برميل، أدت في نهاية الأمر إلى الضغط على هيكل الأسعار في الاتجاه التنازلي؛[83]

- ردود الفعل الطويلة المدى وتتلخص في الإجراءات المتخذة للاقتصاد في الطاقة التي طبقت في الدول الصناعية بأكثر كفاءة، باستنباط تقنيات جديدة أقل استهلاك للطاقة (أي ترشيد الاستهلاك) في ميادين الصناعة والنقل والاستهلاك المنزلي؛

- إنشاء الوكالة الدولية للطاقة من طرف الدول الصناعية المستهلكة في نوفمبر 1974، كرد فعل على إجراءات الدول المنتجة والحظر النفطي العربي، وكان من أهدافها الرئيسية التعاون بين أعضائها للحد من الاعتماد المفرط على نفط الأوبك، وتبني برامج للاقتصاد في الطاقة وتمويل البحوث وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى وضع خطة لمواجهة حدوث تقلبات خطيرة في الإمدادات النفطية؛

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الغربية من نهاية السبعينات، حتى وصلت في نهاية 1982 إلى ما يقرب الصفر، وأدت آثار الركود الاقتصادي الذي ألمّ بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) من جهة وجهود الاقتصاد في الطاقة من جهة ثانية، إلى انخفاض الطلب على البترول إلى حولي 12 % ؛[84]

- دخول منتجين جدد للبترول (المكسيك، انجلترا، النرويج، كندا والاتحاد السوفياتي...) التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها الأوبك من السوق، وقامت بالفعل بزيادة الإنتاج مما أدى إلى فائض في كميات البترول. ونشير إلى أن الاتحاد السوفياتي مثلا زاد من طرح وعرض كميات كبيرة من البترول الخام في السوق العالمية سنة 1982 بغرض الحصول على سيولة كبيرة تمكنه من تمويل الأزمة التي تعاني منها بولندا آنذاك؛

- إعلان بعض الدول البترولية المنتجة للبترول بريطانيا والنرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعارها من البترول بمقدار ثلاثة دولارات للبرميل الواحد، من 33.5 دولارا إلى 30.5 دولارا،[85] كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض أسعارها البترولية؛

---

[83]- يوسف صايغ: أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 6)، الطبعة1، بيروت، لبنان، نوفمبر 1984، ص.275- 277.

[84]- نفس المرجع ونفس الصفحات.

[85]-- ضياء مجيد الموسوي: الأزمة الاقتصادية العالمية 1986- 1989. دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص. 17.

- تتحمل دول أوبك وخاصة دول الدول العربية جانبا من المسؤولية في الأزمة بسبب تماديها في الإنتاج المفرط للبترول لزيادة العائدات، وركونها إلى تنمية المستوردات من السلع الاستهلاكية وتغذية السلوكيات الترفيهية، مما أدى في النهاية - بعد تراجع أسعار النفط- إلى حرب الحصص بين أعضاء منظمة الأوبك لتعويض الخسائر من انخفاض الأسعار، وأدى إلى فيض في كميات النفط في السوق العالمية وانخفاض شديد في الأسعار.

وكانت الجزائر أكثر المتضررين بسبب التبعية الكاملة للريع البترولي وضعف الكميات المصدرة من البترول، بحيث لم يكن بإمكانها زيادة الصادرات لتعويض خسائرها من انخفاض الأسعار أسوة بالدول الخليجية، كما أن مخططات التنمية الطموحة اعتمدت كليا على عائدات النفط وعلى التمويل الخارجي بالاستدانة، وقد صاحب هذا الانخفاض في الأسعار انخفاض في سعر صرف الدولار، وهي العملة الأساسية في السوق البترولية، ولهذا كانت آثار الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري. وبالرغم من إجراءات الدولة آنذاك في إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام حتى تحسن من مردوديتها وتقلل من الأعباء، بالإضافة إلى تجنيد الطاقات الاقتصادية المحلية من القطاعات الأخرى والقطاع الزراعي بالخصوص لتغطية الحاجيات الغذائية وتقليل فاتورة الاستيراد، إلا أن هذه الإجراءات لم تحل دون حدوث أزمة خانقة اقتصادية-اجتماعية بسبب تدهور الإيرادات، زادتها سوءا معدلات النمو السكاني المرتفعة والأنماط الاستهلاكية الجديدة القائمة على الاستيراد.

2.IV - مظاهر الأزمة في الجزائر

لقد كانت آثار الأزمة النفطية على الجزائر متعددة الجوانب، وأن ما بدا ظاهريا من اكتساب الاقتصاد الجزائري من القوة، ثبت بعد الأزمة أن إيرادات النفط هي التي كانت تغطي نواحي القصور والاختلالات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي القطاع الصناعي بالخصوص، وهو القطاع الذي قامت عليه إستراتيجية التنمية الجزائرية. ويمكن تحديد مظاهر الأزمة داخليا فيما يلي:

1.2.IV- أزمة الديون

تميزت الفترة من 1972 إلى 1979 باللجوء بشكل غير مسبوق إلى الاستدانة الخارجية لتمويل برامج التنمية القائمة على إستراتيجية التصنيع بما فيها الصناعة في مجال المحروقات، مما رفع من حجم الديون خاصة بين سنوات 1970 إلى 1980 حيث ارتفعت من 6 مليار دولار سنة 1970 إلى 25.9 مليار دولار سنة 1980 ثم انخفضت إلى 17.5 مليار سنة 1984[86] بعد تسديد جزء منها بسبب تحسن أسعار النفط. غير أن انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات وحلول آجال تسديد الديون المقترضة في السبعينات موازاة مع ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي، أدى إلى تقليص السيولة وفاقم حجم الدين

[86]- Ammar BELHIMER : La dette extérieure de l'Algérie- Casba Edition- 1998- P 55

الخارجي بالخصوص.

ينبغي اعتبار أن حجم الدين كان نتيجة لسياسة استيراد التكنولوجيا لتنفيذ نموذج التنمية القائم على الصناعة ولغياب النتائج المرضية فيما يتعلق بالسياسات الزراعية لتلبية الطلب المحلي.[87] ويبدو أن الجزائر التي راهنت على عائدات النفط لتمويل برامج التنمية باللجوء إلى الاستدانة من السوق المالية الدولية، لم تكن تتوقع انهيار أسعار البترول بهذا الشكل المفاجئ والسريع، ولذلك لم تكن لها أية إستراتيجية واضحة لمواجهة الأزمة المالية الخانقة. ومن أجل تأمين الطلب الاستهلاكي القائم، اضطرت للجوء إلى الهيئات المالية للاقتراض من جديد، فكانت القروض أغلبها تجارية قصيرة الأجل وبشروط قاسية، مما رفع من حجم المديونية الجزائرية التي كان لها في النهاية انعكاس سلبي على مستقبل الاقتصاد الجزائري، وفرض عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لغرض إعادة جدولة ديونها ومن ثم الخضوع لشروطه القاسية.

والجدول التالي يوضح نسبة الديون الخارجية إلى كل من الناتج المحلي الخام وإلى الصادرات.

جدول (13): مؤشرات قدرة الاقتصاد الجزائري على الوفاء بالديون.

السنة	نسب الديون إلى الناتج المحلي الخام (%)	نسب الديون إلى إلى الصادرات (%)
1986	39.3	-
1987	40.3	223.70
1988	45.7	284.20
1989	43.7	229.05

Source: Ammar BELHIMER: La dette extérieure de l'Algérie, Casba Edition, 1998, p. 68.

إن الأرقام الواردة في الجدول تبين بوضوح ارتفاع نسبة حجم الديون إلى حجم الاقتصاد الجزائري وعوائد الصادرات، حيث أصبحت الديون تمثل سنة 1988 نسبة 45.7 % من الناتج المحلي الخام ونسبة 284.2 % من مجمل الصادرات، وهي مؤشرات جد معبرة على عمق الأزمة التي وصلت إليها الجزائر، أدت في الأخير إلى العجز عن تسديد الديون الخارجية، وهي حالة أقرب إلى الإفلاس وفي بلد نفطي،

2.2.IV - تأثر الميزانية العامة للدولة

اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة ميزانية 1986 نظرا لاستحالة تنفيذ الميزانية الابتدائية، بسبب انخفاض الجباية البترولية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، وتمت مراجعتها، ووضع قانون المالية الإضافي على أساس 17.5 دولارا للبرميل. وقد حدث خلال الفترة 86/84 انخفاض في

[87]- عبد اللطيف بن آشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص. 158.

حصيلة عائدات البترول بلغ 50 %، بسبب انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها حيث اقتربت من مستويات الأسعار التي كانت سائدة خلال عام 1969.

ومع انخفاض الأسعار اضطرت الدولة إلى ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية فرفعت الضرائب بنسبة 20 % للضرائب المباشرة وبنسبة 19.4 % للضرائب المفروضة على الشركات و 28.5 % للضرائب غير المباشرة.[88]

جدول رقم (14): انخفاض مساهمة الجباية من المحروقات في إيرادات الميزانية العامة.

المواد / السنة	1969	1977	1979	1984	1986
إيرادات عامة (مليار د.ج)	5.8	33.4	46.4	100.2	89.2
جباية من المحروقات (مليار د.ج)	1.3	18.0	26.5	43.8	21.4
نسبة الجباية من المحروقات إلى الإيرادات العامة (%)	**% 23**	**% 53.8**	**% 57.1**	**% 43.2**	**% 24**

المصدر: يسرى أبو العلاء: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص. 43.

كان من نتائج تأثر الميزانية العامة انعكاسها السلبي على برامج الاستثمارات المسطرة، وبسبب تقلص الموارد المالية انعكس ذلك على مشاريع الاستثمارات الضخمة، حيث تم تقليص المشاريع المخططة منها بشكل كبير، وقد اتخذت الدولة قرارات هامة منها:[89]

- إلغاء أو تأجيل المشاريع التي لم يشرع فيها بعد، والتي تحتاج إلى أرصدة مالية كبيرة؛
- الإبقاء على المشاريع العاجلة والتي لا يمكن تأجيلها، أو ذات المردودية السريعة؛
- كما تم تحويل المشاريع السابقة المعهودة للأجانب إلى المؤسسات الوطنية، وقد عرف الكثير منها تأخرا كبير في الإنجاز.

3.2.IV- تأثر برنامج الواردات

كانت الوردات في سنة 1986 تقدر بـــ 48 مليار د.ج (حوالي 10.2 مليار دولار) بسعر صرف الدينار آنذاك*. وكان من أهم آثار أزمة انخفاض أسعار البترول هو تأثر برنامج الواردات، وقد سطرت الدولة برنامجا تقشفيا، لكنها لم تكن تستطيع أن تلغي الواردات المتعلقة بالحاجيات الغذائية الأساسية والتي كانت تغطى بالواردات من السوق الخارجية، وكذالك حاجيات القطاع الاقتصادي من المواد الأولية

[88] - يسرى محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996. ص.ص. 42- 43.
[89]- هاشم جمال : المرجع السابق . ص 215
* - سعر صرف الدولار كان يقدر بـ 4.7 دينار للدولار الواحد . نقلا عن: بلقاسم زياني، المرجع السابق، ص. 420.

والنصف مصنعة الضرورية لسير الجهاز الإنتاجي، وتم إلغاء أو تقليص الواردات في المجالات الأخرى، وإلغاء الاستيراد مقابل الدفع وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى تقليص فاتورة الاستيراد بقدر الإمكان بسبب مشكل قلة السيولة من العملة الأجنبية، حيث لم تعد احتياطات الصرف قادرة على تغطية الواردات إلا لفترة قصيرة جدا (أقل من شهر واحد عام 1989) كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (15): مؤشر السيولة المتوفرة(1987-1989).

السنة	نسبة خدمات الديون إلى الصادرات (%)	الاحتياطي من العملة (شهر من الواردات)
1987	54.50	2.30
1988	87.16	1.40
1989	75.25	0.70

Source : Ammar BELHIMER : Op.cit, p. 68.

4.2.IV- الآثار الاجتماعية لأزمة 1986

لم تستفد الجزائر من المرحلة التي تضاعف فيها دخل البترول في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، ولم يستغل الريع بطريقة عقلانية في مشاريع إنتاجية، حيث قامت الدولة بالعمل على توفير السلع الاستهلاكية للقطاع العائلي من أجل تخفيف بعض المشكلات الاجتماعية، ووضعت برامج اجتماعية باسم مكافحة الندرة تم خلالها تبذير الكثير من الأموال دون مقابل إنتاجي.

وما إن تراجعت الواردات وهي في أغلبها مواد استهلاكية غذائية، حتى بدت الآثار الاجتماعية ظاهرة للعيان، وازدادت سوءا بسبب ندرة السلع في الأسواق والانقطاع في التموين. وسجل الميزان التجاري سنة 1986 عجزا كبيرا قدر بـــ 6589.45 مليون دج منها 20 % تتعلق بالمواد الغذائية، وهذا الميزان التجاري لم يعرف العجز منذ فترة ارتفاع أسعار البترول في الفترة 1979-1980. كما اضطرت الدولة لاحقا إلى تحرير أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع ورفع الدعم الحكومي عنها، رضوخا لشروط صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار جميع السلع.

تأثر لاحقا قطاع العمل بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية التي امتدت حتى التسعينات، وأفرزت نتائج سلبية عديدة على المؤسسات الوطنية وقطاع الشغل خاصة لأسباب منها:

– أن المؤسسات الجزائرية لم تعد قادرة على فرض وجودها في عالم المنافسة الخارجية؛

- إعادة التنظيم الهيكلي والوظيفي للمشروعات الاقتصادية التي أملتها الظروف الجديدة أدت إلى اتخاذ

قرارات جذرية أهمها - فيما بعد - هو تصفية القطاع العام.

هذه الوضعية أصبح فيها عالم الشغل الضحية الأساسية، وأصبح التسريح من العمل يتجاوز المفهوم التقليدي ويتخذ مفهوما أوسع وأعم مما كان عليه، ليشمل جماعة أو فئة من العمال بتسمية "التسريح الجماعي لأسباب اقتصادية" وفق جداول زمنية محدد متلاحقة أو دفعة واحدة، مما عمق المشكلة الاجتماعية الأساسية للجزائر، ولا تزال تعاني منها بشكل خانق، وهي مشكلة "**البطالة**".

لقد اتضح مما سبق أنه بالرغم من توفر الفوائض النفطية وتناميها في فترات مختلفة لم تؤد إلى إحداث تنمية شاملة وإلى الإقلاع الاقتصادي المأمول. كما اتضح لنا أن الاطمئنان إلى عوائد الصادرات من المحروقات كانت مخاطرة كبيرة ورهنا لمستقبل البلاد الاقتصادي دفعت كل الشرائح الاجتماعية ثمنا باهظا له.

وإذا كان هناك من نتائج يمكن أن نستخلصها من أزمة النفط وآثارها على الجزائر فيمكن أن نذكر نتيجة أساسية تتمثل في اتخاذ قرار إنهاء التسيير المركزي المخطط والموجه للاقتصاد الوطني والتوجه الاشتراكي، بفتح الميدان الاقتصادي أمام المبادرة الفردية والعمل ضمن آلية اقتصاد السوق الحرة وخوصصة القطاع العام، بالإضافة إلى فتح المجال أمام العمل السياسي وإقرار التعددية السياسية والنقابية.

V. عودة سيطرة النفط على الحياة الاقتصادية

بات من المؤكد أن الجزائر لا تستطيع التخلص بسهولة من الاعتماد الكلي على الموارد البترولية في تسيير عجلة الاقتصاد الوطني، وخاصة بعد ارتفاع أسعار البترول مؤخرا إلى أرقام قياسية (65.99 دولارا في 2006/12/31)* وما وفرته من فوائض مالية معتبرة.

ويبدو أن الجزائر في الوقت الراهن مطمئنة إلى عدم تكرار الأزمة السابقة باعتبار أن المرحلة الحالية تختلف عن سابقتها على الأقل في أمرين أساسيين:

- توقع استمرار تدفق العائدات من صادرات المحروقات، بسبب النمو العالمي في الطلب على البترول وبسبب تكاثف الدول المنتجة-المصدرة وخاصة دول الأوبك وإصرارها على الحصول على أسعار عادلة للبترول تتناسب وأهميته الاقتصادية والإستراتيجية، بمعنى أن عهد النفط الرخيص قد ولّى، ولن تسمح بحدوث انخفاض حاد في الأسعار مرة أخرى كما وقع في الثمانينات؛

- التوجه السياسي الاقتصادي الحالي وتحرير الاقتصاد الوطني والتخلص من القطاع العام، مما يزيح عن كاهل الدولة تحمل عبء العجز المالي في المؤسسات الاقتصادية وسوء تسييرها.

إذا كان توقع استمرار ارتفاع الأسعار (أو عدم تراجعها) صحيحا على الأقل في المديين القريب والمتوسط، فإن تراجع إنتاج النفط أو احتمال حدوث هزات سياسية أو تنمية وتطوير الطاقات البديلة في المدى البعيد لا يزال قائما، مما يجعل الاعتماد الكلي والمستمر على قطاع البترول رهنا لمستقبل الاقتصاد الوطني.

إن نمو الفوائض النفطية وتكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة شجع الجزائر على استخدام جانب هام من هذه الأموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وتتمثل هذه الإجراءات في الأساليب التالية:

1.V زيادة الإنفاق العمومي باستخدام الفائض المالي

بسبب إحجام المستثمرين الخواص وعدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المأمول من جهة، سواء الرأسمال الوطني الخاص أو الأجنبي المباشر -ماعدا في قطاع المحروقات- بالرغم من التوجه السياسي والاقتصادي الجديد، ومع تراكم الفوائض المالية ونمو الجباية النفطية من جهة ثانية أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر لإنجاز المشاريع الضخمة باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط منها:

*- خلال إنجازي لهذا البحث كانت الأسعار تتبدل وترتفع بوتيرة سريعة، وأتوقف عند هذا الرقم، وهي لا تزال في الصعود والتغير يوميا .

ا - **برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية**: زاد الإنفاق العمومي في الجزائر وارتفع حجم المخصصات الاستثمارية بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة المتفشية، فقد فاقت المخصصات المالية 110 مليار دولارا في برامج من خمس سنوات (حتى 2009) لإنجاز مشاريع مختلفة أهمها موجه لقطاعات هيكلية أساسية، مثل الطريق السيار شرق-غرب بطول 1200 كلم وبتكلفة تقارب 11 مليار دولار، وإقامة وحدات متعددة لتحلية مياه البحر، وبناء السدود وبعث مشاريع قديمة كانت متوقفة منها مشروع مترو الجزائر وتوسيع السكة الحديدية وغيرها؛

ب – **إنفاق في الجانب الاجتماعي** لتخفيف المعاناة وأهمها برامج السكن الذي وضعت الدولة هدف بناء مليون وحدة سكنية للتخفيف من أزمة السكن وتنشيط القطاعات والمؤسسات المرتبطة بالبناء الذي يوفر مناصب شغل لشريحة عريضة من البطالين؛

ج - **استثمارت في قطاع البترول نفسه**: وهو القطاع الذي يعرف تطورا أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية بدخول سونطراك في مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، من أهمها مشروعين جديدين لنقل الغاز نحو أوربا وإنجاز مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة إنتاج 600 ألف طن من البترول سنويا موجه للاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار، ومشروع انجاز مصفاة تيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون طن/سنويا ومشاريع الشراكة في البتروكيماويات وتمييع الغاز الطبيعي؛

د - **زيادة النفقات العسكرية** ومشتريات الأسلحة، منها إبرام عقود مع الاتحاد السوفياتي فاقت مبالغها 7 مليار دولار؛

من الواضح أن تدفق العائدات المالية على الدولة بهذا الحجم لم يكن منتظرا، حيث أن الفائض نما وتطور في مدة زمنية قصيرة نتيجة الارتفاع السريع لأسعار البترول في السوق العالمية. وهذا أربك إلى حد ما برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث نجد الدولة تعمد إلى أساليب وإجراءات سريعة تتسم ببعض الارتجالية لغرض التخفيف من حدة البطالة ومجابهة المتطلبات الاجتماعية، لكن دون أن تكون لها نتائج ملموسة على النمو الحقيقي للاقتصاد حتى الآن.

هـ - **تسديد الديون**: بسبب الوضعية المالية المريحة للجزائر وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب كل الفوائض المتراكمة في مشاريع استثمارية، لجأت الدولة إلى اتخاذ إجراءات التسديد المسبق لديونها الخارجية التي كانت قد اقترضتها في السنوات العجاف. فقد بلغت مجموع الديون التي سددتها الجزائر من 1985 حتى 2005 أي خلال عشرين سنة، حجم 117.9 مليار دولار منها ما يقرب 84 مليارا هي حجم الدين الأساسي و34 مليارا تمثل الفوائد المترتبة عليها.

إن البحبوحة المالية الأخيرة سهلت للجزائر تسديد ديونها، بل التسديد المسبق للديون التي مستها اتفاقية إعادة الجدولة بعد مفاوضات مع الدائنين الذي يضمهم نادي باريس. ولم يبق من مجموع الديون حتى

بداية 2006 حسب وزارة المالية إلا حوالي 7 مليارات دولار وهو رقم ضئيل بالمقارنة مع حجم المديونية السابق كما أشرنا إليها من قبل.

2.V - أثر العوائد النفطية الجديدة على التوازنات الاقتصادية

لقد استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسن المستوى الاقتصادي الاجتماعي كأرقام إحصائية ونذكر منها:[90]

- ارتفاع الناتج المحلي الخام (PNB) من 69.5 مليار دولار سنة 2003 إلى 81.5 مليار دولار سنة 2004، ثم إلى 97.6 مليار دولار سنة 2005 بنسبة نمو تقترب من 5.2 % في سنة 2005 وهي نفس النسبة تقريبا في سنة 2004؛

- ارتفاع مؤشر دخل الفرد، من 2060 دولارا سنة 2003 إلى 2519 دولارا سنة 2004 ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له 2967 دولارا للفرد سنة 2005؛

- التحكم في معدلات التضخم من 2.6 % سنة 2003 إلى 3.6 % سنة 2004 ثم إلى 1.6 % سنة 2005، وهذا يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية. أما عن التغيرات الطفيفة الملاحظة في معدلات التضخم، فعائد إلى ارتفاع الأسعار في قطاع السكن إلى حوالي 13.4 %؛

- يبقى قطاع المحروقات هو المهيمن على النشاط التجاري الخارجي، فقد وصلت الصادرات من المحروقات إلى 98.3 % من مجموع الصادرات للسلع والخدمات في سنة 2005، كما تمثل الجباية البترولية 73.7 % بزيادة قدرها 7.1 % عن سنة 2004 حيث كانت 66.6 % وبزيادة 5.1 % عن سنة 2003 التي كانت 68.6 %، وهذه النسب في النمو تعود إلى نمو قطاع المحروقات سواء من حيث حجم الصادرات أومن حيث ارتفاع الأسعار.

أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد نمت الزراعة بـــ 1.9 % في 2005 مقابل 3.1 % في سنة 2004 وبنسبة 19.7 % في 2003، وهي كما يلاحظ نمو غير مستقر لأنه يعتمد على عنصر غير مستقر أيضا وهو معدل تساقط الأمطار السنوي. وقد بلغت مشاركتها سنة 2005 في القيمة المضافة نسبة 19.4 %. ويبقى قطاع المحروقات يحتل أعلى النسب حيث بلغ 53.2 % من مجموع القيم المضافة سنة 2005 مقابل نسبة 45.7 % سنة 2004 وبمعدل نمو قدره5.7 %.[91]

أما القطاع الصناعي (خارج المحروقات والمناجم)، الذي يعتبر مستقبل الدولة الأساسي والضروري لتطوير البنية المادية للاقتصاد الوطني القادر على خلق فرص العمل وتطوير الزراعة والنقل، فلا يزال يعاني من تراجع في معدلات النمو. فلم يسجل القطاع الصناعي العمومي سوى نسبة لنمو 0.1 %. وفي

---

[90]- www. La Banque d'Algérie: Chapitre: Activité économique et prix. pp. 27- 31
[91]- Ibid.

الصناعات النصف مصنعة ومواد التجهيز 0.1 % سنة 2004 لتنخفض إلى (-4.1 %) سنة 2005. وعرف قطاع الحديد والصلب أيضا تراجعا بسبة (-6.9 %). كما تراجعت الصناعات الغذائية بنسبة (-17.5 %) سنة 2004 و(-15.6 %) سنة 2005، وتراجعت الصناعات الخفيفة بنسبة (-2.1 %) سنة 2004 ثم إلى (-2.3 %) سنة 2005.[92]

ويمثل قطاع البناء استثناء حيث عرف نسبة نمو 7.1 % سنة 2005 مقابل 8 % سنة 2004، وهذا بسبب تنفيذ برامج القاعدة الأساسية للاقتصاد وبرامج السكن.[93]

ولكن أهم ما يلاحظ هو **نمو الواردات** التي سجلت أرقاما قياسية حيث **تضاعفت في ست سنوات**، فمن 8.96 مليار دولار سنة 1999 إلى 19.05 مليار دولار سنة 2005 وهو رقم قياسي لم تبلغه الواردات الجزائرية مع تزايد استيراد السلع الاستهلاكية، ولم تستطع القطاعات الاقتصادية الأخرى أن تتحقق النمو المطلوب لتلبية الحاجيات المحلية، وهو ما يعيد الاقتصاد الجزائري إلى فترة بداية الثمانينات، أي مرحلة تنامي الاستهلاك الاستيرادي التي أعقبتها الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي أشرنا إليها في هذا الفصل.

3.V - التبعية التامة للنفط

لقد بات واضحا أن الجزائر تعتمد سياسة "**الكل بترول**" في اقتصادها Le tout pétrole ، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط ولا شيء غيرها. فزيادة المداخيل من النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وزيادة الإنفاق يحتم الجري نحو زيادة الإنتاج والصادرات بهدف زيادة المداخيل... وهكذا في حلقة مغلقة،[*] دون أن توفق الجزائر في إيجاد إستراتيجية بديلة تنهي هذه الظاهرة المزمنة التي أبقتها رهينة لما تقدمه لها الدول الصناعية من مواد استهلاكية ومستلزمات الإنتاج لقاء ما تقدمه لها من براميل النفط. فالجزائر إذن **لا تواجه معضلة اقتصادية** تتعلق بقلة الموارد المالية والمادية والبشرية، بل معضلة **سياسة تنموية** تتعلق بسوء التعامل في الحاضر – كما كان الحال في الماضي- وربما في المستقبل مع الثروة النفطية.

إن تسارع زيادة الدخل (ومتوسط الدخل الفردي) لا يعكس تسارعا موازيا في عملية التنمية القائمة على التنوع وحصول التبدلات الجوهرية، من تكنولوجية واقتصادية واجتماعية، ولكنه جاء بفضل تحسن مستوى أسعار النفط العالمية، أي وليد ظروف عابرة سمحت بتبدل إيجابي في حجم الناتج المحلي والصادرات (أشبه ما تكون بأحوال الزراعة التي تحقق معدلات نمو عالية نتيجة حلول موسم شتاء مواتي وتتراجع في أعوام الجفاف)، كما أن ارتفاع متوسط الدخل لم يكن له تأثير واضح على تنمية الطلب على

---

[92] - ONS : www.ons.dz/them .sta/htm 07/06/2007
[93] - La Banque d'Algérie : Op. cit pp. 27- 31

[*]- تؤدي هذه الحالة إلى ما يمكن أن نطلق عليها "الإدمان النفطي Pétromania " أي التعلق بالنفط وتتبع كميات الإنتاج والتصدير وارتفاع أسعاره وحساب العائدات ثم زيادة الواردات الاستهلاكية...وهكذا.

المنتجات المحلية، بل إن جزءا هاما منه موجه لتغطية الطلب الاستهلاكي المستورد من مواد غذائية أساسية أو صناعية كاقتناء السيارات والسلع الكهرومنزلية وغيرها. فهو إذن طلب موجه نحو الخارج ويخدم اقتصاديات الدول الموردة للجزائر أكثر من خدمته للاقتصاد الوطني.

ويبدو أن دور النفط اقتصر أكثر على مفهوم النمو الاقتصادي، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية كنمو الدخل القومي ودخل الفرد والتحكم في التضخم، أكثر منه على التنمية الشاملة على اعتبار أن النمو هو نوع من التطور والتحول التدريجي الكمي وهو يمثل الزيادة (الكمية الاقتصادية) الثابتة التي تحدث في جانب معين من جانب الحياة دون أن يكون شاملا، أي يمثل تراكما لرأس المال أو الزيادة في الدخل وذلك بناء على مؤشرات إحصائية، كالتركيز على عنصر رأس المال والزيادة في معدل الاستثمار[94] بينما التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي المأمول خارج النفط فلا تزال بعيدة المنال، لأن نمو الناتج القومي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد كمتوسط حسابي (بقسمة الدخل القومي على عدد المواطنين) لا يعني دائما زيادة في الرفاه الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع.

من المفترض وفق النموذج الكينزي، أن يؤدي كل من عاملي الزيادة في الإنفاق العام للدولة وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (أي الزيادة في نسبة الاستهلاك بسبب الزيادة في الدخول) إلى تنشيط الطلب الكلي الفعال، المتمثل في الطلب على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار الذي ستسعى الشركات لتلبيته، وهذا سينشط الاقتصاد الوطني وعالم الشغل، غير أن تأثير هذين العاملين - في رأيي- سيبقى محدودا للأسباب التالية:

- الزيادة في الاستهلاك يتم تغطيته بالواردات - بسب تحرير التجارة الخارجية- وبالتالي فإنه لا يعمل على تنشيط الصناعات المحلية وزيادة الطلب عليها، بل إن السلع الأجنبية بقدرتها الشديدة على منافسة السلع الوطنية هي التي ستلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد؛

- ضيق السوق المحلية وضعف النسيج الصناعي الوطني القائم حاليا، وعدم قدرته على توفير سلع التجهيز التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما يستدعي استقدام الشركات الأجنبية وعمالها لإنجاز أغلب المشاريع الكبرى المخططة، وبالتالي فإن عوائد البترول سيبقى لها الدور الأساسي وسيقتصر على توفير التمويل اللازم لكافة المشاريع الإنمائية وتوفير الحاجيات الاجتماعية الاستهلاكية للمجتمع المستوردة فقط، على الأقل في المديين القريب والمتوسط.

[94] - علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، .القاهرة، 2003. ص. 36.

4.V - هيمنة صادرات النفط على التجارة الخارجية

إذا كانت الدراسات المختلفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية توضح أنه ليس هناك نموذج مبسط لتفسير نجاح التنمية أو معوقاتها، إلا أن هناك تسليم شبه عام على أن التجارة الخارجية تعتبر عنصرا هاما في تحسين الأداء الاقتصادي، إذ أن معظم العمل والتبادل الذي يتم ضمن السوق وعالم التجارة على المستوى المحلي يعتبر إطارا حيويا ليس فقط في تبادل السلع ولكن أيضا بالنسبة للاتصالات الشخصية وتبادل الأفكار التي تؤدي إلى التغيير.[95]

وما هو حقيقي على المستوى المحلي يعتبر حقيقيا أيضا على المستوى الدولي حيث يؤثر اتصال الأفكار وتبادل المعلومات إلى التغيير في أداء الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بمجال حسن استغلال الموارد وإدخال التحسينات على الصادرات لغرض المنافسة.

ومع الاعتراف بأن العلاقات الاقتصادية الخارجية: من تصدير واستيراد السلع، الاستفادة من القروض الدولية والتعاون العلمي والتقني وغيرها، توفر إمكانيات هامة من أجل زيادة كفاءة الإنتاج، فإن واقع حال النظام الرأسمالي في ظل العولمة نظام ديناميكي توسعي يتجه نحو تركز وتمركز الثروة ووسائل الإنتاج، بسبب وجود تكتلات اقتصادية عالمية منظمة يمكنها استخدام ضغوط مختلفة تؤثر في شروط التبادل لصالحها.

1.4.V - تحليل الصادرات والواردات

توفر الفوائض الصافية من صادرات المحروقات المتزايدة للجزائر تدفقا للسلع الرأسمالية والخدمات التي تعتمد عليها حركة للنمو الاقتصادي وتعجز الدولة عن إنتاجها، منها استيراد الآلات والتجهيزات الحديثة الضرورية التي لا يوفرها القطاع الصناعي المحلي، وكذلك استيراد المواد الغذائية الضرورية لتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين، فنمو التجارة الخارجية الجزائرية يبقى مرهونا بنمو تجارة النفط، حيث يعتبر حاليا المعبر الوحيد لعلاقات الجزائر الاقتصادية والتجارية مع الخارج.

والجدول التالي يوضح لنا تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة سبع سنوات من 1999 إلى 2005 تمكننا من معاينة نمو الواردات المطرد مع نمو الصادرات من المحروقات دون غيرها.

[95] - محمد الجوهري وآخرون: الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1982. ص. 305.

جدول رقم (16): يمثل الصادرات والواردات في الفترة 1990- 2005

الوحدة: مليار دولار.

التعيين / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الصادرات	12.32	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.38
المحروقات (FOB)	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59
صادرات أخرى	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.66	0.79
الواردات (FOB)	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.05
تحويلات شركاء سونطراك	0.66	1.16	1.02	1.60	2.28	3.30	5.35
احتياط العملة (خارج الذهب).	4.40	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18
الشهور من الواردات	4.58	12.19	18.08	19.14	24.34	23.72	27.95
متوسط سعر البترول الخام (دولار/ برميل)	17.91	28.50	24.85	25.24	28.96	38.66	54.64

Source : Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements, 1992-2005. p. 72.
www. Banque d'Algérie. du 02/06/2007

إن التحليل للميزان التجاري للجزائر يوضح أن:

- الاقتصاد الجزائري تابع لإنتاج وتصدير منتوج وحيد (تمثل المحروقات 45.59 مليار دولار من 46.38 مليار دولار مجموع الصادرات) مما يجعله يتميز بمعامل تركز في صادراته يقترب من الواحد الصحيح، وذلك بهيمنة المحروقات على كل الصادرات تقريبا (بلغت سنة 2005 حوالي 98.3 % من إجمالي الإرادات وتبقى فقط نسبة 1.7 % من الصادرات خارج النفط). كما يمثل نسبة عالية من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع كثير من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية؛

- تخصص الاقتصاد الجزائري في التقسيم الدولي للعمل يتفق مع الطرح الذي تقوم عليه نظرية نسب العوامل:[96] إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية (مادة وحيدة في حالة الجزائر هي البترول) واستيراد السلع الصناعية والمواد الأولية التي تفتقر إليها، إذ نعاين تعدد المنتجات المستوردة واختلافها مما يجعل معامل التركز في صادرات الجزائر أعلى بكثير من معامل التركز في وارداتها.

لقد اشرنا من خلال استعراضنا لهذا الفصل من البحث أن الجزائر ورثت من العهد الاستعماري نمطا اقتصاديا يعرف بالثنائية الاقتصادية (Dualisme économique)، حيث ورثت قطاعا فلاحيا متطورا (الذي

[96] - عبد الحميد زعباط: مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 6، جوان، 2004، ص. 35.

كان بيد المعمرين) غير أنه كان معزولا عن باقي القطاعات الأخرى ومرتبطا إلى حد كبير بالخارج الذي يمده برأس المال ويوفر له سوق تصريف المنتجات. ويبدو أن الصورة لم تتغير كثيرا عدا أنه تم استبدال تصدير المواد الأولية الزراعية بتصدير النفط الخام المنتج أساسا للسوق الدولية.

تعد نسبة القطاع الخارجي (المستوردات + الصادرات) إلى الناتج القومي أحد مقاييس التبعية للسوق الدولية، فقد بلغت نسبة مجموع الصادرات والواردات الجزائرية إلى الناتج المحلي الخام 63.5 % سنة 2004 ونسبة 65.9 % سنة 2005، ويزيد عمق التبعية أكثر في حالة تصدير النفط في الشكل الخام ونسبته إلى مجمل الصادرات، بالإضافة إلى تضخم المستوردات من السلع الاستهلاكية بما فيها السلع الغذائية الأساسية.

إن الجزائر التي يكاد يخلو ميزانها التجاري من الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تستفيد من "تدويل الإنتاج والتبادل التجاري العالمي الذي يعتبر مؤشرا مهما على اندماج الاقتصاد في منظومة العولمة وعنصرا حاسما من عناصر التنمية والتوظيف الأمثل للموارد وضمان أسواق خارجية للمنتجات التقليدية ودعم القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة والاستفادة من التكنولوجيا".[97]

2.4.V - الزبائن والممونون للجزائر. (تبعية متبادلة؟)

عادة ما يتم التركيز على أن الدول النفطية باعتمادها على عوائد الصادرات تعمق تبعيتها للخارج، غير أن الدول الصناعية المستهلكة للبترول تنظر إلى الأمور من وجهة مغايرة، حيث ترى أن افتقارها للطاقة من البترول والغاز وتزايد استهلاكها سنويا، زاد ذلك من تبعيتها للدول المصدرة للنفط، كما أن مستقبل الشركات العالمية ونموها يرتبط ارتباطا وثيقا باستمرار استغلال النفط وتجارته عالميا، وبالتالي فإن مفهوم التبعية والاستقلال يختلفان باختلاف وجهات النظر وأهمية النشاط الاقتصادي وحجمه في مجمل الاقتصاد الوطني. وبالنسبة للعلاقات التجارية الخارجية للجزائر فيمكن أن نشير إلى ما يلي:

أ) - بالنسبة للصادرات:

إذا نظرنا إلى أرقام التجارة الخارجية فإن الإتحاد الأوربي يعتبر أهم زبون للصادرات الجزائرية وهي في غالبيتها العظمى من المحروقات حيث يستقطب 55.5 % من مجمل قيمة الصادرات سنة 2005 البالغة 46.38 مليار دولار، بينما نصيب أمريكا الشمالية من هذه الصادرات يصل إلى 27.9 % في نفس السنة. مع العلم أن المجموعة الأوربية توفر حاجاتها من الطاقة من مصادر مختلفة ومن ممونين مختلفين (مما ينفي تبعتيها لمصدّر واحد قد يتحكم في مصيرها الطاقوي)، فهي تستورد حاجياتها من الطاقة كما

---

[97] - طاهر حمدي كنعان وآخرون: هموم اقتصادية عربية: التنمية – التكامل – النفط العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2005. بيروت، لبنان، ص. 217.

يلي: 11.5 % من الجزائر، 28.8 % من هولندا، 19.4 % من بريطانيا، 17.4 % من روسيا، 9 % من النرويج والباقي أي 13.9 % من دول مختلفة.

وحيث تتقاسم أوروبا وأمريكا الشمالية صادرات الجزائر من البترول الخام والمنتجات المكررة بينهما، فإن الغاز يذهب كله تقريبا لأوروبا الغربية بسبب توفر شبكة أنابيب نقل الغاز وقرب المسافة.

إن نسبة 91 % من الصادرات الجزائرية من الغاز المقدرة بحوالي 59.6 مليار متر مكعب، لسنة 2004 تذهب إلى الإتحاد الأوربي، 5 % إلى تركيا، 2 % إلى تونس و2 % إلى الولايات المتحدة [98] (ارتفعت إلى 5 % سنة 2006 وتمثل 22 % من مجمل الواردات الأمريكية من الغاز الطبيعي المميع).[99]

وتعتبر الجزائر الممون التاريخي للسوق الأوربية من الغاز وتحتل المرتبة الثانية بعد روسيا حيث توفر الجزائر 24 % من احتياجات فرنسا من الغاز الطبيعي، 67 % من احتياجات اسبانيا، 40 % لإيطاليا، 89 % للبرتغال، 25 % لليونان و 23 % لتركيا.

وبالنسبة للبترول الخام، فإن نسبة 39.6 % من الصادرات لسنة 2004 تذهب إلى أمريكا الشمالية و45 % تعود لأوربا الغربية (أهمها فرنسا 16 % المتعامل التقليدي مع الجزائر). أما البترول المكرر فتتمون الولايات المتحدة بـــ 27.3 % وأوربا الغربية 54.1 %. والباقي لدول مختلفة في العالم.

وكما هو واضح، فإن الجزائر لا تؤمّن سوى نسبة (11.5 %) من مجموع الطاقة التي يحتاجها الإتحاد الأوربي، بينما تعتمد الجزائر على الزبون الأوربي لتصريف ما يزيد عن 90 % من صادراتها من الغاز وأكثر من 50 % من صادرات البترول وهذا يعني أن درجة التبعية الجزائرية **كممون** لأوربا بالطاقة من جهة، واعتمادها على الاتحاد الأوربي **كزبون** من جهة ثانية، أشد من تبعية دول المجموعة الأوربية للجزائر.

ب)- بالنسبة للواردات:

إذا نظرنا إلى أهم الدول الموردة للجزائر فنجد فرنسا المتعامل التقليدي معها في المقدمة ب 22.5 % لسنة 2004 و 22 % لسنة 2005، كما أن خمس دول من الإتحاد الأوربي وهي فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا تشكل 45.1 % من واردات الجزائر في 2004 و43.3 % لسنة 2005، مما يبقى الاتحاد الأوربي المورد الأساسي للجزائر لأسباب جغرافية وتاريخية وثقافية وهي عوامل تلعب دورا مهما في اختيار المورد والزبون على حد سواء.

وما يسترعي الانتباه هو تقدم الصين واحتلالها المرتبة الرابعة من الخمسة الأوائل الممونين للجزائر

[98]- Ali HACHED et Omar BENSALEM : Le gaz naturel : Facteur de développement d'un partenariat euro-maghrébin, In revue Medenérgie n°14 mois de janvier 2005. p. 22.
[99]- Chakib KHALIL: in: Revue Naftal News n°3, Avril 2004. p. 49.

سنة 2005 متخطية ألمانيا وإسبانيا، (انظر الملحق رقم: 03 - ص. 190) وذلك لأن العامل الاقتصادي (التكاليف) في إطار العولمة يشكل عنصرا حاسما في تغيير المتعاملين التقليديين واختيار متعاملين جدد على الساحة الدولية، سواء في آسيا أو أمريكا الشمالية واللاتينية أو غيرها من المناطق.

3.4.V - شروط التبادل التجاري ليست في صالح الجزائر

الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية التي تفوق 98 % من مجمل الصادرات تتم حصريا بالدولار الأمريكي في حين أن 60 % من الواردات من مختلف السلع تتم بالعملة الأوربية (الأورو). وهذا في صالح الدول الأوربية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو، في حين تبيع منتجاتها للجزائر بالأورو المرتفع. فإذا كانت الجزائر تستطيع تحمل الخسارة المتأتية من انخفاض الدولار أمام الأورو وتعويضها مؤقتا من ارتفاع أسعار البترول، إلا أنها تتكبد **خسارة دون فائدة** من جراء تدهور أسعار الصرف، ولذلك فإن تغيير الموردين أو التقليل من الاستيراد من منطقة الأورو يبدو أمرا واردا بالتحول نحو الأسواق الأسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية وغيرها، أو العمل على اعتماد سلة عملات كقاعدة في إبرام الصفقات بدلا من الدولار*، مع أن احتمال تغيير الموردين من منطقة الأورو نحو الدولار الأمريكي ليس بالأمر السهل ولا يمكن أن يتم في مدة قصيرة وذلك لأسباب منها:

- العلاقات التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوربا وفرنسا بالخصوص وتأثير الجوانب الثقافية والاجتماعية بوجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا تسهل الاتصالات والتعامل؛
- الأسباب الجغرافية، لأن تغيير منطقة الاستيراد القريبة سيكون دون شك نحو مناطق بعيدة عن الجزائر (آسيا أو أمريكا) مما يستدعي تكاليف إضافية في النقل. (مع ملاحظة أن دول آسيا استطاعت أن "تعوض" زبائنها عن تكاليف النقل بطريقة غير مباشرة بتوفير سلع بأسعار منخفضة جدا)؛
- غير أن أهم الأسباب هو ارتباط الجزائر باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي منذ 2005 التي تلزمها بإقامة علاقات تجارية مع الاتحاد، وهذه الاتفاقية أصبحت تضر بمصالح الجزائر حيث تستورد أغلب السلع من الدول الأوربية ولا تصدر لها تقريبا أي شيء عدا النفط وهو يتم بالدولار.

إن شروط التبادل تأتي لصالح الأقطار المتطورة وخاصة الاتحاد الأوربي الذي يستفيد من وضعيته كأول مورد للجزائر بما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مختلف السلع.

وإذا ما علمنا بأن الدولار الأمريكي قد فقد خلال الخمس سنوات الماضية أكثر من ربع قيمته أمام اليورو، نستطيع أن نقدر حجم الخسارة التي تتكبدها الجزائر جراء هذه الوضعية بحيث لا تستفيد كثيرا

---

* - تنادي العديد من الدول المصدرة للبترول بضرورة اعتماد سلة عملات في تقويم الصادرات النفطية أو التحول نحو الأورور بسبب التراجع الكبير للدولار. وقد أعلنت إيران مؤخرا -وهي عضو في منظمة الأوبك- اعتمادها عملة الأور بدلا من الدولار في تقويم صادراتها النفطية.

من ارتفاع أسعار البترول، بمعنى أن الجزائر التي تتعامل مع منطقة اليورو بنسبة تفوق 60 % من الواردات، فإن أي انخفاض في سعر صرف الدولار إزاء اليورو يعنى خسارة معتبرة للجزائر بسبب اعتماد تجارة البترول على الدولار الأمريكي في إبرام الصفقات النفطية دوليا.

خاتمة الفصل الثاني.

لعل من أكبر التجارب التنموية التي تسترعي انتباه الاقتصاديين هي فشل التجربة التنموية الجزائرية للخروج من التخلف وذلك لما تتوفر عليه الجزائر من موارد طبيعية وإمكانيات مادية وبشرية وقاعدة هيكلية - منها ما هو موروث من العهد الاستعماري- قلّ أن تتوفر لدولة من دول العام الثالث.

لقد حاولت الجزائر الاستفادة من الفوائض المالية الضخمة التي وفرتها الثروة النفطية في فترات معينة من ارتفاع الأسعار البترولية في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسخير موارد هذا القطاع في إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الجزائري تؤدي إلى بناء اقتصاد قائم على **التنوع والنمو الذاتي**، فأقرت إستراتيجية تنموية طموحة، لكن النتيجة الختامية لهذه الإستراتيجية لم تؤد إلى الإقلاع الاقتصادي المتوقع. (هذا لا يعني أن هذه الفترة لم يكن لها أية آثار إيجابية على الإطلاق، بل حققت نتائج ملموسة في ميادين مختلفة كالقاعدة الهيكلية والمنشئات التعليمية والصحية وغيرها لا يمكن نكرانها)

لقد عملت الجزائر على اتخاذ إجراءات متعددة في بداية الثمانينات تمثلت في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية إلى وحدات أصغر لرفع مردوديتها، وعملت كذلك على الاستغلال الأمثل للطاقات المحلية في الميدان الزراعي والري لتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع الادخار، إلا أن هذه الإجراءات لم تحل دون حدوث أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة وذلك بسبب التبعية الكاملة والاعتماد الكلي على عائدات النفط.

كان من الأجدر أن تتضمن الأزمة الاقتصادية (النفطية) التي مرت بها الجزائر قيمة إيجابية بحيث تمثل درسا وتجربة يمكن الاستفادة منها لتفادي الأخطاء مستقبلا، ومناسبة لإعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك بضرورة الاعتماد على موارد اقتصادية متنوعة مع تحويل مورد النفط إلى عامل مساعد يعمل على تدعيم التنمية، غير أن نمو الفوائض المالية مؤخرا بسبب الارتفاع الكبير للأسعار منذ سنة 2000 أعاد أسلوب الاعتماد الكلي على فوائض المحروقات وزيادة الواردات، مما سيزيد من تبعية الاقتصاد الجزائري للعائدات النفطية، أي الوقوع مرة ثانية في مصيدة دورة النفط، بالرغم من إفرازات الأزمة السابقة.

الفصل الثالث

التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع المحروقات

I - التحولات العالمية

شغلت ظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة اهتمام فئات اجتماعية مختلفة باختلاف تخصصاتها من اقتصاديين وسياسيين وعلماء اجتماع باعتبارها تمثل مرحلة انتقال نوعي في التطور البشري، تسعى نحو توحيد الأسواق وتحرير حركة انتقال السلع والأموال متجاوزة الحدود السياسية القومية للدول.

لقد أصبحت العولمة السمة البارزة لهذا العصر ولا تكاد تخلو أي دراسة أو منتدى في مجالات المعرفة الإنسانية من استعمال هذا المصطلح. والعولمة نمط سياسي واقتصادي وثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر من أجل تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر[100]. فهي ظاهرة شاملة تأخذ الطابع العالمي "Mondialisation" الفرنسية أو "Globalization" الانكليزية، ولا تراعي الحدود الجغرافية للدولة القطرية، وهي تصيب جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، كما أنها ليست ظاهرة أو مجموعة ظواهر فحسب بل هي حالة تطور عالمي نوعي من مراحل التطور الرأسمالي وتعبر عن تشكيل اقتصادي واجتماعي عالمي يطال مختلف المجتمعات.

1.I - التحولات الاقتصادية

لقد اتخذت العولمة عدة أشكال من التحديات لمفهوم حدود الإقليم أهمها **التحدي الاقتصادي**، إذ أصبح العالم منذ أواخر القرن الماضي عالما بلا حدود اقتصادية، وأن النظام العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات ذات تأثير كبير في كل الاقتصاديات المحلية. وأصبحت الحدود الجديدة للدول هي تلك الحدود الاقتصادية الطبيعية التي رسمت عبر تكرار التبادلات والتدفقات التجارية والمالية العالمية.[101]

والعولمة الاقتصادية بالخصوص أو" الاقتصاد العالمي" هي إحدى المفاهيم التي تطلق لوصف عمليات التحوّل أو التغيّر لفتح المجال الاقتصادي دون قيود أو تدخل حكومي، وذلك بتخفيض القيود الجمركية وإزالتها مستقبلا، باعتبار أن حرية تنقل البضائع والأموال والأشخاص تضمن توازنا طبيعيا للأسواق العالمية موازاة مع سهولة حركة المعلومات التي توفرها والتقنيات الحديثة.

وقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين تغيرات لم يسبق لها مثيل، مست الكثير من المفاهيم خصوصا مفهوم الدولة أو الإقليم الذي لم تعد حدوده الجغرافية المعروفة اليوم عائقا أمام الاختراقات من الخارج، وأصبح الكلام عن **الدولة الافتراضية** أو **نهاية الجغرافيا**، حيث أصبح " على الدولة أن تركز شيئا فشيئا على إدارة التدفقات لتحقيق نسبة كبيرة من الناتج العالمي أكثر من التركيز كما كان الشأن في

[100]-- علي غربي وآخرون ، المرجع السابق ، ص . 197.

[101] - سعيد الصديقي، الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، المستقبل العربي، عدد 332، أكتوبر2006، بيروت، لبنان، ص. 121.

الماضي على حيازة مساحة من الإقليم والموارد الطبيعية والإنتاج داخل حدود الدولة الإقليمية ".[102]

ويرى سمير أمين أن << "العولمة الجديدة" التي انتهى إليها النظام العالمي مع نهايات عقد الثمانينات من القرن الماضي ...لا تعدو كونها درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرٍأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي، وبالتالي فما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد" لا يعدو كونه مجرد مرحلة تاريخية جديدة للنظام العالمي تنضاف إلى جملة مراحله المتعاقبة منذ ولادة هذا النظام إلى اليوم.>>[103]

1.1.I - ظهور التكتلات الاقتصادية

إن إحدى السمات المميزة لعالم اليوم هي إنشاء التجمعات الاقتصادية والتنسيق فيما بين الدول لخلق فرص للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، وقد تطورت عن منظمات سابقة ووصلت إلى مرحلة متقدمة من التعاون والتكامل الاقتصادي، وأفضل مثال على هذه التكتلات هو الاتحاد الأوربي الذي تأسس في 1975/03/25 بإعلان اتفاقية روما تحت اسم المجموعة الاقتصادية الأوربية CEE أو السوق الأوربية المشتركة، ويعتبر من أنجح التكتلات الإقليمية سياسيا واقتصاديا ويضم الآن 27 دولة أوربية. وهناك تكتل أمريكا الشمالية الذي تم بإنشاء اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "نافتا" NAFTA، يضاف إليها تجمع دول الآبيك APEC الذي تم التوقيع عليه في نوفمبر 1994 ويعد إحدى أهم التجمعات الإقليمية، حيث يضم اثني عشرة دولة (من آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا)، ويضم دول النافتا والآسيان ASEAN، ويهيمن على 40 % من إجمالي حركة التجارة الدولية وينتج أكثر من نصف إنتاج العالم.[104]

وقد شهد العالم تجمعات إقليمية وظهور تكتلات متعددة. وقد وصل عدد التكتلات وأسواق التجارة الحرة التي تم إبلاغ "الغات" GATT عنها رسميا عام 1994 إلى 109 تكتلا، وكان نحو ثلث هذه التكتلات قد ظهر ما بين عامي 1990 و 1994.[105]

وفي العالم العربي فإن مجلس التعاون الخليجي الذي أسس في 1981/05/26 ويشمل دول الخليج العربي (عدا العراق) يعتبر من أنجح التكتلات الاقتصادية العربية، غير أن الحروب التي تعرفها هذه المنطقة وعدم استقرارها الدائم، أضعف من قوته وتأثير دوله في مجابهة القوى العظمى التي تتدخل باستمرار بنفوذها في المنطقة. ولم تستطع الدول المغاربية من جهتها من تفعيل "اتحاد المغرب العربي" الذي تأسس في 17 فيفري 1989 والذي يضم البلدان الخمسة للمغرب العربي وذلك بسبب طغيان الخلافات السياسة على المصالح الاقتصادية المشتركة.

وفي مجال المحروقات أقامت الدول العربية "منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط" (OAPEC) بهدف التعاون وتبادل الخبرات وإنشاء المشاريع المشتركة، غير أن دور هذه المنظمة بقي محدودا بسبب

---

[102] - سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص. 125.

[103] - يحي اليحياوي: العولمة: أية عولمة؟، دار أفريقيا الشرق، بيروت، 1999. ص. 25.

[104] - فريد النجار وآخرون: المرجع السابق، ص. 15.

[105] - سمير الشيخ علي: العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد1 - 2002. ص . 165.

الخلافات السياسة العربية والتدخل الأجنبي من جهة، وبسبب وجود أغلب الدول العربية المصدرة للنفط ضمن منظمة أوبك التي لها القوة والتأثير على السياسات البترولية دوليا من جهة ثانية.

وليس من شك في أن تنسيق المواقف والسياسات التفاوضية في التعامل الاقتصادي الدولي له أكبر الأثر في تحقيق قدر من الحماية للمصالح العربية في مواجهة الضغوط الخارجية لما لها من إمكانيات تتيح لها أن تكون طرفا مؤثرا في العلاقات الاقتصادية الدولية.

إن التكتلات العملاقة التي فرضتها العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية قد نجحت بين دول العالم الصناعي الذي أنهى خلافاته السياسية القديمة، وقدم المصالح الاقتصادية المشتركة لبلدانه على الخلافات السياسية، بينما تبقى الدول النامية من أكبر المتضررين في مواجهة هذه التكتلات من خلال:

- إضعاف القدرة التنافسية الاقتصادية للدول منفردة؛
- إضعاف القدرة التفاوضية للدول منفردة أيضا؛
- تقليص فرص دخول صادرات الدول النامية إلى دول التكتل إذا لم تكن سلعة إستراتيجية.[106]

2.1.I- إستراتيجية الشركات العالمية

لم يعد بمقدور الدول القومية اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية دون الأخذ بالحسبان مصالح الشركات المتعددة الجنسيات (Transnational Co) التي تسيطر على الاقتصاد العالمي وردود أفعالها، حيث تظهر التطورات الحديثة التي مست الاقتصاد العالمي في مجالات المال والتكنولوجيا والنفط أن العولمة في الأساس نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات تفرض أنماطا جديدة في التعامل مع قوى السوق بعيدا عن السياسات العامة للدول القومية، بحيث أصبح النظام العالمي:

- نطاقا تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات وتمتلك رؤوس أموال ضخمة لا تنتمي بالضرورة للدولة الوطنية؛

- مجالا يتراجع فيه نفوذ سياسات الدول منفردة، وكذلك القوة التفاوضية الاقتصادية المحلية الوطنية والنقابات وغيرها؛

- تتعامل الشركات العالمية مع العالم كسوق واحدة، مع أن الزبائن ينتمون إلى ثقافات ودول مختلفة.[107]

وبالتالي فإن إستراتيجية الدول الغربية وسياساتها في كثير من الأحيان ما هي إلا انعكاس لإستراتيجية الشركات العالمية (النفطية بالخصوص) وتنفيذ لمصالحها، وذالك بسبب تداخل إدارة هذه الشركات مع

---

[106] - فريد النجار وآخرون: المرجع السابق، ص. 15.

[107]- بول كيربرايد: العولمة الاقتصادية والضغوط الدولية، ترجمة رياض الأطرش ، دار النشر العبيكان، الرياض. السعودية. 2003. ص. 31

الأوساط السياسية وخاصة في الولايات المتحدة، وأن العديد من رجال السياسة والمتنفذين هم المالكون لأغلب أسهم الشركات النفطية، بل يعتقد أن أغلب الأزمات العالمية التي افتعلتها أمريكا والحروب التي شنتها عبر العالم ما هي إلا تنفيذ لرغبات اللوبي البترولي الأمريكي.

إن تأمين الطاقة من الأوليات الأساسية للدول المستهلكة والشركات النفطية بحيث تعمل على الحيلولة - مهما كان الثمن- من تكرار سيناريو حصول "أزمة طاقة" على نطاق واسع وقطع الامدادات كما حصل في السبعينات (الصدمة البترولية الأولى)، ومنع احتكار السوق البترولية من طرف أي تكتل اقتصادي أو سياسي بحيث يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا لمصالحها الطاقوية.

فالإستراتيجية الجديدة للدول الصناعية المستهلكة للبترول تتركز على استخدام مجموعة من الأساليب لبلوغ أهدافها، والاعتماد على ما تقدمه لها مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية حول النفط، تتناول الاحتياطات العالمية وقوانين الاستثمار والإنتاج والتسويق والمناخ السياسي للدول المنتجة المصدرة وغيرها من المعلومات. ويمكن تحديد إستراتيجية الدول الصناعية عبر شركاتها في النقاط الأساسية:

- ضمان الامدادت بتمكين الدول الصناعية لشركاتها بالتواجد في مناطق النفط وعلى المدى البعيد وتوفير الحماية الكافية لها، سواء بواسطة عقود الاستغلال أي بالشكل القانوني أو بالتدخل المباشر والضغوط على الحكومات المضيفة؛

- منع أي توافق أو تنسيق بين البلدان المنتجة من دول منظمة الأوبك والدول المنتجة المستقلة، مع توطيد علاقاتها بمناطق الإنتاج الجديدة في دول أواسط آسيا وأفريقيا، وذلك لكسر احتكار أسواق النفط من طرف الأوبك والدول العربية بالخصوص؛

- التأثير على العرض باستعمال المخزون الاحتياطي للتأثير في الأسعار. (مع ملاحظة محدودية فعالية تأثير استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي في لجم الأسعار في الأعوام الأخيرة، بسبب تداخل عوامل جيوسياسية وزيادة الطلب على النفط عالميا)؛

- الاطمئنان على عدم إمكانية حصول حظر نفطي تام كما حدث في سنة 1973 نتيجة الأزمات السياسية. (مع الملاحظة أيضا أنه، ولأسباب تداخل مصالح الدول وتغير المعطيات الجيوسياسية الدولية، يستبعد كليا قيام حظر نفطي على نطاق واسع).

- البحث عن مصادر جديدة من الطاقة والنفط غير التقليدي ولو كانت بتكاليف مرتفعة، مثل استغلال رمال القار (رمال القطران)، والتنقيب عن البترول في أعالي البحار. وهذا كله ضمن سياسة تهدف إلى توفير احتياطي من الطاقة يكون تحت الطلب عندما تقتضي الضرورة ذلك؛

- تمويل البحوث في مجالات الطاقة الأخرى غير البترول، وخاصة الطاقات المتجددة: مثل الوقود البيولوجي، الطاقة النووية والطاقة الشمسية، في إطار سياسة تنويع المصادر الطاقوية، وتحسبا للتغيرات

المستقبلية في استهلاك الطاقة المسببة للاحتباس الحراري أو ندرة محتملة من البترول خاصة.

وعن علاقة الولايات المتحدة اتجاه منظمة الأوبك، فبسبب تواجد شركاتها في مناطق احتياطيات البترول العالمية الضخمة، أصبحت شريك الظل في الأوبك، فمصالحها تختلف نسبيا عن مصالح منافسيها من الأوربيين واليابان والصين خاصة، فهي وإن كانت تمارس الضغط على الأوبك من حين لآخر من أجل زيادة الإنتاج للتخفيف من الارتفاع الكبير للأسعار بسبب انعكاساته على السوق الداخلية، لكنها من جهة أخرى مستفيدة من السعر المرتفع لأسباب منها:

- ارتفاع أسعار البترول يزيد من الطلب على الدولار الأمريكي لأنه أساس التعامل في تسديد مبيعات البترولية فكل ارتفاع بـــ 2 دولار مثلا معناه طلب على 126.2 مليون دولار عند مستوى حجم الصادرات العالمية من البترول الخام والمكرر لسنة 2005 المقدر بـــ 63.1 مليون برميل يوميا؛[108]

- ارتفاع الأسعار يرهق اقتصاد منافسيها الأساسيين: الصين واليابان ودول المجموعة الأوربية أكثر مما يؤثر ذلك على اقتصادها، خاصة وأن الضريبة المحلية التي تفرضها على استهلاك البترول هي الأخفض في كامل الدول الصناعية، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار أقل وقعا على المستهلك الأمريكي من غيره من المستهلكين في هذه الدول؛

- الشركات الأمريكية هي الأكثر حضورا في حقول النفط عبر العالم، وتعتبر المستفيدة من عقود استغلال البترول وكميات الإنتاج، فلا بد أن تكون بالمقابل المستفيد الأول من أية زيادة في الأسعار تقررها السوق البترولية.

I.3.1. - منظمة التجارة العالمية تستبعد سلعة النفط

إن الدول الغربية في مجملها مستوردة للنفط الخام من الدول النامية، وبالمقابل تصدر لها المواد المصنعة والسلع الغذائية، فلا بد والحال هذه أن تبحث عن ميكانيزمات تسهل لها النفاذ الحر لأسواق هذه الدول وتصريف سلعها من غير عوائق ضريبية أو إجراءات حمائية، دون أن تتمكن الدول المصدرة للنفط من ولوج أسواقها بنفس الشروط والظروف خاصة فيما يخص سلعة النفط الخام.

كانت جولة أورغواي في ديسمبر 1993 والتي اكتملت في مراكش عام 1994 بعد جولات عديدة قد أسست لقيام المنظمة العالمية للتجارة OMC-WTO كإطار قانوني لحركة السلع ووريث شرعي "للغات"، وتعتبر من أهم الجولات سواء من حيث الموضوعات التي تطرقت إليها أو من حيث نتائجها. وقد سهلت للدول الصناعية التحكم في التجارة الخارجية وحركة السلع واستطاعت استبعاد سريان أحكامها على سلعة النفط، أي أن النفط لا يدخل ضمن قائمة السلع التي تستفيد من خفض التعريفات الجمركية باعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية وأنها تدخل في صناعات العديد من المنتجات الأخرى، وبالتالي يمكن للدول

[108] - OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005, www.opec.org/ p.30. (le 10/06/2007)

الصناعية - إن أرادت - تبعا لذلك أن تفرض ما تشاء من الضرائب على وارداتها من النفط أو إجراءات حمائية تحول دون الدخول الحر لهذه السلعة إلى أسواقها، وهذا يبين قدرة وهيمنة هذه الدول على منظمة التجارة العالمية وعلى غيرها من الهيئات والمنظمات الدولية.

إضافة إلى ذلك فإن الدول الغربية أصرت على أن تتضمن اتفاقية جولة الأورغواي نصوصا تتيح معاملة شركاتها فيما يتعلق بالاستثمارات على قدم المساواة مع الشركات الوطنية للدول المضيفة، بالرغم من أن إجراءات دخول الاستثمار يعتبر حقا سياديا تتصرف فيه الدول المستقبلة للاستثمار وفق مصالحها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كما ألزمتها أيضا بعدم فرض قيود كمية على الواردات. وطبقا لاتفاقية هذه الجولة تستطيع الشركات العالمية أن تستفيد من المزايا التي كانت الدول النفطية تمنحها حصريا لشركاتها الوطنية[109].

إن الدول الصناعية وشركاتها تستفيد من ارتفاع أسعار البترول، حيث أن المنظمة العالمية للتجارة تخوّل للدول حق فرض التعريفات الجمركية على النفط، غير أن الدول الصناعية لا تفرضها على وارداتها من النفط الخام وإنما اختارت أسلوب فرض ضرائب محلية على المشتقات والمنتجات المكررة عند خروجها من المصافي مما يؤدي إلى رفع السعر لدى المستهلك النهائي، وينتج عنه نفس الآثار المقيدة للاستهلاك ومن ثم الاستيراد ولحرية التجارة. وبالرغم من ادعاء الدول الصناعية بأن هذه الضرائب تشمل أيضا البترول المنتج محليا داخل هذه الدول وبالتالي لا يعتبر تحيزا ضد البترول المستورد، إلا أنه في حالات كثيرة لا يوجد بترول في هذه الدول، أو يوجد بكميات قليلة مما يعتبر في النهاية تحيزا ضد البترول المستورد.[110]

وبسبب الضرائب المحلية، اتسعت الفجوة بين سعر النفط الخام وأسعار المشتقات النفطية المصنعة، وبالتالي فإن الحكومات والشركات هي المستفيد الرئيسي من ارتفاع الأسعار، باعتبار أنها تفرض جملة من الضرائب المختلفة على كل برميل من النفط المستورد، وكلما ارتفع سعر البترول ارتفع نصيبها من الضرائب تبعا لذلك. وتبين إحدى الدراسات أن المنتجات البترولية المصنعة لا تتجاوز حصة ما يعود للدول المصدرة نسبة 18 % في حين تصل حصة البلدان المستهلكة 66 % وتبلغ أرباح الشركات 16 % وهذا يعني أن ما يزيد عن 80 % من التركيب السعري للبرميل يعود للدول الصناعية المستهلكة وشركاتها.[111] وقد وصلت نسبة الضرائب في عام 2000 التي فرضتها كل من ألمانيا إلى68.7 % وفرنسا إلى 69.6 % وبريطانيا إلى 75.1 % ، إلا أنها لا تزيد في الولايات المتحدة عن 31 % بسبب سطوة اللوبي النفطي، أي أن الفرد في الاتحاد الأوربي الذي يدفع حوالي 195 دولارا للبرميل الواحد من

---

[109]- ماضي بلقاسم، المرجع السابق، ص. 190.

[110]- د حسين عبد الله، المرجع السابق، ص. 329.

[111]- - جميلة بن معلم: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، السنة الدراسة 2003- 2004. ص. 85.

البنزين يذهب منها 30 دولارا للدول المنتجة و 136 دولارا لخزينة الدولة على شكل ضرائب والباقي منه 29 دولارا تدخل في نفقات التكرير والنقل وأرباح الشركات[112]، ولكنها لا تنفك تحمل الدول المصدرة للنفط مسؤولية ارتفاع الأسعار واتهام دول الأوبك بالخصوص بأنها تمارس تكتلا احتكاريا ضدها.

2.I - التحولات السياسية

لقد أثبتت دروس التاريخ الاقتصادي أن التحولات الاقتصادية الكبرى لا تتم بمعزل عن التحولات السياسية التي تصاحبها وتوفر لها القوانين والتشريعات اللازمة لها، فالتغيرات الجذرية التي فرضتها العولمة وتدويل الاقتصاد ونشر الثقافة والتكنولوجيا كان لها تأثيرها أيضا في التشكيل السياسي على المستوى العالمي الذي سيطر عليه نظام القطبية الثنائية منذ الحرب العالمية الثانية، فانتهت الحرب الباردة لصالح الدول الغربية، وجاء الانفراج السياسي وبرز التشكيل الجديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قوتها الاقتصادية والعسكرية المهيمنة على العالم. لقد سهلت المتغيرات الدولية السياسية على الحكومات الغربية التحكم أكثر في مناحي الحياة الاقتصادية للدول النامية، وذلك عبر نفوذ شركاتها وباستخدام القوانين التي أقرتها الهيئات الدولية والتكتلات العالمية التي لا تعدو عن كونها تعبيرا عن إرادة القوى العظمى وهي الدول الصناعية.

1.2.I– انهيار المعسكر الاشتراكي

إننا لا نغفل حقيقة التغيرات التي مست العالم، والعالم الاشتراكي بالذات ذو التسيير المركزي للاقتصاد الموجه في منحاه الجديد وتحوله نحو الاقتصاد الحر وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي يعتبر آخر الإمبراطوريات. فكان انتهاء الكتلة الشرقية ككل من أهم التغيرات الدولية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وقد نتجت عن ذلك تداعيات هامة وتطورات سياسية واقتصادية أهمها:

- إعادة تشكيل التوازنات الدولية والإقليمية وأظهرت أن العالم يتجه نحو سيادة القطب الواحد Mono polarité وتفكيره الخطي ذو الاتجاه الواحد المتمثل في الولايات المتحدة كقائد للعالم الرأسمالي الغربي وهذا أضعف موقف الدول النامية -التي كانت تربطها بالقطب الاشتراكي علاقات سياسية وعسكرية متينة- في إقامة علاقات جديدة مع الدول الغربية؛

- تأكد في الواقع فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة لمواطنيه مقارنة بما تحقق في المجتمع الغربي[*]، وأدى هذا الفشل إلى تحول غالبية الدول الاشتراكية في العالم إلى النظام الاقتصادي الحر بدلا من النظام المركزي الموجه. فقد كانت البداية بمحاولة إصلاحات سياسية

---

[112] - ضياء مجيد المسوي: ثورة أسعار النفط، د. م. ج ، الجزائر، 2004، ص.ص. 64 - 65

[*]- يقدم المناوئون للنموذج الاشتراكي الحجة على فشله، بمقارنة نجاح الدول التي انتهجت أسلوب الاقتصاد الحر مع "أخواتها" التي اختارت النموذج الاشتراكي مثال الألمانيتين الشرقية والغربية، والكوريتين الشمالية والجنوبية، حيث كان الفرق في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي واضحا.

واقتصادية في روسيا مهدت له شعارات البيريسترويكا (إعادة البناء) والغلاسنوست (الشفافية)، ثم مس كامل أوربا الشرقية، ويعود ذلك إلى النتائج السلبية التي حققتها الاقتصاديات الوطنية تحت سياسة التخطيط المركزي وضعف منافستها أمام منتجات الدول الرأسمالية.

إن انتهاء الحرب الباردة حرر المجموعات الدولية من المواجهات شرق-غرب ومن الصراعات الأيديولوجية وأوجدت مجالا مهما في المنافسة الاقتصادية تحكمه قوانين عالمية جديدة حيث أدت هذه التحولات إلى التأكيد على دور:[113]

- سيادة نموذج اقتصاد السوق على المستوى العالمي وانتهاء الكتلة الاشتراكية المنغلقة عن العالم؛
- سيادة الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية والأحلاف العسكرية؛
- سعي دول العالم للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الملحة التي تفرضها التطورات الدولية من منظور المصالح الاقتصادية التي تربط بينها.

2.2.I – الأحداث الإقليمية

أما على المستوى الإقليمي فقد عرفت المنطقة العربية والأفريقية القريبة من محيط الجزائر مؤخرا أحداثا سياسية وتغيرات هامة أغلبها يعتبر امتدادا لأحداث سياسية وعسكرية سابقة، كان فيها البترول - ولو بطريقة غير معلنة- محور وهدف هذه الصراعات، وسنشير فقط إلى أهمها لما لها من تأثير حالي ومستقبلي على تجارة النفط وتوفر الطاقة، ومنها:

- **احتلال العراق**: بالرغم من الحجج المتعددة التي قدمتها الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا لتبرير هذا الغزو* إلا أن هدف الاستيلاء على ثاني احتياطي نفطي في منطقة الشرق الأوسط الذي يملكه العراق بعد السعودية كان من أهم الدوافع الأساسية (تقدر احتياطيات البترول المؤكدة للعراق سنة 2005 بـــ 136.3 مليار برميل والإنتاج بحوالي 2 مليون برميل يوميا لنفس السنة)،[114] ومن ثم التحكم ومراقبة منطقة الشرق الأوسط ككل وهي المنطقة الأغنى بالنفط في العالم، وقد شكل هذا الاحتلال منعطفا كبيرا في تاريخ المنطقة سياسيا وعسكريا وترك بصماته الواضحة عليها. ويعتبر العراق دولة محورية في منظمة الأوبك التي تأسست على أرضه وأحد أكبر أعضائها النشطين، كما أكد هذا الغزو من جهة ثانية إرادة الدول العظمى(أمريكا خاصة) بالتدخل بطريقة سافرة ومباشرة وعبر الاحتلال لدولة ذات سيادة من أجل تأمين مصالحها التي تعتبرها إستراتيجية.

---

[113]- فريد النجار وآخرون. المرجع السابق. ص. 102.

*- كانت الحجة المقدمة لاحتلال العراق كما هو معروف الإدعاء بأنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل التي ثبت بطلانها فيما بعد، ثم قدمت تبريرا جديدا هو تحرير العراق من الديكتاتورية وإرساء الديمقراطية في المنطقة (بالغزو) !!.

[114] -. OPEC: Annual Statistical Bulletin 2005, www OPEC org. pp. 20-40

- **رفع الحصار الاقتصادي والسياسي على ليبيا**: لحاجة الدول الغربية للنفط الليبي جاء رفع هذا الحصار الذي دام ما يقرب من عشر سنوات بسبب حادثة لوكربي، وبعد أن وافقت ليبيا ليس فقط على شروط الولايات المتحدة وبريطانيا في ما يتعلق بالحادث، ولكن بعد إقرارها فتح مجال قطاع البترول أمام الشركات العالمية التي عادت إلى العمل والاستثمار في مجال النفط بعد أن قدمت لها ليبيا التسهيلات والضمانات القانونية. ويصل إنتاج ليبيا سنة 2005 من النفط الخام إلى حوالي1.7 مليون برميل يوميا، وتعتبر المحروقات الليبية بسبب من موقعها الجغرافي وقربها من أسواق الاستهلاك أحدى المناطق البترولية المهمة بالنسبة للاتحاد الأوربي.

- **بروز أزمة دارفور السودانيه**: إن الأوضاع غير المستقرة في السودان وتوالي الأزمات السياسية في إقليم دارفور وفي جنوب السودان وما لها من أسباب داخلية عرقية إثنية وطائفية في الظاهر، لكن هناك من يرى أن افتعال الأزمات وإذكائها يعود لغنى هذه المناطق بالمعادن والثروات الطبيعية ومنها البترول خاصة. ولذلك تبذل محاولات جادة لفصل المناطق الغنية بالثروات عن الوطن الأم حتى يمكن السيطرة على حقول النفط فيها. وينتج السودان من البترول 480 ألف برميل يوميا في جهات الوسط والجنوب وتعمل بها بالخصوص الشركات الصينية والماليزية. وتشير التقديرات أن الإنتاج سيصل إلى 520 ألف برميل نهاية 2007 ثم إلى 580 ألف برميل نهاية 2008. وباحتمال إنهاء أزمة دارفور التي تعطل تطور الإنتاج البترولي في السودان ككل، سيصل الإنتاج إلى 1 مليون برميل يوميا بحلول 2010 – 2012.

- **احتواء دول الساحل وغرب أفريقيا** : تسعى الولايات المتحدة إلى الوصول إلى منابع النفط الإفريقية التي أخذت احتياطاتها في النمو بهدف تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، من جهة ومحاربة خطر النفوذ الصين الذي أخذ يتغلغل في كل الدول الإفريقية من جهة ثانية، فتبنت سياسات واستراتيجيات مختلفة منها إستراتيجية أسمتها " مبادرة عبر دول الساحل" Pan-Sahel Intiative (PSI) أنشأتها في نوفمبر 2002، ثم أردفتها في فيفري2007 بمشروع (أفريكوم Africom) USA -Africa command، الهدف المعلن من هذه المبادرات هو تقديم العون الإنساني والعسكري لدول الساحل منها مالي النيجر تشاد موريتانيا ومراقبة تحركات الأفراد ومحاربة الإرهاب والتهريب، وتلحق بها كل من الجزائر، تونس، المغرب، السينغال، نيجيريا ومنطقة خليج غينيا الغنية بالنفط، لكن هذا الدعم حسب المحللين هو أيضا لحماية المصالح النفطية الأمريكية وخاصة وأن الدول المعنية تملك في معظمها احتياطات نفطية متفاوتة، وهو هدف أمريكا الأساسي ومن ثم قطع الطريق على منافسيها وخاصة الصين.

ويبدو أن زعامة الولايات المتحدة للعالم والسعي إلى افتعال الأزمات وشن الحروب تهدف إلى إعادة التشكيل الجيو-السياسي للمناطق النفطية بما يخدم مصالحها، فتنتقل من وضعية التعاقد في مجال النفط عندما ترى أن العقود لا تلبي حاجياتها من وجهة نظرها إلى السيطرة الفعلية والمباشرة على منابع البترول وطرق امداداته، ومحاصرة منافسيها في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري.

3.I– الثورة المعلوماتية والتكنولوجية

لقد كان لتطور المعرفة والتكنولوجيا ونظم الاتصال تأثيرات كبيرة على كل مناحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية لجميع الأمم. وأهم ما تتميز به هذه المرحلة من التقدم البشري، هو استخدام العلوم والتكنولوجيا ووسائل الإعلام المتطورة بشكل غير مسبوق في تشكيل كافة العلاقات الدولية والاقتصادية منها على الخصوص، أي المتعلقة بأسواق المال وأسعار المنتجات والاستهلاك والترويج لمختلف السلع وما لها من انعكاس مباشر على منتجات قطاعات الاقتصاد المحلية لمختلف الدول.

1.3.I – التطور في الإعلام والاتصالات

اتسمت العقود الثلاثة الماضية على أنها عصر الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات وسرعة انتقال المعلومات والبيانات، وجعلت ساحات التفاعل والتبادل مفتوحة عبر المحطات الفضائية وشبكة الإنترنت، حيث شملت الصورة الفضائية كل الميادين المتعلقة بكوكب الأرض كالمحيط البيئي ومسح الأراضي وحركة السكان وحركة السلع وتبادل المعلومات الثقافية والعلمية والاقتصادية وغيرها، وهي ثورة ديناميكية مركبة تشتمل على متغيرات تعتبر أساسية :[115]

- القفزة المدهشة لتكنولوجيا الحاسوب ومعالجة المعلومات واندماجها مع التقدم المذهل لوسائل الاتصال (الهاتف ، التلفزيون، المحطات الفضائية ...)؛

- وتراكم المعارف العلمية والتكنولوجية، وسهولة انتقالها في زمن أقل، وتعميمها على مستوى العالم؛

- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت) وتقديم المعلومات والخدمات مع عدد هائل من الخيارات تفلت من أي نوع من الرقابة، وتعمل على تقريب الأسواق وتسهيل الصفقات التجارية بربط الأجهزة المصرفية العالمية مع أسواق المال وباقي الدوائر الاقتصادية؛

- التأثيرات التي تتركها في حياة البشر: اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

وفي الجانب الاقتصادي خاصة توفر شبكة المعلومات، التي تعمل كوسيط بين المشترين والباعة، شفافية في أسعار المنتجات ومعلومات عن العرض والطلب في جميع أنحاء العالم مما يسمح بعولمة سريعة للمنتجات والخدمات كانت تعتبر بطيئة في الماضي، وهذا قلل من التكاليف التي كانت تنفق في التفاوض ومقارنة الأسعار والبحث عن المعلومات لدى العارضين والمشترين. وقد قدر الخبراء أنه ممكن للأنترنت أن تقلص التكاليف في هذا المجال بنسبة 10 % من خلال تحسين شفافية الأسعار وتطابق العرض والطلب.[116]

[115]- سمير إبراهيم حسن: الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد الأول 2002. ص. 208.
[116]- بول كيربرايد: العولمة الاقتصادية والضغوط الدولية، ترجمة رياض الأطرش ، دار النشر- العبيكان، الرياض، السعودية، 2003. ص. 29.

I.2.3- التطور التكنولوجي

كما تزامنت الثورة في الإعلام والاتصالات ثورة في التطور التكنولوجي والتقدم العلمي الذي تشهده كل الميادين، فالاختراعات التي كانت تتطلب عدة سنوات حتى يتم تعميمها وإيصالها إلى الأسواق العالمية أصبحت اليوم تتم في وقت قصير، وأصبحت المنتجات الصناعية المتطورة والالكترونية والمعقدة تغزو الأسواق وتتغير بسرعة غير مسبوقة.

إن تنامي مراكز البحث وما يترتب عنها من تطبيقات ميدانية في مختلف المجالات، أدت إلى تأثيرات واضحة في الجانب الاقتصادي من خلال التأثير على التكاليف وأساليب وهياكل الإنتاج منها:

- الانخفاض المطرد في كمية المواد الأولية المستخدمة كمدخلات الإنتاج، إذ تشير التقديرات أن كمية المواد الخام المستخدمة لمنتوج معين لا تتجاوز 20 % من الكميات الخام المطلوبة عام1991؛[117]

- تحول الدول الصناعية إلى التخصص في التكنولوجيا المتقدمة الحديثة "كثيفة رأس المال" على حساب الصناعات "كثيفة العمل"، وهذا مما أدى إلى سيطرة الدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا على الصناعات الحديثة وبالتالي على التبادل التجاري.

كما أدى انتشار المعرفة والتطور التكنولوجي بما وفرته الثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال عبر العالم، إلى تغيير المفاهيم عن التراكم والإنتاجية. ففي السابق كان التراكم الرأسمالي (المادي) هو الذي يحدد مسار الاقتصاد ونموه. والذين يملكونه لهم القدرة على تسيير الاقتصاد وتوجيهه، غير أن مفهوم وطبيعة التراكم تغيرت، ولم يعد يتمثل في المعدات والآلات التي تحدد نوع المنتجات المتولدة من استخدامها، بل هو تراكم معرفي لدى الأفراد تتحدد فاعليته بتحويله إلى قدرات إبداعية، كما أصبحت إنتاجية الفرد تتمثل في قدرته على اكتساب إنتاجية ذاتية تمكنه من الإبداع.[118]وبذلك يصبح تراكم المعارف والتكنولوجيا يمثل التراكم الحقيقي للثروة الاقتصادية للدول.

لقد أشرنا إلى التحولات العالمية وخاصة في المجال الاقتصادي، وأنها تعبر عن واقع لا يمكن تجاهله، وكذلك المتغيرات والأحداث السياسية والتطور العلمي والتكنولوجي لما لها من ارتباط وتأثير في التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، تحتم على الجزائر التعامل والتكيف بطريقة أو بأخرى مع الأوضاع العالمية الجديدة، وأن تحاول بقدر الإمكان الاستفادة من العلاقات الدولية وتجنب الأخطار بما يخدم مصالحها ويحمي ثرواتها في ظل التعاون الإقليمي والعالمي.

---

[117]- فريد النجار وآخرون المرجع السابق . ص 11

[118] - محمد محمود الإمام، الطريق الرابع نحو تنمية تكاملية، في: مركز دراسات الوحدة العربية، (طاهر حمدي كنعان وآخرون: هموم اقتصادية عربية: التنمية – التكامل – النفط العولمة)، الطبعة 2، 2005، بيروت، لبنان، ص. 85.

II - التحولات على المستوى المحلي

لم تكن الجزائر بمنأى عن المتغيرات العالمية، بل كانت سباقة وسريعة في الاستجابة لهذه التغيرات وبطريقة إلى حد ما عنيفة، استهدفت تمرير قرارات هامة لغرض التحول السياسي والاقتصادي باعتبار أن أداء الاقتصاد الوطني كان مخيبا، وأن تحقيق الرفاه الاجتماعي الموعود أضحى بعيد المنال. ويكفي للتدليل على خطأ السياسات المتبعة في مجالات التمنية أن نلقي نظرة على نتائجها. كما أن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في الجزائر، بعد انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات، كانت مبررا كافيا لإعادة النظر في الخيارات السياسية والاقتصادية، وبدا واضحا أن خيار الاقتصاد ذي التسيير المركزي الموجه قد وصل إلى نهايته، خاصة فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية البائسة للبلاد، ثم تلتها شروط صندوق النقد الدولي ووصفاته بسبب تفاقم الديون الخارجية وحاجة الجزائر إلى السيولة النقدية، مما زاد عليها من الضغوط الخارجية من أجل الإسراع بالخوصصة وتحرير الاقتصاد كأهم شرط لتلقي المساعدة المالية لمجابهة احتياجاتها المستعجلة.

1.II - تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق

في الحقيقة إن فكرة التوجه نحو الاقتصاد الحر وضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار الوطني والأجنبي أخذت طريقها في النفوس، أولا بالرغبة إلى الوصول إلى الملكية الفردية ثم طريقها في الوقع أيضا. فقد بدأت بوادره في الظهور ولو في صورة الاقتصاد غير الرسمي.

لقد عجلت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وفشل سياسة إعادة الهيكلة في تحقيق الهدف المرجو منها إلى اتخاذ إجراءات جذرية من أجل إصلاح الوضع الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه والتحول نحو نظام السوق وخوصصة المؤسسات العمومية.

وقد حاولت الجزائر، في إطار تغيير اتجاه الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، مراعاة إجراءات تحضيرية وتنظيمية وأخذها بعين الاعتبار، منها:

- تحضير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصادي. (وقد نال قطاع المحروقات نصيبه من هذه القوانين التي سنشير إلى أهمها في هذا الفصل بما يخدم البحث)؛

- الاعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الإصلاح الاقتصادي بوضعها الجديد كمؤسسة مستقلة اقتصاديا، وتحريرها من الممارسات البيروقراطية، وتمكينها من التعامل الحر في اتخاذ القرارات في الجانب الاقتصادي، على أن لا يتناقض دورها الجديد مع السياسة العامة للدولة؛

- اعتبار القطاع الخاص في مجمله إستراتيجية مستقبلية متبناة وكبديل للقطاع العام، لكن دون التضحية بالمؤسسات العمومية بحجة تحقيق هدف الخوصصة فقط وبأي ثمن.

ا) أهم مبررات الخوصصة

مفهوم الخوصصة (Privatisation) (ويقال لها أيضا الخصخصة) وتعني تحويل الاقتصاد الوطني إلى "اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بصورة أساسية وهذا عن طريق بيع الأصول والوحدات الإنتاجية المملوكة كليا أو جزئيا للقطاع العام"،[119] وهذا معناه إنهاء الدور الأساسي للقطاع العام المهيمن على الحياة الاقتصادية بالاعتماد على القطاع الخاص وعلى المبادرة الفردية كإستراتيجية جديدة.

ويمكن أن نذكر مبررات اختيار الذهاب إلى خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر (وهي تبريرات قد لا تخص الجزائر وحدها) ونوجزها في النقاط التالية:[120]

- اهتمام المؤسسة العمومية بأنشطة غير ملائمة في بعض الأحيان لطبيعتها الاقتصادية، حيث ارتفعت المصروفات الإدارية بسب زيادة العمال فوق الحاجة مما أدى إلى انخفاض كفاءتها، ولذا يجب تغيير دور هذه المؤسسات بحيث تكون لها قراراتها المستقلة بعيدا عن بيروقراطية الإدارة؛

- المؤسسات الخاصة تعمل بفاعلية أكبر من المؤسسات العمومية بمعاينة النتائج ميدانيا، وهذا سيسمح بوفرة الموارد اللازمة وتحقيق معدلات اقتصادية مرتفعة؛

- إن عملية خوصصة المؤسسات العمومية ستؤدي إلى خفض العجز المتكرر في ميزانية الدولة التي كانت الضامن لأجور العمال وتغطية العجز، وذلك سيوفر عائدات أساسية لخزينة الدولة؛

- المؤسسات العمومية تعاني من ضعف القدرة الإنتاجية ومن تراكم الديون وسوء التسيير، مما يعني أن "التخلص" منها بالخوصصة سيحقق لها قدرا كبيرا من النجاعة في التسيير، وضمان بقاء هذه المؤسسات واستمرارها والمحافظة على أكبر قدر من مناصب العمل؛

- الخوصصة في النهاية مطلب عالمي، فرضتها شروط العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، فليس هناك هامش واسع للحركة والمناورة خارج شروط المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي الذي وضع شرط الخوصصة كإستراتيجية أساسية لتلقي المعونات المالية.

ب) أهم الاعتراضات على منحى الخوصصة

طبيعي أن لا يخلو هذا التغيير من المقاومة، ولذلك فقد تعرض المنحى الجديد للاقتصاد نحو الخوصصة إلى انتقادات من أطراف متعددة لأسباب موضوعية وذاتية منها:

- مكانة القطاع العام ووزنه قي الاقتصاد الوطني، إذ أن تحويله إلى القطاع الخاص لا يمكن أن يتم

[119]- معمر داوود: وضعية ومراحل تسيير المؤسسات العمومية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 13 ديسمبر 2005، ص. 255.

[120]- معمر داوود: المرجع السابق، ص. ص. 256- 257

دون حدوث اختلالات كبيرة تفضي إلى القضاء على جزء من قدراته التي جاءت بتضحيات كبيرة، واستثمارات مالية ضخمة؛

- ضغط من المجموعات العمالية، لأنها هي التي ستدفع الثمن الاجتماعي من جراء سياسة التخلي عن القطاع الاقتصادي العمومي الذي كان يوفر غالبية مناصب الشغل، ثم من بعض مسئولي ومسيري المؤسسات الوطنية المتنفذين بسبب المكانة التي كانوا يتمتعون بها؛

- ضغط مجموعات صغيرة من القطاع الخاص نفسه، حيث كانت هناك مقاومة لهذا التغيير من طرف مجموعات من القطاع الخاص التي كانت لها مصالح مع القطاع العام لما يوفره لها من استفادات واضحة؛

- القطاع الخاص غير قادر على تحقيق التنمية الفعلية القائمة على خلق الثروة، لأن أغلب اهتماماته تنصب فقط على الأنشطة التجارية والطفيلية ولا يتعداها إلى مجالات الصناعة والاستثمارات الضخمة.

ويرى العديد من النقاد للتغيير الاقتصادي أن الترويج للخوصصة وإنهاء دور المؤسسات العمومية باعتبارها شروطا فرضتها العولمة، ليست سوى تفسير جديد لأفكار آدم سميث عن الحرية الاقتصادية وأفضلية الاعتماد على التفاعل الحر لقوى السوق، إذ ليس على الدول المتخلفة إذا أرادت أن تخرج من تخلفها إلا تطبيق القواعد الثابتة في علم الاقتصاد من أيام الكلاسيك والنيو كلاسيك، ولذلك تم تبني مصطلحات مثل التثبيت (أو الاستقرار) الاقتصادي Stabilisation économique والتصحيح الهيكلي Ajustement structurel وهي اصطلاحات لا يختلف مضمونها عن الشعار القديم "**دعه يعمل دعه يمر**" Lissez passer, Laissez faire.[121] أما الأهداف الإنسانية الأخرى مثل إشباع الحاجات الأساسية وخلق مناصب العمل والعلاقات الاجتماعية وغيرها فقد توارت ولم يعد لها وجود.

2.II - إعادة هيكلة شركة سونطراك وتفعيل دورها

لقد باشرت الجزائر من الناحية العملية سياسة إعادة هيكلة وتفكيك المؤسسات الوطنية التي كانت تعتبر ضخمة، وعملت على تجزئتها إلى مؤسسات صغيرة الحجم يمكن التحكم في تسييرها، وقد مست عملية إعادة الهيكلة الشركة الوطنية سونطراك أيضا، الوحيدة التي تعمل في مجال المحروقات، وهي أكبر شركة في الجزائر.

ونتيجة إعادة الهيكلة انبثقت عن سونطراك في البداية ثلاث (03) مؤسسات سنة 1980، ثم أصبحت 09 مؤسسات سنة 1981، ثم ارتفع عددها إلى 12 مؤسسة سنة 1983. ويصل مجموع المؤسسات التابعة لها حاليا (2005) إلى 17 مؤسسة بما فيها شركة سونطراك نفسها التي احتفظت بالاسم والعلامة التجارية لما لها من التزامات دولية وسمعة عالمية. وتتبعها 16 مؤسسة تابعة (Filiales) في مختلف التخصصات،

[121] - جلا أمين : نظرية التنمية علم أم مذهب، في: مركز دراسات الوحدة العربية، (طاهر حمدي كنعان وآخرون. هموم اقتصادية عربية: التنمية – التكامل – النفط العولمة)، الطبعة 2، 2005.، بيروت، لبنان. ص. 57.

سواء التي جاءت نتيجة إعادة الهيكلة أو التي أنشأتها سونطراك لاحقا، منها ما هي مؤسسات تابعة للشركة بنسبة 100 %، ومنها ما تملك سونطراك من أصولها ما بين 51 % و50 % أو45 % . (أنظر المحلق رقم 02. ص. 189)

وتتبوأ سونطراك حاليا المرتبة الأولى في أفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول على المستوى العالمي، برقم أعمال لسنة 2005 يقدربـــ 3536 مليا دينار جزائري (ما يعادل حوالي 49 مليار دولار) ونتيجة صافية لنفس السنة تبلغ 575 مليار دينارا (أو ما يعادل 8 مليار دولار) وتوظف حاليا ما يقرب من 50 ألف عامل في سونطراك وحدها (الشركة الأم)، يضاف إليها و70 ألف عامل بالمؤسسات التابعة بنسبة 100 % حيث يصل مجموع العاملين إلى ما يقرب من 120 ألف عامل.[122]

إن شركة سونطراك -ولأسباب متعددة- تعتبر امتدادا للدولة، وهي الخزينة الرئيسية للاقتصاد الوطني وربما المؤسسة الوحيدة الأكثر نجاعة من بين كل المؤسسات العمومية الجزائرية، ولذا رسخ في الذهن الجماعي أنه من غير الوارد التنازل عن هذه المؤسسة بالخوصصة أو عن أي جزء من أصولها تحت أي ظرف من الظروف، وأن إمكانية خوصصة هذه الشركة العملاقة وفتح رأسمالها للقطاع الخاص أو التنازل عنها هو بمثابة التنازل عن جزء من التراب الوطني.

وهنا يجب التأكيد على أن إتباع إستراتيجية خوصصة أي نشاط اقتصادي ما، لا يعني بالضرورة خوصصة الشركات العمومية العاملة به، بمعنى أن فتح مجال النفط للاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي لا يعني بالضرورة فتح رأس مال المؤسسة الأساسية والأولى في البلاد للقطاع الخاص، بالإضافة إلى أن مجال البترول مجال حيوي وإستراتيجي، ولذلك نجد جل الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط تضع مؤسساتها البترولية الأساسية تحت السيطرة والرقابة المباشرة للدولة.

إن الشركات الوطنية النفطية هي مكسب تاريخي للدول المنتجة للنفط والنتيجة الملموسة لفترة نضالها. وقد وصلت هذه الشركات إلى النضج، وتعي أن الظروف التي أوجدتها أصبحت الآن من التاريخ، ولذا عليها أن تبادر بالتحرك الاستراتيجي في الانفتاح والتعامل مع الخارج، وعليها أن تعتمد في مواجهة التحولات الاقتصادية إستراتيجية ترتكز على نقطتين:

- استقلالية التسيير (Autonomisation)، أي التفريق بين مهمة الدولة المالكة والموجهة للسياسة العامة لقطاع المحروقات ومهام الشركة في تحقيق الفعالية الاقتصادية والتي من أجلها أنشئت.

- العصرنة (Modernisation)، وهو البحث على استخدام الوسائل الحديثة حتى تكون في مستوى التحديات يفرضها التعامل مع الشركات البترولية العالمية، سواء من جهة تقوية جهاز التسيير والإدارة أو من جهة استخدام التكنولوجيا المتطورة.

[122]- سونطراك : التقرير السنوي 2005 . ص. 74 http:// www.sontrach-dz.com/ .rap- 2005 ara

إن الشكل القانوني للشركة سونطراك يؤكده قانون المحروقات رقم 05- 07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-10 في 29 يوليو 2006 ، الذي ينص على تعويض مصطلح "سونطراك، شركة ذات أسهم" بمصطلح "المؤسسة الوطنية سونطراك، شركة ذات أسهم"[123] وهذا تأكيد على شكلها القانوني **كمؤسسة وطنية** وليست شركة ذات أسهم فقط، كما أن القانون رسم دورا لسونطراك بحيث تكون الدولة وصية عليها ومالكة لرأسمالها، لكن لها استقلالية في التسيير واتخاذ القرارات الاقتصادية، أي أن دورها يجب أن يشبه إلى حد ما دور البنوك المركزية، بحيث يجب أن تكون بين يدي الدولة لكن ليس بالقدر الكبير (Dans les mains de l'état mais pas trop).

وللتأكيد على العلاقة الجديدة وتدعيم دور الدولة في مراقبة النشاط البترولي ونشاط شركة سونطراك، تم حسب القانون الجديد المشار إليه إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين هما:[124]

- **وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات** وتسمى "سلطة ضبط المحروقات"، حيث تسهر على احترام التنظيم التقني المطبق على النشاطات والتنظيم المتعلق بالتعريفات، والسهر على تطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي وغيرها من الإجراءات التنظيمية والتقنية.

- **وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات** وسميت "**ألنفط**" (ALNAFT) ومهمتها ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات، وتسليم رخص التنقيب وطرح المناقصات وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال ومراقبة تنفيذ العقود، كما تقوم أيضا بتحديد وجمع الرسوم والضرائب ودفعها للخزينة العمومية.

إن إنشاء الهيئة الرقابية هدفها هو دعم الرقابة على نشاط الشركة الوطنية سونطراك التي كان من أهم ما تعانيه من المشاكل هو عدم قدرة الهيئة الوصية على تتبع نشاطها ومراقبة التسيير فيها، وبالتالي فإن تنظيم المؤسسة يتيح لها التفرغ لمهامها الأساسية وهي المهام الاقتصادية، والاستعداد لأداء دورها التنافسي أمام الشركات العالمية. ويعتبر تنظيم أجهزة النفط، أي تنظيم الشركات الوطنية للنفط، وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التسيير. وتتفاوت الشركات النفطية فيما بينها بما يتعلق بأسلوب الإدارة الفعالة والتنظيم، ولم تصبح الفروق بين الشركات هي فروق كلها تكنولوجية أو مالية فحسب- رغم أهمية الجانب التكنولوجي في تحقيق الأهداف- بقدر ما تترتب الفروق على حسن الإدارة والتنظيم، سواء أكان الأمر متعلقا بالهياكل التي تشمل عليها المؤسسة النفطية أو بسلوكها التنظيمي.

[123]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 لسنة 2006، الأمر 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات في 2006/07/29، ص.10
[124]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 لسنة 2005 ، القانون 05-07 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 2005/07/28، ص ص9- 12

III - الأطر القانونية الجديدة للمحروقات الجزائرية

استنادا إلى "قاعدة تغير الظروف" التي تعتبر حتمية في تطور الحياة، والتي يعترف بها القانون عند إعادة النظر في الاتفاقات عندما لا تتماشى مع المستجدات، اعتبرت الدولة الجزائرية أنه من الضروري (مع تغير الظروف المحلية والدولية) تغيير المراسيم التشريعية واللوائح الإدارية السابقة بما يتناسب ومفهومها للمصالح الحقيقية للبلاد من جهة، والمستجدات العالمية وتحدياتها من جهة ثانية. وعليه فإن فتح النشاط البترولي للاستثمار الأجنبي يترتب عليه توفير الأطر القانونية التي ستحدد علاقة الدولة والشركة سونطراك بالشركات العالمية.

إن علاقة الدول المضيفة بالشركات الأجنبية تربطها الاتفاقيات البترولية المبرمة بين الطرفين في مجالات البحث وإنتاج وتنمية وصناعته البترول، حيث يترتب على كل طرف مجموعة من الالتزامات يسعى من خلالها الحصول على أكبر المزايا الاقتصادية. وتشكل العقود البترولية الأسلوب المباشر والقانوني لاستغلال الثروات البترولية في البلد المضيف من طرف الشركاء الأجانب، ولذلك يجدر بنا قبل أن نتعرض لأهم البنود في القوانين الجزائرية حول المحروقات، أن نعرّف بأهم أنواع العقود السائدة في المجال البترولي.

1.III - أهم أنواع عقود البترول

لقد عرفت اتفاقيات النفط المبرمة بين الشركات العالمية والدول المنتجة للبترول أشكالا قانونية عديدة وفقا للمراحل التاريخية المختلفة من استغلال البترول، سواء ما كان منها في المراحل الأولى من اكتشاف البترول أو المراحل الحديثة التي عرفت تغيرات في العلاقات الدولية. وقد ترتب عن تغير الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية تعديلات في التشريعات البترولية. وليس بمقدورنا دراسة كل الأشكال القانونية والبنود التي تتضمنها أنوع العقود، ولكن سنشير فقط إلى أهم النماذج التي نرى أنها تخدم البحث، وخاصة بعد دخول الشركات البترولية العالمية مجال استغلال المحروقات بالجزائر.

ويمكن تقسيم نماذج عقود البترول إلى مجموعتين أساسيتين وهما:

ا) **عقود الامتياز**

يعتبر عقد الامتياز وسيلة قانونية يبرم بين سلطة عمومية وبين صاحب المشروع غالبا ما يكون أجنبيا، يعطى له الحق في استغلال مرفق بترولي لحسابه الخاص **مع حق تملك الآبار التي يكتشفها** مقابل جزء من العائدات بالإضافة إلى الإتاوات (الرسوم) التي يدفعها للدول المضيفة.[125]

و كان هذا الشكل من العقود هو الذي ساد في مناطق الإنتاج الرئيسية من قبل الحرب العالمية الأولى،

[125]- يسري محمد أبو العلاء: المرجع السابق، ص. 153.

واستمر في كثير من الدول حتى مطلع السبعينات، وقد فرضته الشركات البترولية العالمية حينها مما سمح لها بالاحتفاظ بكثير من المزايا الاقتصادية من أهمها:

- اتساع الرقعة الممنوحة للشركات من أجل التنقيب، واشتراط عدم التخلي الجزئي أو الكلي عن المساحة الممنوحة لها ولا تستطيع الدولة المضيفة أن تمنحها لشركة أخرى؛

- طول مدة التعاقد بحيث بلغت في بعض الأحيان 90 سنة؛

تنفرد الشركات بالبحث والتنقيب وتتحمل المخاطر والتكاليف لوحدها، ولا تسترد شيئا من النفقات على الاستكشاف إذا لم تعثر على البترول، فإذا عثرت على البترول بكميات تجارية تقوم باستخراجه وتسويقه لحسابها على أن تدفع للدول المضيفة العوائد المتفق عليها؛

- الشركة الأجنبية غير ملزمة بتكرير جزء من البترول أو استثمار جزء من أرباحها محليا؛

- عدم خضوع الشركة صاحبة الامتياز للقضاء المحلي، أي تجميد السلطة التشريعية في الدولة واستبعاد خضوعها للقانون والقضاء الوطنيين، سواء أكان ذلك صراحة أو ضمنيا، وتشترط اللجوء للقضاء الدولي في حالة الخلاف مع الدولة المضيفة في القضايا الحيوية؛

- تنفرد الشركة بتحديد حجم الإنتاج وإعلان السعر الذي يباع به البترول المنتج. وقد كان هذا في صالح الشركات العالمية لأنها تحوّل البترول المنتج إلى الشركات التابعة لها بسعر منخفض، وتستفيد في النهاية من سعر المنتجات في التوزيع النهائي وتحرم في المقابل الدولة المضيفة من جزء هام من الريع؛

- جمود معدل الضريبة وجعله عنصرا ثابتا في العقد ولا تستطيع الدولة المضيفة تعديله دون موافقة الشركات صاحبة الامتياز.[126]

ويتضح من عقود الامتياز أن جلّ المزايا في صالح الشركات، خاصة جانب **التملك الفعلي للبترول** في جميع مراحله من المنبع إلى المصب، والتصرف في الكميات المنتجة وأسعارها بعيدا عن إرادة الدولة المضيفة.

وتجدر الإشارة هنا أن الدولة المضيفة في حالة عقود الامتياز لا تتحمل أية مخاطر أو استثمارات من أي نوع، وغير ملزمة بتحمل تكاليف الاستخراج والاستغلال، كما أنها غير معنية بتحديد أسعار البترول، وتتقاضى في المقابل إتاوة Royality عن منح الامتياز، بالإضافة إلى عوائد إما ثابتة عن كل برميل ينتج أو نسبة من الأرباح وذلك حسب بنود العقد. وقد سادت هذه العقود لفترة طويلة نتيجة للسيطرة السياسية للدول الأجنبية على الدول المنتجة، حيث تم استغلال النفط بشروط مجحفة ولم تقدم الشركات العالمية

[126]- حسين عبد الله: المرجع السابق، ص. 99.

خلال هذه الفترة على إقامة أية صناعات نفطية محلية أو تشغيل للعمالة الوطنية.[127]

هذه المزايا تم إلغاؤها من طرف الدول المنتجة فيما بعد، سواء عن طريق المفاوضات الشاقة بتصحيح العلاقة المختلة أو أخذ مبادرة التأميم المباشر للبترول.

ب) عقود المشاركة

جاءت عقود المشاركة كبديل عن عقود الامتياز التي فرضتها الشركات الكبرى وذلك بعد سيطرة الدول المنتجة على قطاع المحروقات تأكيدا لقاعدة السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية، وبعد أن أصبحت للدول المضيفة شركات وطنية تعمل في مجال البترول. وقد انتشرت هذه العقود منذ بداية السبعينات خاصة.

وعقد المشاركة هو " عقد بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين شركة أجنبية يكون للأخيرة بمقتضاه حق البحث عن البترول في منطقة معينة وزمن معين، فإذا وفقت في اكتشاف البترول يبدأ في تكوين شركة مشتركة بين الطرفين..."[128] وهناك تعاريف أخرى تختلف باختلاف عقود المشاركة والتي من أشهرها عقود تقاسم الإنتاج (Production Sharing Agreement)، وعقود التعاون أو (عقود التشارك) (Joint venture Agreement). ويمكن أن نوضح هنا أهم الملامح العامة التي تتضمنها عقود المشاركة:[129]

- الفترة الممنوحة للبحث عن البترول قصيرة نسبيا؛

- يتضمن العقد شرط التخلي عن المساحة المنوحة وفق جدول زمني بالاتفاق؛

- يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر البحث والاستكشاف ولا يسترد منها شيئا إذا لم يكتشف البترول بكميات تجارية؛

- تدخل الدولة شريكا بعد اكتشاف البترول، بحيث تساهم في نفقات التنمية والإنتاج وتحصل على نسبة من البترول غالبا ما تكون 50 %، وتشارك فعليا في إدارة مرفق البترول؛

- تحصل الدولة المضيفة على إتاوة (رسم)، وهو الحد الأدنى الذي يجب أن تحصل عليه من دخول الشركات البترولية مجال الاستغلال في أراضيها، وإذا ما حقق الشريك الأجنبي نتائج من اكتشاف البترول، فرضت عليه ضرائب إضافية تصل إلى نسبة 50 % كحد أعلى، بحيث يمكن أن تصل حصة الدولة في النهاية إلى نسبة 75 % من الربح المحقق؛

- البترول المكتشف تؤول ملكيته قانونا إلى الدول المضيفة، وتصبح وحدها صاحبة الحق في التصرف

---

[127]- يسري محمد أبو العلاء: المرجع السابق، ص. 155.

[128] - نفس المرجع، ص. 171.

[129]- حسين عبد الله: المرجع السابق، ص. 101.

فيه (وهي نقطة أساسية في السيطرة على الثروة الوطنية)؛

- تسترد الشركة الأجنبية في حالة اكتشاف البترول نسبة من النفقات التي تكبدتها على أقساط حسب الاتفاق، ويتم استرداد النفقات Recovery cost بحصول الشركة على كميات من البترول المنتج، ويستخدم لحساب قيمة هذه الكميات سعر البترول الذي تحقق في السوق الحرة من تصدير نصيب الشريكين الوطني والأجنبي؛

- يعفى الشريك الأجنبي غالبا من ضرائب الدخل التي تتحملها نيابة عنه الشركة الوطنية.

وهناك العديد من الشروط والالتزامات وإن لم يكن لها صفة الشيوع في جميع العقود، وإنما تتم حسب الاتفاقات التي يتضمنها العقد المبرم بين الطرفين.

وتأخذ الجزائر الآن في مجال البحث واستخراج البترول أي في أنشطة المنبع (الحلقات العليا) بعقود تقاسم الإنتاج 51 % للجزائر مقابل 49 % للشريك الأجنبي طبقا لقانون المحروقات الجديد. أما في أنشطة المصب (التكرير والبتروكيميا والنقل بالأنابيب والتوزيع) فتأخذ بأسلوب عقود التشارك (التعاون) Joint venture مع أطراف عديدة بغض النظر عن نسبة مشاركة كل طرف في المشروع.

يجب التنويه أن كل العقود تحتوي على مواد قانونية متشعبة وبنود متعددة تتوقف على قوة كل طرف في المفاوضات، لكن أشرنا فقط في هذه الأنواع من العقود إلى الملامح الرئيسية لكل منها.

2.III – أهم ملامح قوانين المحروقات الجزائرية

إن تبني أي إستراتيجية في مجال البترول، سواء أكانت ذات طابع توسعي لزيادة الاستكشاف والإنتاج أو تكثيفي تهدف إلى رفع الإنتاجية، يتطلب تحكما في التكنولوجيا جد المتقدمة والخبرة الكافية، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون مع الشركات التي تمتلك مثل هذه المزايا من التكنولوجيا والخبرة وهي الشركات البترولية العالمية.

إن الجزائر التي عانت من أزمة اقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط وضعف الإنتاج، وجدت نفسها في حاجة إلى الاستفادة من التمويل والتكنولوجيا لرفع قدراتها الإنتاجية من النفط، فبادرت ضمن هذا المنطق في أوت 1986 بإقرار القانون رقم 86-14 في مجال المحروقات وإقامة علاقات جديدة مع الرأسمال النفطي الدولي. وأصبح التشريع الجديد يقدم للشركات النفطية خيارات سواء بتكوين شركات مختلطة أو باتفاقيات تقاسم الإنتاج، ولكن حقل تطبيقه يستثني الآبار المكتشفة من قبل. ومع تزايد حاجة الجزائر آنذاك إلى التمويل والسيولة النقدية من أجل تسديد خدمات الديون، قامت بتعديل هذا القانون سنة 1991 لتوسيع مجال عمل الشركات الأجنبية لاستغلال الآبار المكتشفة سابقا بهدف رفع معدلات استرجاع كميات البترول (Récupération) التي تحتاج إلى تقنيات عالية لا تملكها سونطراك، وكذلك من أجل جذب الشركات العالمية للاستثمار بالجزائر.

غير أن أهم قوانين الجزائر في مجال المحروقات هو القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات المنشور في الجريدة الرسمية العدد 50 في 19 جويلية 2005 الذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية، وحقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع خلال ممارستهم لكل للنشاطات في كافة المراحل البترولية والغازية، بمعنى إنهاء الاحتكار في القطاع النفطي الذي كانت تمارسه سونطراك. وأصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية، وفي كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع أو المصب.

إن القانون رقم 05-07 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض مواده لاحقا، رغم أنه ينصّ في المادة 3 منه: "أن المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية وتعد ملك الجماعات الوطنية التي تجسدها الدولة"[130] وهذا معناه أن الدولة من حيث المبدأ هي المالكة الوحيدة لثروة المحروقات في مكمنها، غير أنه خلال الاستغلال يعطي للشركاء الأجانب حق التملك لحقول النفط إلى نسبة 70 % على الأقل ولشركة سونطراك 30 % على الأكثر، وبشرط أن تمارس حق الشفعة في هذه النسبة وتدخل الشراكة في أجل 30 يوما. وبما أنها، ولأسباب فنية ومالية والوقت القصير الممنوح لها في استعمال حقها في الشفعة قد لا تتمكن من ذلك، فإن الشريك الأجنبي يمكن أن يستولي على كامل الحصص حتى تصل إلى نسبة 80 % بدلا من 49 %، بمعنى أنه يقترب من الضعف ونصيب سونطراك سينخفض إلى 20 % بدلا من 51 %، أي مقسوما على 2.5. وهذا سيؤدي حتما إلى فقدان الدولة ملكية البترول المكتشف مستقبلا. وإذا ما أضيف إلى هذه الوضعية أن أغلب الاكتشافات المحققة في الخمسة عشر سنة الأخيرة أنجزت من طرف الشركات العالمية[131] فإن هذه الأخيرة ستكون فعلا متملكة للمحروقات الجزائرية وعلى الحلقات العليا، مع العلم أن قانون 86 –14 لسنة 1986 لم يعط للمستثمر الأجنبي أي حق في ملكية كل أو جزء من الاحتياط البترولي المكتشف، بل تؤول ملكية المحروقات المكتشفة إلى الدولة الجزائرية، ويتم تسديد ما عليها للشريك الأجنبي بتعويضه عن كل الأخطار والنفقات الاستثمارية التي باشرها، بينما قانون 05-07 يشير إلى أن المحروقات المستخرجة في إطار عقد الاكتشاف أو الاستغلال تكون ملكا للمتعاقد أي للشريك الأجنبي (المادة 25 من هذا القانون) ولمدة اثنين وثلاثين سنة، وهو تملك فعلي لأبار النفط، وهذا مما أثار جملة من الردود بين آراء معترضة على القانون وأخرى مؤيدة له.

إن تقديم قانون المحروقات الجديد على هذا الشكل، فإن كان هناك من يرحب بعودة الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مجال المحروقات، فهناك من يرى في ذلك خيانة لقرارات التأميم والتضحيات التي قدمتها للجزائر كي تعيد سيطرتها على ثرواتها الطبيعية.

---

[130]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 50 الموافق 19 يوليو 2005 م

[131] - Abdelaziz Krici (Ex PDG de l' ENTP) Le quotidien d'Oran du 10/09/2006

3.III - الآراء المختلفة حول قوانين المحروقات الجديدة

لقد أثار قانون تحرير قطاع المحروقات رقم 05-07 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض المواد القانونية الحساسة فيه، والتي سنذكرها لاحقا، جدلا واسعا لدى كل الفئات بين مؤيدين ومعترضين عليه، خاصة وأن القانون يهدف إلى فتح المجال كاملا للشركات الأجنبية في **الحلقات العليا** أي **المنبع** (الاستكشاف والإنتاج واستغلال حقول البترول والغاز) ضمن نظام تعاقدي من نوع **عقود الامتياز** بدلا من نظام عقود تقاسم الأرباح المقرر في قوانين المحروقات السابقة. ويمكن أن نوجز هنا أهم الآراء هذه الآراء فيما يلي:

1.3.III - أهم آراء المعارضة لتحرير قطاع المحروقات

تتلخص التبريرات التي يقدمها المعارضون لقوانين المحروقات وفتح المجال أمام الشركات البترولية العالمية في النقاط التالية:

- الشركات العالمية تحرم أصحاب الثروة من حقهم الطبيعي لأن جل العائدات تأخذ سبيلها بأكملها إلى الشركات الأجنبية؛

- سير النظام العالمي الرأسمالي الذي تنتمي إليه هذه الشركات يسعى دائما إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية ويؤدي إلى النتيجة غير الطبيعية وهي **الفقر وسط الوفرة**، ويعطي للشركات سلطة كبيرة في اتخاذ القرارات تتعلق بمستويات الإنتاج والأسعار؛

- إن الشركات العالمية تجيد فن ابتلاع الشركات المحلية، استنادا إلى آلية نظام السوق الرأسمالي القائم على المنافسة والبقاء للأصلح والرغبة في تحطيم الجار، سواء أكان منافسا أو حتى مستهلكا، ولا تسعى إلى التعاون الحقيقي والبحث عن الاستفادة المتبادلة؛

- إفلات السيادة على الثروات الوطنية المنجمية ومنها البترول من يد الدولة بالرغم من أن الدولة تتحكم حاليا عن طريق سونطراك في جزء هام من هذه الثروة، إلا أن ما سيتم اكتشافه لاحقا سيؤول (حسب صيغة التعاقد الجديدة) إلى الشريك الأجنبي الذي يمتلك التكنولوجيا المتقدمة والتمويل اللازم، مما يجعل الثروات الباطنية تنتقل ملكيتها تدريجيا وعلى المديين المتوسط والبعيد إلى يد الشركات الأجنبية؛

- إمكانية حصول التهرب الضريبي بسبب عدم قدرة الدولة على الرقابة المالية، وهي التي أقرت على نفسها بالصعوبات الكبيرة في مراقبة سونطراك -وهي مؤسسة وطنية وتخضع لها- فما بالك بالمؤسسات الأجنبية، حيث تحتاج الرقابة على كل المستويات من حلقات الاستغلال إلى التخصص والحضور الدائم، بالإضافة إلى احتمال تقديم الإغراءات المالية وغيرها للإفلات من الرقابة؛

- في حالة الإقرار النهائي لقانون فتح مجال استغلال للمحروقات بهذه الصيغة، ستكون الجزائر قد انفردت بتدابير هذا القانون دون غيرها من دول الأوبك بتمكين الشركات العالمية بوضع يدها على

ثرواتها، في حين تحتفظ دول الأوبك - وحتى الدول المنتجة خارج المنظمة ومنها روسيا، المكسيك، بوليفيا...الخ- بوضع اليد على ثرواتها مهما كانت أشكال التعاقد مع الشركاء الأجانب، ثم إن صيغة الشراكة 51-49 % تلبي طموحات المستثمرين الأجانب فلماذا هذا السعي نحو فتح مجال المحروقات بهذه الصورة والذي يعتبر هدية للشركات الأجنبية دون ضرورات حتمية؟؛

- القانون يضعف شركة سونطراك المتعامل التاريخي في نفط الجزائر، وهي خزينة الدولة بامتياز والتي اكتسبت خبرة طويلة بمساندة الدولة أمام منافسين أقوياء يمتلكون التكنولوجيا والخبرة، كما سيضعف دور الجزائر في منظمة الأوبك ويضر بدور المنظمة نفسها التي تعتبر سندا للدول المصدرة للبترول، ويجعل الجزائر وجها لوجه أمام الشركات العالمية وقوى السوق.[132]

2.3.III - الآراء المؤيدة لمشروع قانون المحروقات

في مقابل الآراء المعارضة، تذهب الآراء المؤيدة لفتح مجال المحروقات كليا أمام الاستغلال الأجنبي من أنه لا مناص للدولة من أن تنحو هذا المنحى في الانفتاح الاقتصادي وفي قطاع النفط أيضا، على أساس أنه **ليس هناك خيار آخر**، وهو تبني لشعار « تينا TINA »[*]، ومنها آراء وزارة الطاقة الوصية التي قدمت المشروع للمناقشة والتصديق. وهذه الآراء يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضرورة تكييف القوانين والتشريعات الاقتصادية الجزائرية مع التشريعات الدولية، ومطابقتها مع متطلبات العولمة لتسهيل الانضمام للتكتلات العالمية والإقليمية إراديا قبل أن يفرضها الواقع الدولي الذي قد لا يعطي للجزائر فرصا أفضل للاختيار؛

- تنمية احتياطي المحروقات بالبحث والتنقيب وتنمية الإنتاج، لضمان مكان في السوق الدولية التي تتسم بمنافسة شديدة من منتجين أقوياء(والأرقام الميدانية في تحسن الاحتياطي وزيادة الإنتاج تؤيد ذلك)؛

- التحكم في تسيير وتنظيم آلية المؤسسات العمومية العاملة في مجال المحروقات، وتحسين نوعية المنتجات والخدمات، وتقليل تكاليف المنتجات النفطية؛

- إحداث مناصب شغل جديدة، وتحسين الكفاءة والتأهيل المطلوبين للإطارات والمختصين.[133]

ويضيف المؤيدون لفتح المجال البترولي للقطاع الخاص والأجنبي خاصة إلى ما سبق:

- المحاصيل الجبائية طبقا لمشروع قانون المحروقات الجديدة محفوظة في مستواها أو أكثر، وأن آلية

[132] - عبد الرحمان تومي : واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، تصدر عن مركز البصيرة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص ص. 121 - 130

[*]- " **TINA** " There Is No Alternative : هو شعار يرفعه كل من يرى أنه لا بد من الرضوخ للأمر الواقع لأنه ليس هناك **حل آ خر أو خيار** إلا الخيار الأخير، وأذكر أن تسمية "تينا" أطلقت على رئيسة وزراء بريطانيا، المسز تاشر أو المسز "تينا" عندما عمدت إلى خوصصة قطاع المناجم في بريطانيا في بداية الثمانينيات، تحت شعار أنه ليس هناك خيار آخر.

[133] - عبد الرحمان تومي المصدر السابق. ص . 123

التحصيل تجمع بين نظام عقود الامتياز والشراكة؛

- تمكين سونطراك للتفرغ لمهامها الأصلية وإعادة ترتيب دورها كشركة وطنية بأولوية التسيير الاقتصادي، واسترجاع الدولة سلطتها العمومية التي مارستها الشركة (التي كان يطلق دولة داخل دولة) ومحاربة النفوذ (اللوبي) المسلط على قطاع المحروقات (في شركة سونطراك بالخصوص). كما أنه لا خوف على هذه المؤسسة من المنافسة بفضل سيطرتها على جانب مهم من حقول المحروقات التي تمتلكها من جهة، وتفضيلها بحق الشفعة بالمشاركة في الاستغلال في 30 % من الاكتشافات الجديدة طبقا لمشروع القانون وعلى أن لا يقل عن 20 %؛[134]

- لا يعتبر هذا القانون اعتداء على الدستور وخاصة المادة 17 منه التي تأكد على أن الدولة هي مالك الثروات الطبيعية لباطن الأرض بلا منازع، إذ أن مفهوم السيادة قد تطور، كما أنه لا مانع أن تتصرف الدولة في ثرواتها خدمة للصالح العام؛[135]

- يمكن للدولة أن تنتهج أساليب توجيه السياسة البترولية وهي تتلخص في أسلوبين رئيسيين يمكن من خلالهما التحكم في طرق عمل الشركات العاملة في المحروقات:

1- بواسطة آلية الضرائب: فموضوع فرض الضرائب على المتعاملين الاقتصاديين في المجال البترولي هو من العوامل المهمة التي تتحكم في توجيه الاستثمارات؛

2- التحكم الإداري بإصدار قوانين واضحة على أن تتسم بقدر من الثبات والديمومة. (لقد كان مما أثاره بعض الشركاء الأجانب أن القوانين الجزائرية تتسم بالتغير وعدم الاستقرار الشيء الذي لا يعتبر عاملا مشجعا على الاستثمار، وفيه جانب من المخاطرة بسبب عدم الثبات والاستمرار للقوانين).

3.3.III - تعديل بعض بنود القانون.

إن الأمر رقم 06-10 المؤرخ في29 يوليو 2006[136]جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05_07 المؤرخ 2005/04/28 ويدخل قانون المحروقات نحو السريان الفعلي، وهو يهدف إلى تعديل مواد أساسية اعتبرها الكثيرون (بعد التعديل) بمثابة الضمانة الكبيرة في استعادة الرقابة على المحروقات.

ومن أهم ما يتضمنه هذا الأمر:

- العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سونطراك وشركائها بنسبة 51 % لسونطراك على الأقل مقابل 49 % لشركائها على الأكثر، بدلا من نظام عقود الامتياز الذي يخول للأجانب إمكانية تملك الحلقات العليا (المنبع) إلى آفاق 80 %، بمعنى التأكيد على احتكار الدولة للنشاط البترولي بأغلبية الأسهم؛

[134] - La revue NOOR (Revue trimestrielle du groupe SONELGAZ), Avril 2005, N° 1. p. 35

[135] - عبد الرحمان تومي: المرجع السابق، ص ص. 121 - 130

[136]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 في 30 يوليو.2006، ص. 4.

- التأكيد على أن سونطراك **مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم** وهي صاحب الامتياز والمتعاقد، (في تعديل للمادة 5 من القانون) وهي صاحبة كل المشاريع المستقبلية، واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سونطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن 51 % (تعديل للمادة 68 من القانون) وهذا قبل الإعلان عن أية مناقصة، كما تصبح سونطراك شريكا في أي مشروع بترولي تقوم به أي شركة أجنبية بسبة أغلبية 51 % ابتداء وقبل مباشرة الأشغال؛

- التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية Superprofits التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولارا للبرميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5 % كحد أدنى إلى 50 % كحد أقصى، (وهو تعديل للمادة 101 من القانون)، ويخص جميع عقود الشراكة المبرمة بين مؤسسة سونطراك وشركائها الأجانب.

وبتطبيق هذا الرسم ستتمكن سونطراك من خصم ما مقابله نفط من حصة إنتاج الشريك الأجنبي على أن تتكفل هي بتسديد مبلغ الرسم للخزينة العمومية. وقد ذكر وزير الطاقة أن الرسم على الأرباح الزائدة (العالية) التي تضمنتها التعديلات الجديدة على القانون ستمكن الجزائر من الحصول على أكثر من مليار دولار سنويا، وسيشرع في تنفيذها ابتداء من أول أوت 2006. وقد جاء إقرار هذه الرسم بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية والتي كان يعتقد أنها مرحلة عابرة، لكن استمرارها ووصولها إلى أرقام قياسية فاقت 70 دولارا، أعطى للدولة مبررا قويا من أجل فرض ضريبة لتقاسم هذه الأرباح الزائدة بينها وبين الشركات الأجنبية، مع الإشارة أن قانون المحروقات 86-14 لسنة 1986 لم يأخذها في الحسبان بسبب الأسعار المتدنية آنذاك، ورغبة الجزائر في تشجيع وجذب الشركات البترولية للاستثمار في قطاع المحروقات.

هذه التعديلات رغم ما لقيته من ترحاب إلا أن هناك من يرى فيها بعض المآخذ، منها:

- الأتاوى أو الرسوم تعمل في الحقيقة بحدين، فإما أن تشجع على الاستثمار في المجال البترولي إن كانت متدنية أو تعمل على التقليل منه في الحالة العكسية. إن الرسوم الجديدة على الأرباح الاستثنائية التي فرضتها الجزائر على الشركات الأجنبية – حسب رأي المعترضين عليها - ستقلل من إقبالها على مناقصات التنقيب والاستغلال، لأن أرباحها ستتراجع بشكل واضح، أي أنها عامل غير مشجع على زيادة الاستثمارات النفطية (وقد أثار هذا الرسم بالفعل احتجاجات وانتقادات بعض الشركات الأجنبية، لكن لم تصل بها الأمور إلى حد مغادرة البلاد والتخلي عن مواصلة استغلال المحروقات الجزائرية)؛

- نظام الامتياز لا يحمّل سونطراك أية التزامات أو تعويضات أو ضمان التمويل، بينما عقود تقاسم الإنتاج التي ترغمها في الدخول كشريك بنسبة 51 % ابتداء، فهي مجبرة على تحمّل النفقات وتعويض الشريك الأجنبي عن التكاليف التي تكبدها بنسبة مشاركتها طبقا لصيغة التعاقد التي لا تقل عن 51 %، فهي إذن مجبرة على توفير التمويل وتحمّل نفقات الاستثمار مع الشريك الأجنبي.

IV - تحليل نتائج الاستثمار الأجنبي في المحروقات

بعد أن استعرضنا الآراء المؤيدة والمعترضة على تحرير قطاع المحروقات الجزائرية، فإن معاينة النتائج الميدانية في ظل القانون بعقود صيغة الشراكة 51 مقابل 49 % المعمول بها حاليا في الحلقات العليا من استغلال النفط ستساعدنا في الوقوف على أهم النتائج والمزايا التي حصلت عليها الجزائر، وكذلك الأخطار التي ظهرت أوقد تظهر لاحقا من خلال الممارسة الميدانية.

1.IV - المكاسب المحققة

ما من شك فإن دخول الشركات العالمية بما تملكه من إمكانيات تكنولوجية وخبرة، حققت للجزائر بعض المكاسب لا يمكن تجاهلها. ومعلوم أن كل اكتشاف جديد للنفط في أي دولة بكميات جيدة، يساهم بطريقة ما في التحوُّل والتعامل معها، وتصبح موضع الاهتمام من طرف الشركات البترولية والدول المستهلكة. ورغم ذلك، فإن رفع طاقة الإنتاج من المحروقات لم تصل بمكانة الجزائر الاقتصادية إلى ما يتجاوز حدود كونها دولة مصدرة للمحروقات، دون المشاركة في صناعة القرار الاقتصادي والقرار السياسي على مستوى التجارة العالمية للبترول. إن الإحصائيات المتوفرة توضح أن الجزائر استطاعت فعلا، منذ دخول الشركات الأجنبية ميدان الاستثمار في النشاط البترولي، من تحقيق نتائج ميدانية واضحة، حيث يلاحظ أنه في الفترة بين **2000 إلى 2006** وهي الفترة التي عرفت دخول العديد من الشركات الأجنبية، سجل قطاع المحروقات إنجازات نذكر منها:

- إمضاء 43 عقدا للاستكشاف والإنتاج في مجال النفط.
- تحقيق 62 اكتشافا لحقول البترول والغاز منها 12 خلال السداسي الأول لسنة 2006.
- استثمار أكثر من 24 مليار دولار منها 13 مليار في إطار الشراكة.[137]

هذه الاكتشافات أدت إلى:

ا-) **رفع طاقة الإنتاج**: ارتفعت القدرات الإنتاجية للجزائر من البترول الخام وخاصة في سنتي 2005/2004 حيث أعادتها إلى مستويات الإنتاج التي كانت عليها في السبعينات حيث وصل الإنتاج سنة 2005 إلى 1.352 مليون برميل يوميا مقابل 796 ألف برميل يوميا فقط سنة 2000، وقد كان سنة 1979 في مستوى 1.154 مليون برميل، مما عزز موقع الجزائر في السوق الدولية وفي منظمة الأوبك؛

ب)- **ارتفاع الاحتياطات لكل من البترول والغاز،** مع ملاحظة أن الاحتياطي ظل ثابتا تقريبا خلال السنوات الخمس الأخيرة ولم يتغير إلا في سنة 2005 (أنظر الجدول رقم 05 الصفحة 43)، حيث انتقل احتياطي البترول من 11314 مليون برميل خلال سنة 2000 إلى 12270 مليون برميل بنسبة 8.4 %

[137] - وزير الطاقة والمناجم. السيد شكيب خليل، بمجلة سونطراك : المجلة رقم 51، نوفمبر 2006، ص.4.

من البترول، وارتفع احتياطي الغاز من 4523 مليار متر مكعب إلى 5840 مليار متر مكعب من الغاز بنسبة 29 % لنفس الفترة، ويجب التأكيد هنا أن هذه النتائج لم تأت كلها عن طريق الشركات الأجنبية وحدها، بل جانبا منها كان بإمكانيات شركة سونطراك الذاتية كما سنلاحظه لاحقا.

ت)- **ارتفاع احتياطي الصرف**: لقد عانت الجزائر خلال أزمة انخفض الأسعار من قلة السيولة واحتياطي الصرف من العملة الصعبة، إذ انخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة 1989 بحيث لم يكن بمقدور الاحتياطي تغطية شهر واحد من الواردات والوفاء بتسديد الديون، غير أن الأوضاع المواتية حاليا جعل الجزائر في منأى عن أزمة قلة السيولة، بل مكنها من تسديد ديونها وتكوين احتياطي صرف من العملة الأجنبية بلغ مستويات غير مسبوقة (وصل إلى 56.18 مليار دولار نهاية 2005) وهو مرشح للارتفاع، مع العلم أن احتياطي الصرف له في الحقيقة سببان:

1) ارتفاع مجمل الصادرات من المحروقات من إنتاج سونطراك و بالشراكة مع الشركات العالمية.
2) الظروف المواتية لارتفاع أسعار البترول بشكل كبير ومستمر في الأسواق العالمية.

هذه العوامل نجم عنها " **ثراء نفطي**" واضح حيث يمكن المقارنة بين حجم المال المتوفر (احتياطي الصرف) في نهاية 2005 بتضافر عاملي نمو الإنتاج وارتفاع الأسعار مع حجم المال المتوفر سابقا في نهاية الثمانينات. ويمكن الحديث عن هذا الثراء النفطي فقط عند المقارنة بين حجم المال المتوفر في الدول المصدِّرة للنفط الخام، وأخرى لا تصدره من البلدان النامية، أمّا الحديث عن ثراء نفطي عند مقارنة هذه العائدات بما يتوفر لدى البلدان الصناعية وأرباح شركاتها فلا مجال للمقارنة.

إن الاستثمارات في قطاع النفط كانت في الحلقات العليا، أي في الاستكشاف والإنتاج وليس في الحلقات الدنيا كالتكرير والتوزيع، مما يجعل هذا الاستثمار الأجنبي لا يتصف بخاصية **الديمومة** ولا يشارك بصورة مباشرة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ بإمكان هذه الشركات مغادرة البلاد تحت أي ظرف من الظروف فتختفي بذلك أثار هذه الاستثمارات.

لقد عرفت الجزائر هذا الثراء في عشرية السبعينات وبداية الثمانينات، لكن النموذج التنموي الجزائري الذي تبنته آنذاك بالاعتماد على عائدات النفط لم يكن فعالا، وظهر ضعف البنية الإنتاجية الجزائرية بسبب هيمنة اقتصاد الريع واستخدام الثروة البترولية، بينما بقيت القطاعات الاقتصادية الأخرى تنعدم فيها شروط النمو.

إن الجزائر الآن أمام **فرصة تاريخية ثانية** من أجل تحويل هذا الثراء النفطي إلى نمو حقيقي مجسد للمعارف المتطورة، ضمن إستراتيجية شاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وعليها أن تعمل على تغيير الصورة السائدة للطبيعة الريعية للاقتصاد حيث لم تتبدل هذه الصورة كثيرا بعد تحرير قطاع المحروقات، وأن هذا الثراء النفطي الذي حققته الجزائر إذا لم يعمل على توفير شروط الإقلاع الاقتصادي، فإنه بدون

أدنى شك، سيعمق من تبعية اقتصاد الجزائر لقطاع النفط بأقوى مما كان عليه سابقا.

2.IV - خطر فقدان السيطرة على قطاع المحروقات

يلاحظ أنه حتى بعد أن أعيد الاحتكار من جديد للشركة سونطراك وأصبحت تتحكم في 51 % من أي نشاط تقوم به أية مؤسسة أجنبية، وتصبح بذلك المالكة القانونية لكل أبار المحروقات وصاحبة القرار، فإن الشركات العالمية تواصل إستراتيجية إبقاء السيطرة على النفط بواسطة العقود، ولو في ظل عقود تقاسم الإنتاج (Product Sharing Agreement) في مقابل الأشغال التي تقوم بها بما تملكه من تكنولوجيا وخبرة، حيث تصبح شريكة لمؤسسة النفط الوطنية للبلد المضيف، وتحصل على نسبة من كميات البترول كأرباح لقاء مشاركتها مع مؤسسة هذا البلد، يضاف إليها كميات البترول في مقابل النفقات التي تكبدتها في الاستكشاف والاستغلال.

بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية، بملكيتها للتكنولوجيا المتطورة تقوم بتنمية حقول البترول المكتشفة سابقا، لأن تكلفة استرجاع البترول بها أقل من تكلفة الإنتاج بالحقول الجديدة، ومتوسط تكلفة الإنتاج فيها مرتين أقل، كما أن البترول المستخرج يصبح تحت التصرف مباشرة، بخلاف الاكتشافات الجديدة التي ترتفع تكلفتها بسبب أشغال البحث والتنقيب، وتحتاج إلى وقت طويل حتى يتم تطويرها لما تتطلبه من الأشغال الإضافية الضرورية حتى تكون جاهزة للاستغلال، وهذا يزيد من حصة الشركات العالمية من البترول.

ومن هنا يبقى السؤال مطروحا، حول ما إذا كان مبدأ الملكية القانونية للموارد الإستراتيجية غير المتجددة (مثل ثروة النفط) يشكل ضمانا حقيقيا وحماية للثروة الوطنية من الممارسات التي تقوم بها المتعددة الجنسيات القوية، ولو في ظل قانون الشركة 51 % - 49 % ، مثل ما هو قانون المحروقات الجزائري حاليا ؟.

إن الإجابة عن هذا التساؤل يقودنا إلى استعراض تطور الإنتاج البترولي للشركات الأجنبية العاملة بالجزائر بعد دخولها مجال استغلال المحروقات للوقوف على تطور نشاطها مقارنة مع شركة سونطراك.

1.2.IV- نمو حصة الشركات الأجنبية من البترول

رغم أنه ليست هناك أية مادة في القانون الجديد بعد التعديل تبيح التنازل عن ملكية حقول النفط للأجانب أو عن شركة سونطراك أو أي جزء من أسهمها للقطاع الخاص، لكن الممارسة في الميدان توضح أن نمو الإنتاج عبر الشراكة ستؤدي تدريجيا إلى فقدان الرقابة والسيطرة على جزء هام من نشاط المحروقات في الجزائر وخاصة فيما يتعلق بإنتاج البترول الخام.

ففي مقال نشره الأستاذ أحمد بويعقوب، من جامعة وهران، بعنوان: **من يراقب مستوى الإنتاج للبترول**

الجزائري؟[138] أوضح فيه تطور حصة شركاء الأجانب لسونطراك في إنتاج المحروقات وخاصة البترول الخام، ومراقبتهم لنسبة واضحة من إنتاج المحروقات ميدانيا، وهو ما أتاح لنا الرجوع إلى التقرير السنوي لنشاطات شركة سونطراك المختلفة للعام 2005 حول تطور الإنتاج من مختلف أنواع المحروقات خلال العشرية الأخيرة (من سنة 1996 إلى 2005)، ومكننا من استخلاص نتائج مهمة والوقوف على احتمالات فقدان الرقابة الفعلية على حصة معتبرة من مستويات الإنتاج، وتحوله التدريجي إلى أيدي الشركات الأجنبية. هذه الملاحظات نوردها من خلال دراسة الجدول والأشكال البيانية لمختلف المنتجات النفطية خلال هذه الفترة، كما هي موضحة أدناه.

جدول رقم(17): يوضح تطور إنتاج المحروقات لمؤسسة سونطراك لوحدها وبالشراكة مع الأجانب

الوحدة: مليون طن مكافئ بترول Mtep.

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	نسبة نمو 2005 إلى 1996 %
إنتاج سونطراك لوحدها	168	170	171	173	184	177	174	170	168	167	**%-0.06**
الإنتاج مع (ا) الشركاء الأجانب	9	11	12	15	18	25	32	42	55	65	**%+622**
الإنتاج الكلي للمحروقات(ب)	**177**	**181**	**183**	**188**	**202**	**202**	**206**	**212**	**223**	**232**	**%+31.1**
نسبة (ا) إلى (ب) %	**5.1**	**6.1**	**6.6**	**8.0**	**8.9**	**12.4**	**15.5**	**19.8**	**24.7**	**28.0**	

المصدر: الجدول تم إعداده من طرف الباحث وفقا لأرقام مستخرجة من التقرير السنوي لسونطراك 2005.

- **أولا**: التطور البين في إنتاج المحروقات في العشر سنوات الممتدة من 96-2005 سجل ارتفاعا في حجم الإنتاج الكلي بنسبة 31.1 %، وهو ما لم يسجله أي قطاع اقتصادي آخر خلال هذه الفترة، عدا إنتاج غاز البترول المميع GPL وهو لا يشكل سوى 4 % من مجمل المحروقات سنة 2005، وعرف نسبة النمو الأعلى على الإطلاق في عشر سنوات وصلت إلى 69.2 %، متبوعا بالبترول الخام الذي يشكل 27 % من مجمل المحروقات الجزائرية بنسبة نمو قدرها 65.8 %، ثم إنتاج الغاز الطبيعي الذي تطور بنسبة 23.6 % ويشكل 62 % من مجمل الإنتاج خلال نفس الفترة.

[138] - Ahmed BOUYAKOUB : Qui contrôle le niveau de production du pétrole algérien, Le Quotidien d'Oran, du 01 Décembre 2005, p. 8.

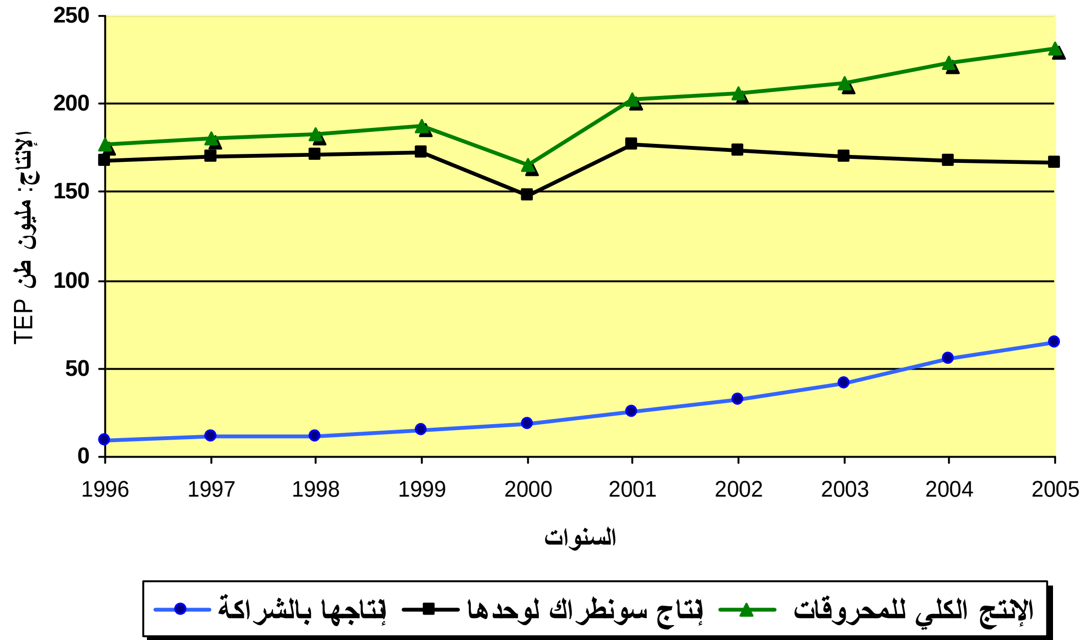
- **ثانيا**: إن التطور الكلي في إنتاج المحروقات خلال الفترة 1996-2005 إلى (31.1 %) لم يتأت أساسا عبر مؤسسة سونطراك، كما أن النصيب الذي أنتجته بإمكانياتها الذاتية مر خلال هذه الفترة بمرحلتين أساسيتين:

1) فمن الفترة الأولى وهي من 1996 إلى سنة 2000 ارتفع الإنتاج الكلي لسونطراك من 168 مليون طن مكافئ بترول (TEP) إلى 184 مليون ط مك ب وهذا يعني نسبة نمو 9.5 %.

2) لكن بعد ذلك وفي المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى 2005 حدث تطور عكسي في الإنتاج حيث تناقص إنتاجها حتى وصل إلى167 مليون طن (TEP) فقط، أي عاد تقريبا إلى نفس مستوى إنتاجها سنة 1996، بينما ارتفع إنتاج البترول عبر الشراكة الأجنبية إلى أكثر من سبعة أضعاف. فمن 9 مليون طن مكافئ بترول إلى 65 مليون طن في مدة عشر سنوات.

والشكل البياني التالي يمكن أن يوضح الصورة أكثر لنمو إنتاج المحروقات، سواء بإمكانيات شركة سونطراك الذاتية أو بالشراكة الأجنبية.

شكل رقم (2): يبين تطور إنتاج مؤسسة سونطراك لوحدها وبالشراكة مع الأجانب.



- **هذا الرسم البياني تم إعداده طبقا لمعطيات الجدول أعلاه من التقرير السنوي لسونطراك 2005 .**

- **ثالثا**: إن التدني في نصيب إنتاج سونطراك لوحدها **تم على حسابها** ولصالح الشركات الأجنبية، لأن نصيب الإنتاج لسونطراك بإمكاناتها الذاتية لم يتغير في سنة 2005 عما كان عليه 1996. فالزيادة التي حققتها سنة 2000 خسرتها بعد ذلك، بينما حافظت على وتيرة نمو الإنتاج عبر الشراكة الأجنبية

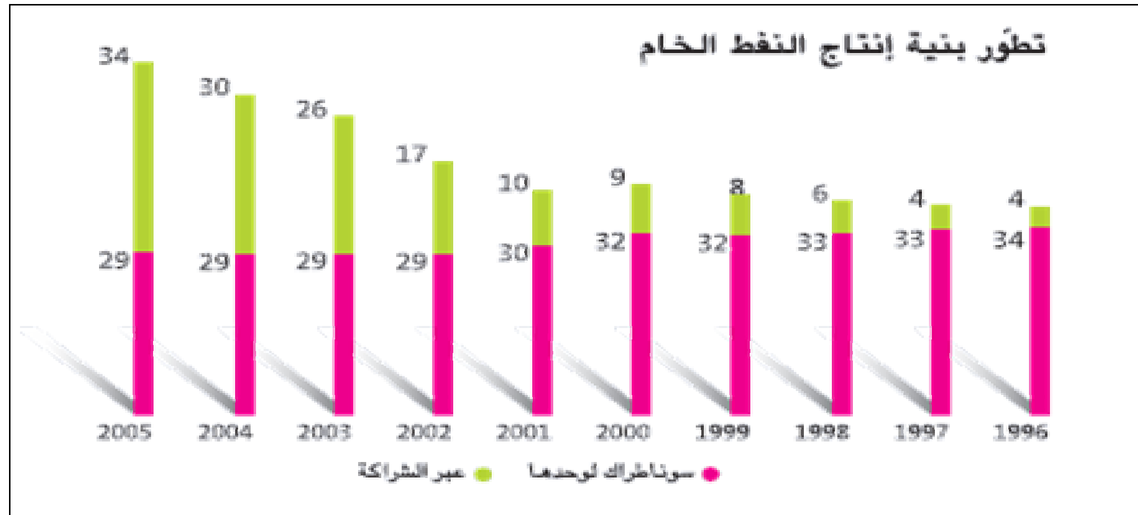
حتى وصلت نسبة الإنتاج (عبر الشراكة) من مجمل المحروقات الجزائرية سنة 2005 إلى 28 % ولم تكن هذه النسبة تتعدى 5.1 % سنة 1996.

- **رابعا**: إن أهم ما تجدر الإشارة إليه هو ما يتعلق بتطور حصة إنتاج **البترول الخام** بالشراكة الأجنبية، وهي حصة أعلى بكثير من حصة إنتاج سونطراك بإمكانياتها الذاتية، فقد كان نصيب سونطراك من الإنتاج هو 34 مليون طن مكافئ بترول سنة 1996 مقابل 4 مليون طن مكافئ بترول فقط إنتاج بالشراكة، انخفض إنتاجها سنة 2000 إلى 32 مليون طن (TEP) مقابل 9 مليون طن بالشراكة. ثم واصل الانخفاض إلى 29 مليون طن لسونطراك مقابل 34 مليون طن عبر الشراكة الأجنبية سنة 2005، وهذا يمثل تراجعا يقدر بـــ 14.7 % في عشر سنوات، في حين تضاعف الإنتاج عبر الشراكة الأجنبية إلى 8 مرات تقريبا، إذ ارتفع من 4 مليون (TEP) إلى 34 مليون طن (TEP) خلال نفس الفترة. أي أن الإنتاج عبر الشراكة فاق إنتاج سونطراك بإمكانياتها الخاصة في مدة عشر سنوات.

فالتطور كما هو واضح تم على حساب المؤسسة الوطنية سونطراك، فمن **نسبة إنتاج 89.5 %** من البترول الخام سنة 1996 من طرف سونطراك لوحدها تقهقرت **إلى نسبة 46 % فقط** سنة 2005، وهو تراجع إلى حوالي النصف.

شكل رقم (3): يوضح تطور إنتاج البترول الخام في الجزائر من 1996 إلى 2005.

الوحدة: مليون طن مكافئ بترول. (Mtep)



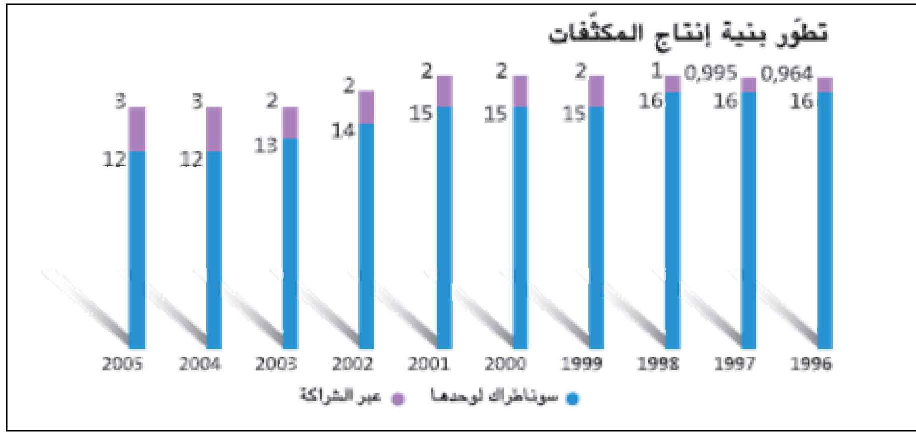
المصدر: التقرير السنوي لسونطراك 2005 http:// www.sontrach-dz.com/ .rap- 2005 ar

إن الرسم البياني أعلاه يوضح بشكل جلي تطور إنتاج البترول الخام عبر الشراكة الأجنبية في مقابل إنتاج سونطراك لوحدها. فلو لم يكن قانون المحروقات الحالي يضمن 51 % على الأقل من نسبة الإنتاج لشركة سونطراك لتحول كل إنتاج البترول الجزائري المكتشف إلى سيطرة الشركات العالمية.

وعن بترول المكثفات (Condensat) وهو البترول الذي يأتي مصاحبا للغاز، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المصدرة له، فقد تطور الإنتاج عبر الشراكة الأجنبية من 1 مليون طن مكافئ بترول تقريبا سنة 1996 إلى 3 ملايين طن، بينما تراجعت حصة إنتاج سونطراك لوحدها من 16 مليون طن سنة 1996 إلى 12 مليون طن سنة 2005 أي بفقدانها ربع حصتها من الإنتاج لصالح الإنتاج عبر الشراكة،

شكل رقم (4): يوضح تطور إنتاج بترول المكثفات من 1996 إلى 2005.

الوحدة: مليون طن مكافئ بترول. (Mtep)



المصدر: التقرير السنوي لسونطراك 2005 .http:// www.sontrach-dz.com/ .rap- 2005 ara

ويبدو أن اهتمام الشركات الأجنبية ينصب على البترول الخام أكثر مما ينصب اهتمامها على المنتجات النفطية الأخرى لما تمثله سلعة البترول من أهمية نذكر منها:

- سهولة التخزين، لأن حصتها من الشراكة والتعويضات عن تكاليف الإنتاج تتلقاها في شكل بترول خام؛

- الطلب على البترول الخام في ارتفاع مستمر مع سهولة تصريفه عبر السوق الفورية العالمية؛

- حاجة الشركات نفسها إلى البترول بما تملكه من مصافي وشبكات التوزيع عبر العالم، مما يزيد من القيمة المضافة التي تجنيها من منتجات البترولية أكثر من غيره من المحروقات الأخرى.

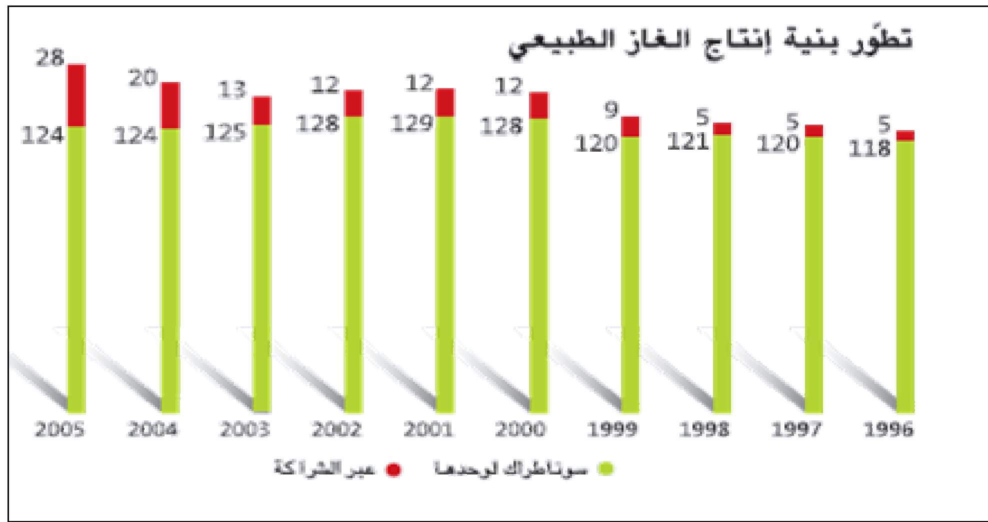
خامسا: بالنسبة للغاز الطبيعي، يتضح أن السيطرة على إنتاج الغاز إجمالا لا تزال بيد مؤسسة سونطراك بنسبة 77.4 % مقابل 22.6 % إنتاج بالشراكة. (انظر الرسم البياني اللاحق). فقد زاد نصيب إنتاج سونطراك لوحدها من 118 مليار متر مكعب سنة 1996 إلى 129 مليار م^3 سنة 2001 ثم عاد إلى 124 مليار م^3 سنة 2005، كما زاد نصيب الإنتاج عبر الشراكة من 5 مليار م^3 إلى 12 مليار م^3، ثم إلى

28 مليار م^3 لنفس الفترة.

وبالنسبة لغاز البترول المميع الذي لا يشكل سوى حوالي 4 % من حجم الإنتاج الكلي للمحروقات بمجموع 9 مليون طن سنة 2005، فقد زاد إنتاج سونطراك من 5 مليون طن سنة 1996 إلى 7 مليون طن في سنة 2005. ونصيب إنتاجها بالشراكة من 171 ألف طن إلى 2 مليون طن لنفس الفترة.

شكل رقم (5): يوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي من 1996 إلى 2005.

الوحدة: مليار متر مكعب



المصدر: التقرير السنوي لسونطراك 2005 http:// www.sontrach-dz.com/ .rap- 2005 ara.

هذه الملاحظات تبين بوضوح فعالية الشركات الأجنبية ونجاحها في فترة قصيرة نسبيا و تحكمها في الإنتاج منذ دخولها قطاع المحروقات في الجزائر، وأن التخوف الذي أبداه المعترضين على التحرير الكامل لقطاع النفط للشركات العالمية كان في محله، إذ بالرغم من وجود قانون المحروقات الذي يلزم دخول سونطراك مباشرة كشريك في كل مشروع بنسبة 51 % مع أي مستثمر في مجال إنتاج البترول، إلا أن الشركات الأجنبية تسيطر على نسبة كبيرة من إنتاج مجمل المحروقات المكتشفة وخاصة البترول الخام. وسيستمر ذلك بوتيرة متزايدة إلى أن يصل إلى أعلى نسبة يتيحها لها القانون، وهي نسبة 49 % من الإنتاج، إذا ما لم تتمكن شركة سونطراك من إثبات قدراتها في مجال الاستكشاف واكتساب الخبرة لمنافسة الشركات العالمية.

2.2.IV- تطور التحويلات النقدية للشركات الأجنبية

وغني عن القول أنه بحكم تطور حصة الشركاء الأجانب في مجال إنتاج المحروقات، سينعكس آليا على تطور حصصهم النقدية وتحويلاتهم، وسيشكل زيادة في التدفقات المالية نحو الخارج تفوق حجم الاستثمارات الداخلة إلى الجزائر في مجال النفط، وهو شيء بديهي لأن هذه الشركات جاءت أساسا لتحقيق الأرباح وتحويل الفوائض المالية.

إن تزايد الأرباح وتسهيل التحويلات تشجع المستثمرين الحاليين على زيادة استثماراتهم، وتعتبر أيضا وسيلة جذب لمتعاملين جدد للدخول مجال الاستثمار في الجزائر، مع الإشارة أن نمو الحصص النقدية للشركات الأجنبية لا يتحكم فيها عامل زيادة الإنتاج فقط، وإنما تتأثر بعامل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية. ومنذ سنة 2000 عرفت أسعار البترول انتعاشا واضحا ومستمرا مما كان في صالح الشركات البترولية والدول المنتجة للبترول.

وحول التحويلات النقدية للشركاء الأجانب، فقد أشار تقرير بنك الجزائر لسنة 2005، أن مجموع تحويلات الشركاء الأجانب من سنة 1999 إلى نهاية 2005 بلغت15.37 مليار دولار، وأن هذه التحويلات بلغت خلال سنة 2005 وحدها حوالي 5.35 مليار دولار من مجموع 45.59 مليار دولارا هي حصيلة الصادرات من المحروقات، ولم تكن تتجاوز هذه التحويلات 660 مليون دولار سنة 1999 حيث تضاعفت بأكثر من 8 مرات في ست سنوات، بمعنى أن نسبة 10.5 % من صادرات المحروقات لسنة 2004 ونسبة 11.7 % لسنة 2005 ذهبت إلى حساب الشركات الأجنبية. هذه الطفرة في الإنتاج وتطور التحويلات حققتها الشركات الأجنبية لما تملكه من قدرات تقنية ومالية من جهة، وما تدره الاستثمارات في مجال البترول من أرباح، أي الريع العالي في قطاع المحروقات الذي يعتبر محركا أساسيا لصناعة البترول عالميا.

والجدول أدناه يوضح تطو هذه التحويلات خلال خمس سنوات متتالية من 1999 إلى 2005.

جدول رقم(18): يمثل التحويلات المالية للشركاء الأجانب لسونطراك.

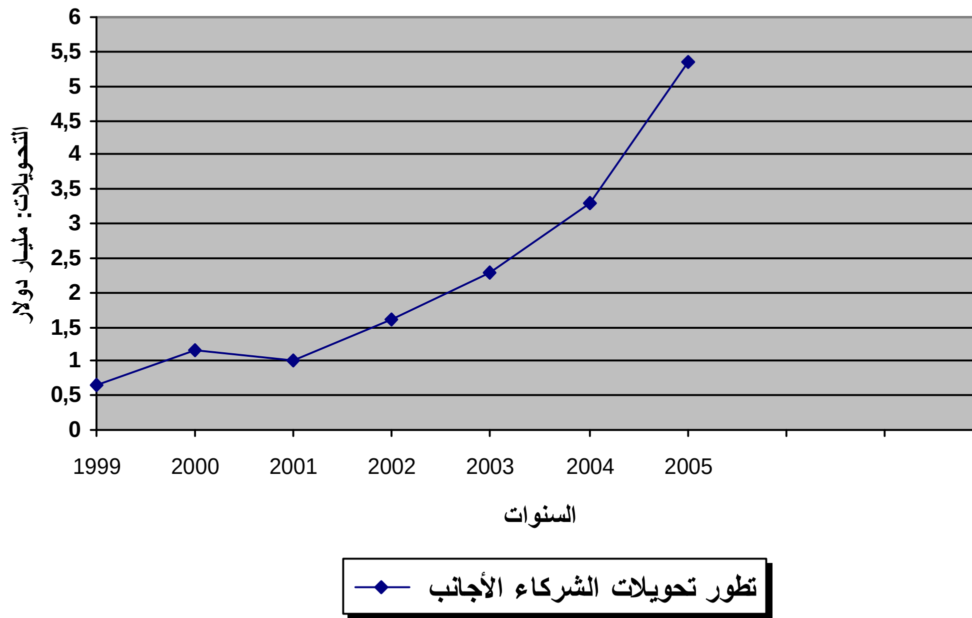
الوحدة: مليار دولار.

التعيين / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تحويلات شركاء سونطراك	0.66	1.16	1.02	1.60	2.28	3.30	**5.35**

Source : Banque d'Algérie, Statistique de la balance des paiements, 1992-2005. p. 72.
www. Banque d'Algérie. du 02/06/2007

ويمكن التعبير عن هذا الجدول بالشكل البياني الذي يظهر بوضوح تصاعد منحنى التحويلات خاصة في سنوات من 2003 إلى 2005 وهي فترة الزيادة التي عرفت نموا في الإنتاج وتطورا سريعا في الأسعار كما يلي.

شكل رقِم(6): يوضح تطور التحويلات النقدية للشركاء الأجانب من 1999 إلى 2005.



وفي مقابل التحويلات النقدية، بلغت الاستثمارات في إطار الشراكة في مجال المحروقات، من سنة 2000 إلى 2006، حجم 13 مليار دولار كما أشرنا. ومن مبلغ 2.85 مليار دولار مجمل الاستثمارات بالشراكة سنة 2003 كانت نسبة مساهمة سونطراك 27 % ، ومن 2.60 مليار دولار سنة 2004 كان نصيبها 39 % .

ويلاحظ أن حجم ما حوّل من رؤوس الأموال إلى حساب الشركات العالمية أكثر مما استقبلته الجزائر من استثماراتها المباشرة خلال نفس الفترة، وهي نتيجة طبيعية لنشاط الشركات في المجال البترولي.

3.IV - خطر استنزاف الثروة النفطية

إن قطاع البترول في الجزائر (وفي الدول النفطية) يعتبر قطاعا حيويا للدولة وتعتمد عليه اعتمادا كليا، مما يجعل منه مرفقا عاما، بمعنى أنه مشروع ذو نفع عام يجب أن تهيمن عليه السلطة العمومية. ومع أن النشاط في حد ذاته يعتبر صناعيا وتجاريا ويعمل لتحقيق الربح، لكن واقع الأمر يتطلب ليس فقط تحقيق الربح، لكن تحقيق المنفعة العامة أسوة بكل المرافق العامة الأخرى، وعليه يجب أن يخضع في إدارته لسلطة الدولة التي تكون لها الكلمة النهائية في إدارة المشروع، والرأي النهائي خصوصا فيما يتعلق

بتنظيمه وحسن تسييره، خلافا للتنظيم الذي يسيّر المشروعات الخاصة.[139]

وقد لاحظنا في الفصل الأول (ص 43)، أن احتياطات الجزائر من البترول الخام خاصة، وعند وتيرة الإنتاج الحالية ستنضب في أقل من ربع قرن، أي في فترة أقل من جيل واحد. ومع تنامي حصص الإنتاج للشركاء الأجانب لسونطراك كما أشرنا، فإن خطر استنزاف وتسريع نفاذ الثروة البترولية يبقى خطرا قائما، وسيطرح المشكل بأكثر حدة مستقبلا، خاصة مع تزايد حاجات السوق المحلية وتوسع الاستهلاك والنمو الديمغرافي مما قد يؤدي في النهاية إلى استيراد البترول بدلا من تصديره.

1.3.IV - حصة الأجيال المقبلة من الثروة النفطية

ومن هذا المنطلق، فإن ثروة النفط وهي ثروة طبيعية هبة من الله تعالى، تعتبر ملك للأجيال الحالية والمستقبلية، يتصرفون فيها بالحسنى وحسب حاجتهم إليها، كما أن تنظيم استغلال هذه الثروة يجب أن يخضع لإستراتيجية واضحة تساعد على الترقية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية، وتحمي كذلك حقوق الأجيال القادمة، إذ أن مفهوم التنمية المستدامة ذاتها يتمثل في **عدم الاعتداء على حقوق الأجيال القادمة**.[140]

ولذلك فإن الإغراق في الإنتاج الذي يزيد عن الحاجة المشروعة سيؤدي إلى تراكم احتياطي نقدي تتآكل قيمته الحقيقية، وهذا يعني أن الموارد النفطية سوف تنضب بصورة غير مبررة، لأن العائدات المالية المتزايدة الناجمة عن تصدير النفط الخام ليست دخلا حقيقيا تولّد عن نشاطات متكررة، وإنما مقبوضات نقدية ناجمة عن تبادل أصول تتمثل في سلعة أو أصول شبه سائلة (البترول الخام) وسلعة أكثر سيولة،[141] وبالتالي فإن النفط المخزّن في باطن الأرض أفضل من ذلك المصدر خاما - عندما تكون الزيادة في الإنتاج غير مبررة - لأن النفط في مكمنه الطبيعي سيحقق في المستقبل سعرا أعلى من الذي تبيعه به الدولة حاليا، كما أن الأجيال المقبلة ستجده بانتظارهم وبشكل يوفر لهم الأمن الاجتماعي ومتطلبات الاقتصاد عندما تدخل المنطقة عهد التصنيع الكثيف.[142] ومنه يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إن النفط في باطن الأرض باعتباره مخزونا، فبديهي أنه كلما زاد الاستهلاك منه اليوم سيقل النصيب المتبقي منه في المستقبل، أي سيقل نصيب الأجيال من الثروة النفطية في شكلها المادي؛

- تشجيع الاستهلاك الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي سيضر بالحصة المتبقية للأجيال، ويعتبر أيضا ضد المبادئ الأولى في تسيير مصدر ثروة غير متجددة، وفي ذلك ظلم للأجيال المقبلة ما دامت السياسة التنموية عاجزة عن توفير بديل اقتصادي قائم تنوع المصادر الإنتاجية ذو النمو الدائم

[139]- يسري محمد أبو العلا المرجع السابق ص ص. 180-181
[140]- صالح م. محمود بد الدين. الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث. دار النهضة العربية . القاهرة. 2006. ص 12
[141] - يوسف صايغ: التكلفة الاجتماعية للفوائض النفطية، في : مركز دراسات الوحدة العربية، (عادل حسين وآخرون: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي)، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان 1985 ، ص.ص 355-356.
[142]- نفس المرجع والصفحات.

والمستمر يضمن لها حقها من الرفاه الاجتماعي مستقبلا؛

- هذه السياسة ستؤدي إلى استنزاف سريع لحقول النفط بسبب زيادة الاستخراج والتصدير لمواجهة الطلب المتنامي من الواردات الاستهلاكية لما تخلقه الفورة المالية من أساليب استهلاك طفيلية؛

- إن عدم مراعاة البديل الاقتصادي للبترول سيعمق التبعية النفطية أكثر وستجد الدولة نفسها في نهاية المطاف وقد قضت على ثروتها الطبيعية في الاستهلاك دون أن تستفيد الأجيال المقبلة من حقها في هذه الثروة الطبيعية، ولذلك فلا بد من مبرر موضوعي لزيادة الطاقة الإنتاجية من البترول.

ربما يكون التساؤل هو أن تبدل التكنولوجيا في المستقبل سيجعل من المحروقات في مكامنها الطبيعية - دون استخراج - أصولا ليس لها سوى قيمة ضئيلة، لكن الملاحظ في هذا المجال أن كل التوقعات المستقبلية ليس منها ما يشير أن البترول والغاز سيصبحان لا لزوم لهما، بل إن التطور الاقتصادي والاجتماعي وصعود دول جديدة وحاجتها إلى الطاقة من المحروقات يؤكد على الأهمية الكبيرة لكل من البترول والغاز ودورهما في الاقتصاد العالمي مستقبلا وبنفس الأهمية أو أكثر من التي يحظيان بها في الحاضر، ولذلك فمن أجل زيادة العائدات من الثروة النفطية لحاجة التنمية يجب التركيز على:

1- الدفاع على مستوى الأسعار بالتنسيق مع دول الأوبك والدول المصدرة خارج المنظمة بدلا من الزيادة المفرطة في كميات الإنتاج؛

2- ترقية إستراتيجية بديلة عن تصدير النفط الخام إلى تصدير مشتقات البترول ومنتجاته المختلفة.

قد يكون التلويح بنضوب النفط فيه الكثير من التهويل، فقد كانت المعطيات في مطلع السبعينات تعطي سنوات الاستهلاك للنفط تقدر بحوالي عشرين سنة على الأرجح (24 سنة في 1974)، وكان الكلام عن مرحلة ما بعد النفط من اهتمامات الدولة حيث تبنت حينها سياسة تنموية قائمة على التصنيع تحسبا لهذا الأمر، والتي لم يقدر لها النجاح الكامل، ومع التقدم التكنولوجي سمحت التقنيات الحديثة باكتشافات بترولية جديدة مما زاد في فترة السماح، وأصبحت تقدر بحوالي 23 سنة إضافية للبترول و65 سنة أخرى للغاز الطبيعي، ولكن الحقيقة الوحيدة والواضحة ومهما تأجلت، فإن سلعة البترول سائرة نحو الزوال والنضوب أي انتهاء الاحتياطي ووصول الإنتاج إلى "الصفر" كأي سلعة ناضبة ولو على المدى البعيد. (وقد تراجعت الاحتياطات فعلا في كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي. (انظر الجدول رقم (21) الصفحة 141). ولبّ القضية أن ذلك ما هو إلا تأجيل لصدور الحكم النهائي، والذي لابد أن تصل إليه الجزائر حتما يوما ما. ولذلك يجب استخدام هذه الثروة بعقلانية لإطالة عمر الاستهلاك بما يفي بحق الأجيال الحالية ويحفظ حقوق الأجيال المقبلة من هذه الثروة الطبيعية غير المتجددة.

1.3.IV - حاجة السوق الداخلية من الطاقة

لقد عرف استهلاك الطاقة في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية تطورا كبيرا، فقد بلغ إجمالي استهلاك الطاقة من المصادر المختلفة (بما فيها منتجات البترول والغاز الطبيعي وغاز البترول المميع والكهرباء وغيرها) إلى 20.53 مليون طن مكافئ بترول سنة 2002 ولم تكن تتعدى 5.4 مليون طن مكافئ بترول سنة 1976،[143] مع أنها تبقى دون استهلاك الفرد في الدول الأوربية بأربع مرات.[144]

ويرجع النمو المتزايد في استهلاك الطاقة بالجزائر إلى عوامل متعددة منها:

- التطور الاجتماعي، وتزايد استخدام الطاقة الكهربائية بوصول شبكات الكهرباء إلى أغلب المناطق الحضرية منها والريفية؛
- النمو الحضري (نمو المدن)، وتوسع السوق الاستهلاكية، مما أثر على الطلب الداخلي بزيادة استهلاك مشتقات البترول في مجال النقل، وكذلك الغاز الطبيعي والكهرباء لأغراض الاستعمال المنزلي؛
- النمو المطرد للسكان، وكانت الجزائر من الدول المعروفة بمعدلات النمو الديمغرافي العالية خلال هذه الفترة؛
- متطلبات النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات ومنها القطاع الزراعي الذي يعتمد على الطاقة الكهربائية ومشتقات البترول (الغازوال) لأغراض الري.

ا) حاجة السوق الداخلية من البترول الخام

وعن استهلاك البترول ومشتقاته خاصة، فقد عرف تطورا واضحا في الاستهلاك بسبب النمو السكاني وتطور حظيرة النقل بشكل كبير. والجدول التالي يبن لنا تطور الاستهلاك العام من كل المنتجات البترولية في السنوات الأخيرة.

جدول رقم(19): تطور الاستهلاك الكلي من المنتجات البترولية في الجزائر

الوحدة: مليون طن.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكمية	8.0	8.2	8.1	8.5	8.8	9.7	10.1	10.6	11.2

المصدر: ماضي بلقاسم، المرجع السابق ص.134.

ونود أن نشير إلى أن استهلاك السوق الداخلية سنة 2005 من المنتجات المكررة بلغت 249.9 ألف برميل يوميا من مجموع طاقة تكرير تقدر بـــ 462.2 ألف برميل يوميا،[145] بمعنى أن الجزائريين

[143] - H. NAIT-MOHAMED: La distribution du GPL en Algérie, In: revue NAFTAL NEWS, n° 1 juillet 2003, p. 22
[144] - Chems Eddine CHITOUR : Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030, OPU, 2003, p. 117.
[145] - OPEC: Annual Statistical Bulletin 2005 , http://www.opec.org, p. 31.

يستهلكون حاليا أكثر من **نصف** البترول **المكرر** (نسبة 54 %)، وما يزيد عن **سدس** إنتاج البترول **الخام** الكلي يقدر بـــ 11.2 مليون طن من مجموع إنتاج يصل إلى 63 مليون طن بما فيه حصة الشركاء الأجانب. ومن أنواع المشتقات المكررة الأكثر استهلاكا في السوق الجزائرية يأتي المازوت (الغازوال) بـــ 4.8 مليون طن سنويا، ثم من البنزين العادي 1.4 مليون طن، ومن البنزين الممتاز 460 ألف طن والبنزين دون رصاص 40 ألف طن، وتستورد الجزائر كميات من النفط الخام الثقيل لاستخراج مادة القار (الزفت) تقدر بـــ 356 ألف طن.

وقد تطور استهلاك المازوت (الغازوال) وأصبح يمثل مشكلة للجزائر في مواجهة الطلب المتزايد للسوق الداخلية التي تطور استهلاكها من 3.6 مليون طن سنة 2000 إلى 6.1 مليون طن سنة 2006، بنمو قدره 70 % ، ولم تعد المصافي الجزائرية الخمسة قادرة على تغطية الطلب، وستضطر الجزائر إلى اللجوء إلى استيراد ما مقداره 100 ألف طن سنة 2007 لمواجهة الطلب الوطني، حيث يبلغ استهلاك قطاع النقل وحده نسبة 49 %.[146] وهذا يعني أن الدولة ستقوم بتدعيم الواردات من النفط بسبب انخفاض سعر اللتر الواحد من المازوت المسوق بـــ 13.70 دينارا جزائريا في السوق الداخلية، بينما يبلغ سعره أضعاف ذلك في الخارج بأسعار البترول العالمية.

وبالرغم من تطور استهلاك الجزائر من مشتقات البترول، فإن المقارنة مع بعض الدول المصدرة للنفط وخاصة الخليجية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم السكان، توضح أن استهلاكها يبقى ضعيفا.

جدول رقم(20): مقارنة استهلاك بعض دول الأوبك من منتجات البترول المكررة.

الوحدة: ألف برميل يوميا.

البلاد	سنة 2000		سنة 2002		سنة 2004	
	السكان مليون نسمة	الاستهلاك ألف برميل/ي	السكان مليون نسمة	الاستهلاك ألف برميل/ي	السكان مليون نسمة	الاستهلاك ألف برميل/ي
الجزائر	30.6	187.7	31.4	203.7	32.1	232.9
اندونيسيا	205.8	996.4	211.1	1075.4	215.4	1143.7
العربية السعودية	20.9	937.0	22.0	1035.7	23.3	1187.2
الإمارات العربية	2.8	209.5	2.9	237.2	3.2	265.0
ليبيا	5.2	201.7	5.5	200.7	5.8	225.2
فنزويلا	24.3	491.9	25.2	470.0	26.2	466.1

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004,www.opec.org, pp. 9-29 du 25//12/2006

[146]- شكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم ، في تصريح له على هامش يوم دراسي حول هذه المشكلة بمقر الوزارة نقلتها وسائل الإعلام.

يمكن أن نلاحظ أن استهلاك الجزائر من مشتقات البترول المكررة منسوبا إلى حجم السكان مقارنة ببعض الدول كالسعودية والإمارات وليبيا ما يزال متواضعا، فالسعودية التي يقل حجم سكانها عن الجزائر بمقدار الثلث تستهلك أربعة أضعاف استهلاك الجزائر. وهذا معناه أنه لو وصل استهلاك الفرد الجزائري إلى مستوى استهلاك الفرد السعودي أو الإماراتي، فإن كل إنتاج الجزائر من البترول لسنة 2004 (البالغ 1311.4 مليون برميل يوميا) لا يكفي الاستهلاك المحلي، وهذا يحتم وضع إستراتيجية - ومن الآن- للمحافظة على ثروة البترول الخام لحاجة الاقتصاد مستقبلا، ووضع سياسة لترشيد الاستهلاك من البترول وتشجيع التحول نحو استعمال الغاز وخاصة في قطاع النقل (بما فيه الغاز الطبيعي)، وذلك بعد التحكم التقني الذي أصبح ممكنا جدا، مع وجود الشبكة الداخلية لتوصيل الغاز بين المدن مما يوفر نفقات النقل، بالإضافة إلى توفر احتياطي الغاز بكميات أفضل من البترول، دون إغفال تشجيع تطوير البحث والتعاون الدولي لترقية مصادر الطاقة الأخرى كإستراتيجية مستقبلية لا غنى عنها.

إن نمو الاستهلاك من مشتقات البترول بالوتيرة الحالية مع ضعف الاحتياطات، ستجد الجزائر نفسها في موقع المستورد لبعض أنواع المنتجات مثل المازوت بسبب تزايد حظيرة السيارات ومتطلبات الصناعة ومحدودية طاقة التكرير حاليا.

وبالرغم من أن الجزائر لا تعاني من نقص احتياطي الطاقة من مادة الغاز الطبيعي، إلا أن شبكة التوصيل لا تغطي كافة المناطق خاصة الريفية منها، وأن نسبة تغطية استخدامه في الاستهلاك المنزلي تصل إلى 34 %، في حين تصل التغطية بالطاقة الكهربائية إلى 96 %. ويقدر ما ينتج من الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز الطبيعي في الجزائر إلى 93 %، وهذا يؤكد أهمية الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة بحيث زاد استخدامه وتطور بشكل ملحوظ، فمن 199 ألف زبون سنة 1962 يستهلكون 26 مليونا متر مكعب، وصل العدد إلى 3.6 مليون زبون سنة 2004 يستهلكون 3.6 مليارا متر مكعب.[147]

ب) التسعير المزدوج للطاقة

تتبع الجزائر فيما يخص المحروقات أسلوب التسعير المزدوج، حيث تقوم بتزويد السوق المحلية وقطاعات الاقتصاد الوطني بحاجياتها من الطاقة بأسعار تقل كثيرا عن مثيلاتها في الأسواق العالمية، وبالتالي، ففي حالة فقدان الدولة سيطرتها على مرفق الإنتاج فإن ذلك سينعكس مباشرة على الأسعار محليا، لأن الشريك الأجنبي سيختار تصدير البترول للاستفادة من الأسعار العالمية، أو يفرض أسعارا محلية تعادل الأسعار في السوق الدولية.

ونرى أن طلب تحرير أسعار المنتجات البترولية في الآجال المتوسطة (5 سنوات للسوائل و10 سنوات للغاز)، يجب أن يكون ضمن إستراتيجية مدروسة بعناية وتدريجيا، لأن التحرير الكامل للأسعار سيترك آثارا اقتصادية واجتماعية واضحة تصيب قطاع النقل والفلاحة بالخصوص، وسيصيب بالتأكيد القدرة الشرائية للمواطن في ظل انخفاض سعر صرف الدينار ومستويات الدخول الحالية، على أساس أن

[147] -- La revue NOOR, revue trimestrielle du groupe SONELGAZ, Avril 2005, n° 1, P. 28.

متوسط أسعار البترول في الأسواق العالمية نهاية سنة 2005 يقدر بـــ 54.64 دولارا لبرميل النفط الجزائري، ومتوسط سعر صرف الدينار هو 73.3 دينارا للدولار لنفس السنة، وهذا يعني أن اللتر الواحد من البترول الخام يساوي تقريبا 25 دينارا (البرميل = 158.9 لترا) دون حساب تكاليف التكرير والتوزيع والضرائب وغيرها، مما سيضاعف سعره على الأقل في السوق الداخلية، وهو مالا يستطيع المواطن تحمله حاليا، وسيزداد الحال سوءا بعد أن ارتفع سعر البترول عالميا عن هذا الرقم المذكور بكثير.

4.IV - مخاطر أخرى قائمة.

إن نمو الإنتاج بالشراكة العالمية خاصة من البترول الخام، كما أشرنا، يجعل سلطة اتخاذ القرار تنتقل ولو بطريقة غير مباشرة من يد البلاد إلى يد المؤسسات العالمية، وانتقال الحقوق من يد المالك القانوني إلى يد المالك الفعلي وهي الشركات الضخمة من خلال سيطرتها على حقول البترول، كما أن تواجد الشركات العالمية محليا له تأثيرات أخرى تختلف درجاتها وأهميتها، فبالإضافة إلى ما أشرنا إليه من أخطار كاحتمال فقدان رقابة الدولة على المحروقات، وخطر استنزاف الثروة النفطية، وحاجة السوق المحلية مع نقص محتمل من البترول، فإن هناك مخاطر أخرى في هذا المجال لا يمكن إغفالها، نشير إلى أهمها فيما يلي :

1) - نزيف في الكفاءات

رغم غياب الإحصائيات الرسمية عن عدد العمال الذين غادروا المؤسسة نحو الشركات الأجنبية، فإن هناك نزيف في الكفاءات وهروب الإطارات من مؤسسة سونطراك نحو الشركات الأجنبية بسبب الإغراءات المادية، ونعني منها موضوع الأجر بالخصوص، حيث تمنح لها أجورا أعلى بأربع مرات أو أكثر من الأجر الذي تتقاضاه لدى شركة سونطراك، مع العلم أن عمال شركة سونطراك وإطاراتها هم الأفضل من حيث الأجر على المستوى الوطني وفي جميع القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

إن موضوع استقطاب الكفاءات لا تقوم به المؤسسات الأجنبية العاملة بالجزائر فقط، وإنما يتعدى إلى الشركات العالمية بالخارج (الشركات العاملة بالخليج العربي بالخصوص)، وأصبح موضوع استقطاب الخبرات يثير الكثير من المخاوف، فيكفي أن نشير حسب مصلحة التوظيف بسونطراك أنه في خلال 2006 غادر المؤسسة 610 إطارا منهم 78 متخصصا في التنقيب (Forage). وقد يبدو هذا العدد قليل بالمقارنة مع عدد عمال شركة سونطراك، لكن نظرا للخبرة المكتسبة والتكوين فهو رقم مهم، إذ يلزم 10 سنوات على الأقل من أجل تكوين إطار كفء في هذا التخصص، وعليه يصبح هذا المشكل مقلقا حقا لشركة سونطراك التي تسعى إلى دراسة البدائل كإعادة النظر في شبكات الأجور للعمالة المختصة والفنية مع تقديم مزايا مادية مختلفة كالسكن وغيره لوقف هذا النزيف.

إن استقطاب الإطارات من الشركات ومؤسسات الدولة لا يخص شركة سونطراك وحدها ولا الجزائر وإنما يدخل ضمن مشكل عالمي ما فتئ يتفاقم، وهو موضوع هجرة الأدمغة من البلدان النامية نحو الدول الصناعية (أو الغنية) وشركاتها الكبرى.

2)- التهديد الخارجي

في ظروف معينة يتحول النفط الخام من سلاح يستخدمه أصحابه لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية إلى سلاح مسلَّط على مصالحهم وهو في أيديهم، بسبب تداخل المصالح الاقتصادية والمصالح السياسة للدول الكبرى العالمية. يقول سمير أمين في هذا الخصوص << .. **لا يمكن اليوم التفريق - ولا فيما مضى – بين الاقتصاد والسياسة أو بين "السوق" وسلطة الدولة بما فيها العسكرية وذلك على الرغم من الخطاب الأيديولوجي السائد...>>**.[148]

ففي إطار التكامل للاقتصاد العالمي أو "العولمة الاقتصادية" فإن اختيار فتح الأسواق والقبول بقوانينها المسيرة يجعلها في أغلب الأوقات غير قابلة للتراجع، فكيف إذا تعلق الأمر بفتح حقول النفط للشركات المعددة الجنسيات لأن هذه الشركات، وهي في أغلبها أمريكية، لها من النفوذ السياسي ما يجعل المساس بمصالحها هو مساس بمصالح وأمن أمريكا، وأن تواجدها هو تواجد لأمريكا نفسها بسبب تداخل الأوساط السياسية بالأوساط البترولية فيها أكثر من أي بلاد أخرى في العالم، وهي لا تتوانى في التدخل لصالح هذه الشركات بكل ما أوتيت من ثقل سياسي وعسكري، وبذلك يجعل التراجع عن الخطوات المتخذة -بعد تمكين الشركات العالمية من حقوق في مجال البترول- لا يتم دون مخاطرة، وخاصة في ظل القطب الأحادي الحالي، خلافا لما كانت عليه الأمور في السبعينات وعهد التأميم.

كما أن النفط، زيادة على أهميته الإستراتيجية والسياسية، فهو أكثر الأنشطة الاقتصادية المربحة والمدرة للأموال من أي نشاط آخر وأقلها خطورة نسبيا، وفي مرفق البترول الخام خاصة، وسيستمر هذا الوضع لعقود مقبلة، مما يجعل الصراع من أجل السيطرة على منابع النفط وضمان استمرار تدفقه من أولويات وإستراتيجيات الدول الكبرى.

3) - إضعاف دور الأوبك

لقد جاءت الانتقادات لمشروع قانون المحروقات الذي يهدف إلى تحريره الكامل للشركات الأجنبية على أنه يرهن فعليا مستقبل الثروة الاقتصادية الأساسية للبلاد، لأنه سيخفض بشكل واضح إنتاج شركة سونطراك ومن حصتها من السوق مستقبلا، وبالتالي من رقم أعمالها وأرباحها، كما أنه لن يعود في مقدور الجزائر التحكم في كميات الإنتاج أو الالتزام بقرارات منظمة الأوبك في توزيع الحصص، مما سينعكس سلبا على هذه المنظمة التي دافعت في السابق على حقوق أعضائها، وكانت سندا حقيقيا للدول

[148]- سمير أمين وآخرون: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة. مركز الدراسات العربية، يوليو 2004، بيروت، لبنان، ص. 19 .

المصدرة في مواجهة الشركات العالمية.

في الظروف الحالية من تزايد الطلب العالمي على البترول، فليس هناك من تأثير واضح على سياسة الأوبك في توزيع الحصص المقررة، لأن أغلب دول الأعضاء تنتج بطاقتها القصوى، ولكن في حالة تراجع الطلب، فإن الجزائر ستجد نفسها - في حالة تحرير قطاع النفط وفقدان مراقبتها القانونية والفعلية على النشاط البترولي- مضطرة إما لتجاوز حصتها من الإنتاج مما سيؤثر على مستوى الأسعار وعلى سياسة منظمة الأوبك، أو تقلل من حصتها من الإنتاج لصالح حصص الشركاء الأجانب، مما سيفقدها جزءا هاما من حصتها في الأسواق العالمية ويؤثر بالتالي على عوائده النفطية.

خاتمة الفصل الثالث.

إن التحولات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم، كان لها وقعها على السياسة الجزائرية تمثلت في قرار التوجه نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام المبادرة الفردية وخاصة الاستثمار الأجنبي، وظهر أثرها جليا على قطاع المحروقات أكثر من غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وذلك بسبب الريع العالي الذي توفره صناعة النفط والبعد الاستراتيجي للمحروقات، وحاجة الشركات العالمية لتجديد احتياطاتها من النفط تحسبا للمستقبل، رغم ما أثارته التوجهات الجديدة من تباين في الآراء واختلاف وجهات النظر داخل الوطن.

لقد استطاعت الشركات البترولية الأجنبية التي دخلت مجال الاستثمار في الجزائر مستفيدة من قوانين المحروقات وتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تظل أجورها دون المستويات الدولية، وكذلك بعض المزايا الضريبية، من تحقيق نتائج إيجابية واضحة مكنت الجزائر من رفع قدراتها البترولية والغازية، سواء من حيث الاحتياطي أو مستويات الإنتاج والصادرات في مدة قصيرة نسبيا، وعززت مكانة شركة سونطراك من أن تحتل مركزا متقدما ضمن الشركات البترولية الكبرى على المستوى العالمي.

إن الاستثمار الأجنبي إذا لم يمس كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، واقتصر دوره على تنمية الموارد النفطية فقط دون غيرها، لن يخرج الاقتصاد الجزائري عن الصورة النمطية كونه اقتصاد ريعي، بل سيعمق التبعية لمنتوج وحيد دون أن يحدث التغيير الاقتصادي الاجتماعي المأمول، وقد تبين لنا بوضوح في الفصل الثاني تبعية الاقتصاد الجزائري للعائدات النفطية، وأن نمو هذه العائدات لم يؤد إلى تحقيق تنمية شاملة، بل ظهرت هشاشتها بعد الصدمة البترولية المضادة المتمثلة في الهبوط الحاد لأسعار النفط وما نتج عنها من أثار سلبية على الجزائر.

إن الطلب العالمي على الطاقة في نمو مستمر وخاصة على النفط (البترول والغاز)، بسبب النمو الاقتصادي العالمي وحاجات الصناعة لمشتقاته، ولذلك فإن العلاقات مع الرأسمال النفطي الدولي ستستمر، وخاصة في ظل الأسعار العالية والأرباح المتراكمة ودورها الحاسم في جذب الشركات العالمية، ولذلك

فمن مصلحة الجزائر أن تبقي الحلقات العليا من النشاط البترولي تحت رقابة الدولة، وتتخذ كافة التدابير من أجل حفاظ وصيانة الموارد الطبيعية الناضبة للبلاد، وخاصة من البترول الخام، الضروري لتلبية حاجة السوق الوطنية المتنامية.

إن الاحتياطات العالمية والطلب المستقبلي من مختلف المصادر الطاقوية وتطورها ومدى كفايتها، والطاقات البديلة المحتملة للبترول والغاز هي ما يشكل التحديات الحقيقية لمستقبل النفط على المستوى العالمي وانعكاساتها على صناعة المحروقات للدول المنتجة /المصدرة ومنها الجزائر، هذه التحولات المستقبلية وآثارها هي ما سنحاول توضيحه في الفصل اللاحق من هذا البحث.

الفصل الرابع

تحـــــديات المستـــــقبل

I - إمكانات العالم الطاقوية ومستقبلها

لدراسة مستقبل الطاقة ينبغي أن نشير إلى العوامل الأساسية التي تؤثر في تطورها وهي: احتياطات العالم من المصادر المختلفة، الطلب العالمي الذي يقتضيه النمو الاقتصاد ومستويات الاستهلاك وكذا الطاقات البديلة ومدى تأثيرها في الطلب على المحروقات من البترول والغاز خاصة.

إن السبب في تعرضنا للاحتياطات والاستهلاك العالمي لمختلف مصادر الطاقة مع أن موضوع البحث يتناول بالدراسة مستقبل المحروقات الجزائرية أي على المستوى المحلي، هو أن الجزائر كما هو واضح ليست فقط دولة منتجة للمحروقات إنما هي - وهو الأهم- دولة مصدرة كليا للمحروقات، أي أن أغلب الإنتاج الجزائري منها موجه للتصدير ومن أجل السوق الخارجية، وبالتالي فهي تتأثر بالتحولات العالمية التي تصيب مكونات الطلب العالمي مستقبلا. هذه التحولات سيكون لها انعكاساتها المباشرة، الإيجابية أو السلبية على تطور القطاع البترولي في الجزائر.

إن مستقبل العالم الطاقوي من النفط تتحكم فيه عوامل أساسية تتمثل في التالي:

ا - حجم الاحتياطات المتوفرة أو المخزون العالمي، وأماكن الإنتاج الرئيسية وتكاليف استغلالها. مع العلم أن تحديد حجم هذه الاحتياطات لا يشكل اتفاقا واحدا لدى الهيئات ومراكز البحث المتخصصة في شؤون الطاقة، حيث يتحكم فيه القدرات التقنية التكنولوجية ومدى شمولية المسح الجيولوجي وطرق تقدير المخزون، ومعرفة كل الخصائص التقنية المتعلقة بالحقول المكتشفة ومناطق الاستكشاف، بالإضافة إلى تأثير العوامل السياسية في الإعلان عن الاحتياطي المتوفر في كل دولة؛

ب - حجم الطلب، أي الاستهلاك العالمي الذي تقتضيه التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والنمو الديمغرافي وهي العناصر التي تكون حجم الطلب العالمي من أي نوع من أنواع الطاقة؛

ج - الطاقات البديلة المحتملة، ومستوى تطويرها التقني وتكاليف إنتاجها، مقارنة بتكاليف إنتاج المحروقات، ومدى اتساع مجالات استخداماتها لإحلالها كمصادر جديدة بديلة عن البترول والغاز.

1.I - البتـــرول الخام.

عند الكلام عن الطاقة، فأول ما يتبادر إلى الذهن هو البترول الخام، لأن البترول ظل ولمدة طويلة - وتأكد بعد الحرب العالمية الثانية خاصة - يمثل المنتوج الطاقوي الأساسي والحيوي اللازم لتلبية حاجات العالم الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فهو لا يزال يحظى بالدراسة والاهتمام ليس فقط من جانب الإنتاج والتسويق والعوامل المتحكمة فيهما، وإنما أيضا من حيث الاحتياطات التي يمتلكها العالم ومناطق الإنتاج الرئيسية، لأنها هي التي تفرض الاستراتيجيات البديلة لكل دولة وسياساتها الطاقوية مستقبلا.

إن الاحتياطات التي كانت متوفرة في السبعينات قد تم تجاوزها الآن وذلك يرجع لأسباب منها:

- الاحتياطات الجديدة جاءت نتيجة توفر تقنيات متطورة للاستكشاف وتقنيات الحفر واتساع رقعة وأماكن الاستكشاف، لتشمل دولا جديدة منها دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول وسط وغرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها، بالإضافة إلى استكشاف الأماكن الوعرة والبعيدة كالمناطق القطبية وأعالي البحار، مما وفّر حجما احتياطيا إضافيا. (تجب الإشارة في هذا السياق إلى اكتشاف هام للبترول بداية نوفمبر2007 في البرازيل في عرض البحر (off shore)، تقدر كمياته ما بين 5 و8 مليار برميل، مما يرفع احتياطيات البرازيل بنسبة 40 إلى 60 % وقد يجعل منها دولة مصدرة للبترول)؛*

- التقنيات الحديثة سمحت أيضا باسترجاع (Récupération) كميات هامة من الحقول القديمة، وهو ما لم يكن ممكنا قبل عقود قليلة، حيث زادت هذه التقنيات من حجم البترول المتوفر في السوق الدولية.

وللوقوف على حجم الاحتياطات العالمية من البترول وتطورها نورد الجدول التالي حسب أهم المناطق ونسبتها من الاحتياطي العالمي في سنوات مختلفة ما بين 1986 إلى 2006.

جدول رقم (21): تطور احتياطات العالم من البترول الخام حسب المناطق وحجم الاستهلاك اليومي

احتياطات البترول الخام	احتياط نهاية 1986 مليار برميل	احتياط نهاية 1996 مليار برميل	احتياط نهاية 2006 مليار برميل	نسبة إلى احتياطي العالم %
مجموع شمال أمريكا	101.6	89.3	59.9	% 5.0
مجموع أمريكا الجنوبية	64.6	90.8	103.5	% 8.6
مجمع أوربا وأوراسيا	76.8	82.6	144.4	% 12.0
مجموع الشرق الأوسط	536.7	672.2	742.7	% 61.5
مجموع آسيا باسفيك	39.7	39.2	40.5	% 3.4
مجموع أفريقيا	58.0	74.9	117.2	% 9.7
منها - الجزائر	*8.8*	*10.8*	*12.3*	*% 1*
مجموع احتياطي العالم	**877.4**	**1049.0**	**1208.2**	**% 100**
- دول الأوبك(12)	644.4	806.5	914.6	% 75.7
- الدول الصناعية OECD	119.3	112.9	79.8	% 6.6
- الإتحاد الأوربي (27)	9.2	8.5	7.1	% 0.6
مجموع استهلاك العالم: (مليون برميل/ يوميا)	**61.6**	**71.5**	**83.7**	**% 100**

Source: British petroleum, http:/www.bp.com/statistical review full report 2007. (25/05/2007)

* - وبعد هذا الاكتشاف مباشرة قررت الحكومة البرازيلية إلغاء 41 إعلانا عن مناقصات عالمية في مناطق الاكتشاف الجديدة بدعوة "**حماية المصلحة العامة للبلاد**"، وهذا ما يؤكد عزم جميع الدول في السيطرة على ثرواتها النفطية.

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- تطور حجم الاحتياطات العالمية بنسبة 38 % خلال عقدين من الزمن. فمن 877.4 مليار برميل سنة 1986 ارتفعت إلى 1208.2 مليار برميل سنة 2006؛

- نمو الاستهلاك أيضا بنسبة 36 % خلال نفس الفترة من 61.6 مليون برميل يوميا حيث وصل إلى 83.7 مليون ب/ي، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـــ 1.5 % تقريبا؛

- تملك دول الأوبك ما يزيد عن ¾ احتياطي البترول العالمي، بحجم يقدر بـــ 914.6 مليار برميل في سنة 2006، وبنسبة تصل إلى 75.7 %، كما تملك منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر أهم مناطق إنتاج البترول ما يقارب ثلثي الاحتياطات العالمية لنفس السنة؛

- أما الملاحظة الأساسية والهامة فهي تراجع احتياطيات أمريكا الشمالية إلى النصف تقريبا من 101.9 مليار برميل سنة 1986 إلى 56.6 مليار برميل سنة 2006، كما تراجعت احتياطات الاتحاد الأوربي بنسبة 23 % تقريبا أيضا، وهما المنطقتان الأكثر استهلاكا للبترول في العالم؛

- احتياطي الجزائر من البترول حافظ على نفس النسبة التي لا تتجاوز 1 % فقط من احتياطي العالم خلال نفس الفترات المذكورة في الجدول.

وبالرغم من الاحتياطات الأكيدة الموجودة في العالم والتي بإمكانها تلبية الطلب العالمي حاليا، إلا أن مستقبل العالم من البترول يشكل قلقا بعد معاينة تراجع الإنتاج في مناطق البترول القديمة، موازاة مع تنامي الطلب بشكل متسارع وخاصة في بعض الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية.

وإذا ما استمر الاستهلاك العالمي بالوتيرة الحالية وثبات كمية الاحتياطات فإن البترول سينضب خلال 40 عاما تقريبا (قسمة الاحتياط العالمي الحالي على الاستهلاك اليومي العالمي الحالي). ومع أن نسبة الزيادة في الاستهلاك العالمية من سنة 2005 إلى سنة 2006 ضئيلة (0.7 %) وأهمها كان في مناطق آسيا بسبب نمو استهلاك الصين بنسبة 6.7 % واستهلاك أمريكا اللاتينية بنسبة 2.9 %. (انظر الملحق رقم 4. ص.191)

ا - الطلب على البترول يبقى مرتفعا

إن حجم الاحتياطيات العالمية وحجم الاستهلاك العالمي لا تعطينا صورة واضحة عن مستقبل البترول، والمجالات التي يحظى فيه بميزة تنافسية بين مصادر الطاقة الأخرى، إلا إذا توفرت معطيات عن معدلات النمو الاقتصادية المتوقعة التي سيكون لها تأثيرها المباشر على الطلب العالمي، سواء في الدول المتقدمة التي تمثل أكبر المجموعات استهلاكا للطاقة، أو في الدول المتحولة اقتصاديا التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات كبيرة.

وحول هذا المؤشر، يتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل متوسط يبلغ 3.4 % لدى كل المجموعات الجيو-سياسية الدولية خلال عشرية 2000-2010 وبمعدل 3.3 % خلال عشرية 2010-2020، غير أن المجموعات تختلف فيما بينها من حيث سرعة النمو الاقتصادي المتوقع، فالصين ستعرف أعلى معدلات النمو (بين 5.3 و 6.4 %)، وستكون نسبة النمو متوسطة (4.0 %) في دول الأوبك والدول النامية وبطيئة نسبيا في منطقة الباسفيك (2.5 %)، وستكون في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (بين 2.3 % و 2.0 %)، كما هي موضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم (22): توقعات النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 1998 – 2020

المنطقة	1998 2000	2000 2010	2010 2020
دول OCED	2.9 %	2.3 %	2.0 %
دول الأوبك	2.5 %	4.0 %	4.0 %
الدول النامية الأخرى	3.8 %	4.3 %	4.3 %
دول باسفيك والمحيط الهندي	1.1 %	2.5 %	2.5 %
الصين	7.4%	6.3 %	5.3 %
متوسط إجمالي العالم	**3.5 %**	**3.4 %**	**3.3 %**

المصدر: إبراهيم عبد الحميد إسماعيل، تطورات أسعار النفط في السوق العالمية، ص.101. نقلا عن: بلقاسم ماضي، المرجع السابق، ص. 154.

إن معدلات نمو الاقتصاد العالمي المتوقعة خلال العقدين من 2000 إلى 2020 ستفوق معدلات نمو العرض من البترول، مما يعني شدة الطلب العالمي على منتجات البترول مستقبلا، خاصة في الدول النامية والدول المتحولة اقتصاديا، وهي ذات معدلات نمو اقتصادية متزايدة وكثافة سكانية عالية، وسيكون لها الدور الكبير في إبقاء الطلب على البترول متزايدا.

هذه المعطيات عن معدلات النمو الاقتصادي لدى مختلف المجموعات الجيو-سياسية العالمية، مع النمو الديمغرافي وحاجات الاستهلاك التي يفرضها التطور الاجتماعي، تعتبر مؤشرات أساسية للجهات والمراكز المتخصصة في تقدير الطلب على البترول والطاقة عموما، التي تتفق كلها على أن هناك استمرار وتزايد أكيد في الطلب العالمي على البترول مستقبلا، وإن كانت هذه المراكز تختلف فيما بينها في تحديد كميات الطلب المتوقعة خلال العشرية المقبلة، أي إلى غاية سنة 2020، وهو ما يمكن أن نلاحظه في البيانات التالية.

جدول رقم (23): الطلب المتوقع على البترول وفقا لبعض التقديرات

الوحدة: مليون برميل يوميا.

السنة / جهة التقدير	2000	2010	2020
1 تقديرات منظمة الأوبك OPEC	75.8	89.4	107
2 تقديرات Annual Energy Outlook	76	94.6	118
3 تقديرات World Energy Outlook	74.5	95.8	114.7

المصدر: عاطف حلبي, النفط العربي، منشورات زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، ص. 69.

نقلا عن : بلقاسم ماضي ، المرجع السابق، ص. 164.

جهات التقدير الثلاث المبينة في الجدول، تتوقع نموا في الطلب العالمي على البترول إلى آفاق 2020 وإن كان تختلف فيما بينها، فحيث تتوقع Annual Energy Outlook أن يزيد الطلب العالمي من البترول، الذي كان بحدود 76 مليون برميل يوميا نهاية 2000 سيرتفع إلى 94.6 مليون برميل سنة 2010، ثم إلى 118 ب/ي سنة 2020، وهي أعلى التقديرات. وتقدره جهة World Energy Outlook سنة 2020 بـــ 114.7 مليون برميل بينما تقديرات الأوبك للطلب العالمي سنة 2020 فستكون بحدود 107 مليون برميل يوميا فقط. ويتوقع أن تكون منطقة شرق آسيا هي محور النمو في الطلب، بحيث ستستحوذ على ثلثي هذه الزيادة، بسبب ما تعرفه اقتصاديات هذه الدول من معدلات نمو ملحوظة.

ب - أسباب توسع الطلب على البترول

إن البترول الخام من أقل مصادر الطاقة الأحفورية المتوفرة حاليا من حيث الاحتياطات المؤكدة (حوالي 40 سنة من الاستهلاك)، مع أن هناك احتياطات من البترول غير التقليدي أو غير الاعتيادي (Non-conventionnel)، لكن تكاليف استغلالها بكميات تجارية وتنافسية بدون شك جد مرتفعة، مع العلم أن تكاليف الاستكشاف بالنسبة للبترول التقليدي نفسه زادت بنسبة 70 % خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بسبب استنفاذ مناطق الاستكشافات التقليدية المعروفة. إن مدة الاستهلاك المتوقعة تعتبر قصيرة نسبيا بالنظر إلى الفترة السابقة من سنوات استهلاك البترول التي فاقت 150 سنة منذ بداية الإنتاج والاستغلال الاقتصادي للبترول (من منتصف القرن التاسع عشر).

بالرغم من أن هناك أسباب مختلفة في التأثير المباشر على الطلب من البترول، لكن توسع الاستهلاك من هذه المادة الحيوية تعود إلى عاملين رئيسيين وهما:

1) استخدامه الواسع في **مجال النقل**، فعلى سبيل المثال تتوقع الحكومة الصينية أن يزيد عدد السيارات في طرقاتها إلى أن يصل إلى سبعة أمثاله، حتى يصل إلى 140 مليون سيارة بحلول 2020، ثم يرتفع العدد إلى أن يبلغ 150 سيارة لكل 1000 شخص، بمعنى أن حجم سكان الصين الذي يفوق المليار ومائتي مليون نسمة سيرفع عدد السيارات التي ستسير في طرقاتها يصل إلى 180 مليون سيارة، ومع ذلك يبقى معدلا متواضعا مقارنة بـــ 500 سيارة لكل 1000 شخص في أوربا الغربية، و900 سيارة لكل 1000 شخص في الولايات المتحدة.[149] وهاتان المنطقتان تشملان على حوالي 800 مليون نسمة، وبالتالي فإن حجم ما يطلبه مجال النقل من البترول مرتفع جدا.

إن البحث عن الطاقة البديلة في مجال النقل البري أو الجوي، حيث تلعب مشتقات البترول الدور الأساسي من بين كل أنواع الطاقة، غير ممكن في المستقل المنظور، وذلك لأسباب تقنية تتعلق بصناعة وسائل النقل ذاتها، إذ أنه ما لم تحدث ثورة تقنية في مجال وسائل النقل بإمكانها استخدام طاقة بديلة وواسعة الانتشار، فإن مركز البترول سيبقى يحظى بالأولوية ولفترة طويلة بين مصادر الطاقة الأخرى، وحتى لو قدر لهذه الثورة التقنية النجاح، فإن حظيرة السيارات والطائرات ستستغرق وقتا طويلا لكي تستطيع تلك التقنية إنهاء اعتمادها على مشتقات البترول وإخراجها من السوق.

كما أن النمو الاقتصادي-الاجتماعي والنمو الديمغرافي المطرد وتحضّر السكان في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية مثل الهند، الصين، مصر ودول شمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية، سيؤدي إلى زيادة أكيدة في مبيعات السيارات، بسبب انخفاض أسعارها نتيجة التطور التكنولوجي في صناعتها، وتحسن مستويات الدخول، والتسهيلات الممنوحة للأفراد لاقتناء السيارات بطرق أيسر من ذي قبل.

يجب أن لا نغفل أن حركة النقل الجوي الذي يعتمد كليا وحصريا على مشتقات البترول تنمو بسرعة تفوق سرعة نمو كل وسائل النقل الأخرى. وهذا في رأيي يرجع لأسباب هي:

- زيادة حركة الأفراد المسافرين جوا، سواء لأغراض الأعمال أو السياحة عبر العالم؛

_ الرغبة في سرعة التنقل التي يتطلبها العصر، حيث أصبحت الطائرة أفضل وسيلة للسفر بين الدول في الوقت الحاضر؛

- التطور التكنولوجي جعل التنقل جوا حاليا أكثر أمانا وأكثر راحة من ذي قبل.

2) زيادة الطلب على البترول يعود من جهة ثانية **لحاجات التصنيع** واستخدام منتجاته المتعددة كسلع وسيطة، مثل صناعات البلاستيك والنايلون والمطاط الصناعي وغيرها، وتعتبر الدول الآسيوية وخاصة الصين وتايوان وكوريا من البلدان التي تتطور فيها هذه الصناعات، واستطاعت منتجاتها غزو الأسواق العالمية. ويكفي أن نلقي نظرة على أسواقنا، كي نلاحظ المنتجات الآسيوية التي لا تحصى من

[149]- ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط، المرجع السابق، ص. 35

الأحذية والأقمشة والعجلات المطاطية والأثاث ومختلف اللعب، وهي منتجات تدخل في صناعتها جميعا مشتقات البترول بنسبة عالية.

من أجل التوفيق بين زيادة الطلب لتلبية حاجات النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين الندرة النسبية المتوقعة من البترول مستقبلا، أي إطالة عمر الاستهلاك من البترول، فإن العقلانية الاقتصادية تحتم اتخاذ إجراءات ترشيد الاستهلاك لدى جميع الدول من جهة، وفرض أسعار مرتفعة للبترول من جهة ثانية، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- الدفاع عن أسعار مرتفعة للبترول يسمح باستغلال مناطق احتياطات البترول ذات التكاليف المرتفعة، ويجعلها أكثر مردودية، ويسمح أيضا باسترجاع كميات إضافية من البترول من الآبار القديمة أو قيد الاستغلال؛

- يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة من عائدات النفط من أجل إنجاح مهام الاستكشاف والاستغلال لمناطق جديدة للبترول، وترقية البحوث في نهاية المطاف لغرض توفير طاقة بديلة قادرة على الإحلال محل البترول بعد تراجع إنتاجه ونضوبه؛

- ترشيد الاستهلاك سواء في الدول المتقدمة وهي الأكثر استهلاكا للبترول أو في الدول المنتجة التي يتزايد بها الاستهلاك التبذيري، بسبب الاستفادة من أسعار مشتقات البترول الرخيصة والمدعمة.

ج - **نقطة الانحدار في مجال البترول**

تعمل جمعية آسبو ASPO* ، وهي هيئة تضم مختصين من 14 بلدا على دراسة قمة الإنتاج أو نقطة النهاية العظمى لمنحنى استغلال للمحروقات " Pic pétrolier "، سواء بالنسبة للبئر الواحد أو لمجموع حقول النفط لدولة واحدة أو لمجموع حقول النفط العالمية، وهي النقطة العظمى التي عندها يكون فيها نصف احتياطي البترول العالمي (أو للدولة الواحدة) قد تم إنتاجه واستهلاكه، ثم سيتبعه بعد ذلك الانحدار في الاحتياطي وتناقص الكميات المتبقية بنسب متسارعة. وترى هذه الجمعية أن قمة الإنتاج " البيك Pic " على المستوى العالمي بالنسبة للبترول ستكون في2005 (إلى سنة 2010 إذا أضيف إليه البترول غير التقليدي)، وبالنسبة للغاز فستكون في حدود سنة 2020،[150] ولذلك وجب أخذ التدابير اللازمة والاستعداد والبحث عن مصادر الطاقة البديلة للبترول.

في عام 1956 تنبأ العالم ماريون ك. هوبرت M. K. HUBBERT- الذي ينسب إليه منحنى هوبرت المتعلق بقمة الإنتاج- أن البترول الأمريكي سيصل إلى نهايته العظمى في حدود سنة 1970 وقد صدقت تقديراته، إذ أخذ الإنتاج الأمريكي من البترول في التراجع فعلا منذ 1971، وهو مستمر في التراجع إلى

---

* ASPO : (*Association for the Study of Peak Oil and Gas)*

[150]- www, http://fr.wikipedia.org/Pic pétrolier, différents types de réserves.

أن يصل إلى النضوب النهائي بحدود سنة 2050، كما نلاحظه في الجدول أدناه.

جدول رقم (24): يوضح نقطة النهاية العظمى والإنتاج اليومي من البترول

الوحدة: مليون برميل يوميا

المنطقة.	2005	2010	2015	2020	2050	مجموع الإحتياط* مليار برميل	سنة النهاية العظمى Pic
البترول التقليدي (الاعتيادي) Pétrole conventionnel							
الولايات المتحدة	3.6	2.8	2.2	1.7	0.4	200	**1971**
أوربا	5.2	3.6	2.5	1.7	0.2	75	**2000**
روسيا	9.2	8.4	6.8	5.5	1.5	220	**1987**
الشرق الأوسط	20	20	20	20	11	680	**1974**
باقي العالم	29	26	22	18	07	675	**2005**
المجموع	**67**	**60.8**	**53.5**	**46.9**	**21.1**	**1850**	**2005**
البترول غير التقليدي(غير الاعتيادي) Pétrole non-conventionnel							
كل الأنواع	**13**	**19**	**26**	**23**	**16**	**600**	2011/ 2035
مجموع العالم	**80**	**79.8**	**79.5**	**69.9**	**37.1**	**2450**	**2010**

Source : Pic pétrolier, types des réserves en News lettres de ASPO, www, http://fr.wikipedia.org// Mars2006.

من المؤكد أن قمة الإنتاج وبداية الانحدار أمر لا مفر منه، غير أنه من الصعوبة توقع قمة الإنتاج **بدقة** في أي منطقة من العالم، وذلك بسبب تأثير عوامل متعددة منها:

- سياسات ترشيد الاستهلاك التي تتبعها الدول على المستوى العالمي، سواء بسبب ارتفاع أسعار البترول أو بسبب الضغوط الدولية الداعية إلى التقليل من استهلاك الطاقة الأحفورية لدرء أخطار التلوث؛
- درجة التحضر وتحسن المستوى الاجتماعي، وانتشار وسائل النقل البري والجوي، ودرجة استهلاكها لمشتقات البترول؛
- معدلات النمو الاقتصادي ودرجة اعتماد الهيكل الصناعي على منتجات البترول؛
- مستوى التحكم التقني لتطوير وتوفير الطاقات البديلة للبترول مستقبلا.

*- مجموع الاحتياطات المكتشفة و الموجودة قيد الاستغلال أو التي كانت موجودة سابقا وتم استغلالها.

هذه العوامل قد تساعد على سرعة الوصول إلى قمة إنتاج البترول أو تؤخرها إلى سنوات لاحقة، غير أن قمة الإنتاج آتية، وأن البحث عن البدائل الممكنة في المدى المتوسط والبعيد بات أمرا حتميا، سواء بالنسبة للدول المصدرة وذلك للتحضير لعهد ما بعد البترول، أو بالنسبة للدول المستهلكة لمواجهة متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية من الطاقة.

2.I - الغـــاز الطبيعي

تأخر الغاز الطبيعي عن البترول في الاستعمال، وعند ظهوره في الأسواق كانت قيمته تتحدد على أساس المواد البترولية التي جاء ليحل محلها. ومن حيث الأهمية، فقد ظهرت نجاعته في الميدان وأصبح يحظى باستعمالات واسعة في إنتاج الكهرباء والاستعمال المنزلي، واقتحم الميادين التي كانت في السابق حكرا على البترول.

ورغم التكاليف العالية التي تتطلبها الاستثمارات في قطاع الغاز خاصة في الحلقات الأدنى (المصب) كإقامة مصانع تمييع الغاز أو النقل البحري في الدول المنتجة المصدرة، وإقامة منشئات لإعادة تغويزه (Ré-gazification) في الدول المستقبلة أي المستهلكة للغاز، وهذا يطلب استثمارات كبيرة، إلا أن الارتفاع الكبير في أسعار البترول الخام وزيادة حاجة العالم من الطاقة، تحول جزء من الطلب العالمي من البترول والفحم نحو الغاز الطبيعي، يضاف إلى ذلك مزاياه الإيكولوجية مقارنة بغيره من مصادر الوقود الأحفوري، لأن مخلفاته من الكبريت ضعيفة جدا، وكذلك انبعاثاته من الغاز الكربوني تظل أقل من تلك التي يطلقها الفحم والبترول.

هذا التوجه نحو الغاز الطبيعي يحتم معرفة احتياطات العالم المتوفرة، ومدى مقدرة الغاز في تلبية الطلب العالمي من الطاقة مستقبلا، بالإضافة إلى ضرورة معرفة مناطق إنتاجه الرئيسية، لما لهذه العناصر من أهمية اقتصادية وجيو-سياسية.

الجدول التالي يبين احتياطات العالم من الغاز الطبيعي وتطورها خلال عشريتين، وتوزيع هذه الاحتياطات حسب المناطق، وكذلك تطور الاستهلاك العالمي الإجمالي.

جدول رقم (25): تطور احتياطات من العالم الغاز الطبيعي حسب المناطق وحجم الاستهلاك السنوي

احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة	1986 تريليون متر مكعب	1996 تريليون متر مكعب	نهاية 2006 تريليون متر مكعب	نسبة إلى احتياطي العالم
مجموع شمال أمريكا	**10.26**	**8.41**	**7.98**	**%4.4**
مجموع أمريكا الجنوبية	**4.24**	**6.06**	**6.88**	**%3.8**
مجمع أوربا وأوراسيا	**47.22**	**63.55**	**64.13**	**%35.3**
مجموع الشرق الأوسط	**30.41**	**49.31**	**73.47**	**%40.5**
مجموع آسيا باسفيك	**8.14**	**10.40**	**14.82**	**%8.2**
مجموع أفريقيا	**7.40**	**10.17**	**14.18**	**%7.8**
- الجزائر	3.26	3.70	*4.50	%2.5
مجموع احتياطي العالم	**107.67**	**147.89**	**181.46**	**%100.0**
- دول الأوبك (11)	41.09	62.41	89.55	%49.3
مجموع استهلاك العالم. منها:	**1681.7**	**2247.8**	**2850.8**	**%100**
- الدول الصناعية OECD	858.8	1244.6	1419.8	%50.0

Source: British Petroleum, www. BP Statistical review full report 2007. (le 25/05/2007)

يلاحظ من الجدول أنه خلال عقدين من الزمن (من1986 إلى 2006) ارتفعت احتياطات الغاز العالمية بنسبة 69 % كما زاد الاستهلاك العالمي من الغاز أيضا بنفس النسبة تقريبا (70 %)، حيث ارتفع من 1681.7 مليار متر مكعب (1521.1 مليون طن مكافئ بترول Mtep) إلى 2850.8 مليار متر مكعب (Mtep 2574.9) سنة 2006، أي أعلى من نسبة الزيادة في استهلاك البترول بحوالي الضعف خلال نفس الفترة. كما أن مدة استهلاك الاحتياطي، في حال ثبات وتيرة الاستهلاك بنفس المستوى وعدم اكتشاف احتياطات جديدة ، ستصل إلى أكثر من 60 سنة على مستوى العالم، (وحوالي 65 سنة بالنسبة للجزائر عند مستوى الإنتاج القابل للتسويق لسنة 2005 والمقدر بـــ 89.2 مليار متر مكعب سنويا).

ويعتبر الشرق الأوسط من أهم مناطق احتياطات العالم من الغاز الطبيعي، حيث يستحوذ على نسبة 40.5 % من الاحتياطي في نهاية 2006، و تحتوي دول الأوبك مجتمعة على 49.3 % ، ثم دول الاتحاد السوفياتي السابق بنسبة 32 % (منها 26.3 % لروسيا وحدها)، وهذا معناه أنه خلافا لما يعتقد من أن مناطق احتياطي الغاز أكثر انتشارا عبر العالم من البترول، لكن كما هو واضح من الجدول، فإن احتياطيات الغاز تتركّز أيضا في مناطق محددة، ولدى مجموعة قليلة من الدول بإمكانها السيطرة والتأثير على الإنتاج. كما تجدر الملاحظة أن الدول الصناعية المنضوية تحت منظمة OCDE لا تحتوي إلا على

* - يلاحظ أن تقدير احتياطات الغاز في الجزائر من طرف منظمة أوبك تبلغ 4.58 ألف مليار سنة 2005 بدلا من 4.50 ألف مليار تقديرات BP

8.8 % (15.90 تريليون متر مكعب) من الاحتياطي العالمي بينما استهلاكها يقد بـــ 1.42 تريليون متر مكعب[151] أي ما يقرب من 10 سنوات فقط من الاستهلاك.

إن الزيادة في الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي يخدم مصلحة الدول المنتجة والمصدر له، ومنها الجزائر، حيث سيبقى الطلب عليه مرتفعا ومتزايدا في السنوات القادمة، بسبب التزايد في ارتفاع أسعار البترول وعدم كفاية احتياطاته من جهة وضغط الهيئات الإيكولوجية من جهة ثانية، وهذا ما يجعله في منأى من تقلبات تراجع الطلب مستقبلا.

ومع أن احتياطي الجزائر لا يمثل سوى 2.5 % من الاحتياطي العالمي، إلا أنها تعتبر رابع منتج للغاز الطبيعي بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا، وثالث مصدر له على المستوى العالمي بعد روسيا وكندا.

1.2.I - الغاز الطبيعي طاقة مستقبلية

يشكل الغاز أحد أنواع المحروقات الهامة إلى جانب البترول، الذي بدأ استخدامه تاريخيا في بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، متأخرا عن البترول، ثم أخذت أهميته كطاقة تزداد تدريجيا في السوق العالمية. ويعتبر الغاز الطبيعي مادة وقود مثالية إذ يتميز بسهولة التوصيل (أي ربطه بشبكات التوزيع الحضري) وسهولة الاستعمال - وخاصة في أغراض الاستهلاك المنزلي- وبسرعة الاشتعال، كما يعتبر صديق للبيئة، وهي خاصية بدأت أهميتها تزداد مؤخرا بسبب ضآلة ما يساهم به في تلويث البيئة، إذ لا يتجاوز ما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون 0.63 طن، عند اشتعال ما يعادل من الغاز طن زيت الذي يطلق 0.82 طن كربون، ويطلق الفحم ما يعادل ذلك حراريا 1.05 طن كربون.[152] ويستعمل الغاز الطبيعي أيضا بكفاءة في توليد الكهرباء، مما يعني تزايد الطلب عليه عالميا بسبب أهمية الطاقة الكهربائية واستخداماتها الواسعة ونمو الاستهلاك العالمي.

وللغاز أيضا استخدامات في الصناعات البلاستيكية والبتروكيماوية التي تعتمد على بعض مكوناته، وإن كان الغاز لا ينافس البترول في المشتقات الثانوية العديدة التي يرتفع الطلب عليها وفي الصناعات البلاستيكية والمطاط... الخ وهي إحدى مزايا البترول الأساسية.

ولخصائص الغاز المذكورة وخاصة حماية البيئة، وتتطور حجم الاحتياطات العالمية، أي ارتفاع معدل احتياط/ إنتاج في السنوات الأخيرة يجعل منه ضمانة الطاقة مستقبلا، حيث لا يمكن للبترول أن يغطي حاجيات الاقتصاد العالمي من الطاقة وخاصة بعد أن بدأت حقول البترول في النضوب موازاة مع الزيادة العالمية من الطلب على الطاقة. وقد شهد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين طلبا متزايدا

[151] - British Petroleum, www. BP. Statistical review full report 2007. (le 25/05/2007)

[152]- الدكتور حسين عبد الله : البترول العربي: دراسات اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص. 172.

على الغاز الطبيعي، فقد زاد الاستهلاك عن مرتين ونصف خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، حيث انتقل من 999.2 مليار متر مكعب سنة 1970 إلى 2428.0 مليار متر مكعب سنة 2000، ويصل الاستهلاك حاليا في 2006 حجم 2850.8 مليار متر مكعب.(المحلق رقم 5 الصفحة 192)

2.2.I - معوقات نمو إنتاج وتجارة الغاز

لخصائص تكوين الغاز الطبيعي في "الشكل الغازي" - خلافا للبترول - لابد أن تعترض طرق استغلاله صعوبات وعوائق تكنولوجية تنعكس على نشاطه التجاري. من هذه العوائق ما يلي :

1- التكلفة العالية لنقل الغاز المميع التي تلتهم جزءا كبيرا من ريع الغاز، وهي مشكلة تقنية، حيث تتراوح تكلفة إنشاء مصنع للتميع صغير الحجم بقدرة إنتاج 3.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المميع، بين 400 و500 مليون دولار أمريكي. كما أن ثمن ناقلة بسعة 100000 طن (ناقلة خاصة تحافظ على الغاز في حالته السائلة) يصل 200 مليون دولارا.[153] إذ لا بد من تمييعه تحت درجات حرارة جد منخفضة حتى يمكن نقله بواسطة ناقلات الغاز (Méthaniers) ثم إعادة "تغويزه" من جديد Ré-gazification في مناطق الوصول وهذا يزيد من التكاليف الإضافية.

2- عقود ملزمة لفترات طويلة (حوالي 20 سنة)، وهذا يطلب استثمارات في مجال سلسلة عمليات استغلال الغاز التي تتصف بعدم المرونة La rigidité de la chaîne gazière.

3- أسعار الغاز مرتبطة بأسعار البترول وتابعة لها وتخضع لتقلباتها.

هذه الصعوبات التقنية والاقتصادية تؤثر على العائد الريعي للغاز مقارنة بالبترول في التجارة الدولية، وتنعكس على أسعاره التي تخضع لنظام تسعير أقل مرونة من أسعار البترول التي تتغير يوميا.

ومن حسن الحظ فإن مناطق الإنتاج الرئيسية قريبة من مناطق الاستهلاك الأساسية: روسيا والنرويج وهولندا والجزائر بالنسبة لأوربا، كندا والولايات المتحدة نفسها بالنسبة للسوق الأمريكية، وإندونيسيا وماليزيا بالنسبة للسوق الآسيوية مما يلغي جزءا هاما من تكاليف النقل.

والجدول أدناه يوضح أهم الدول المصدرة للغاز وأهم الدول المستوردة وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الكميات المصدرة سنة 2001.

[153]- Gaz naturel Amont : extraction et traitement, www, Gaz naturel http://fr.wikipedia /

جدول رقم (26): أهم الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي في العالم خلال سنة2001.

الوحدة: مليار متر مكعب

الدّول المصدرة	الصادرات		الدّول المستوردة	الواردات	
	كمية	%		كمية	%
الاتحاد السوفياتي سابقا	127	22.9	الولايات المتحدة	105	19.0
كندا	109	19.7	ألمانيا	79	14.3
الجزائر	58	10.5	اليابان	74	13.4
النرويج	51	9.2	إيطاليا	55	9.9
هولندا	42	7.6	فرنسا	41	7.4
اندونيسيا	32	5.8	كوريا الجنوبية	22	4.0
ماليزيا	22	4.0	اسبانيا	18	3.2
قطر	17	3.1	تشيك + سلوفاكيا	17	3.1
دول أخرى	70	12.5	دول أخرى	111	27.3
الجملة	554	100	الجملة	554	100

المصدر: حسين عبد الله ، مرجع سابق، ص. 483.

إن الرهان الأساسي للمحروقات الجزائرية سيرتكز مستقبلا على الغاز الطبيعي، وذلك انطلاقا من احتياطاتها المهمة من الغاز الطبيعي مقارنة بالبترول، وتزايد الإقبال عالميا على الغاز كطاقة لها أهميتها الكبيرة، فإن الجزائر في وضع أفضل نسبيا في الحفاظ على مكانتها في السوق الدولية للمحروقات سواء في دول الاتحاد الأوربي أو السوق الأمريكية.

3.2.I - الدفاع عن أسعار الغاز

البترول والغاز يمثلان ثروة المحروقات الجزائرية حيث يمثل إنتاج الغاز نسبة 66 % من مجمل الإنتاج الكلي للمحروقات لسنة 2005 (62 % غاز طبيعي) و34 % من البترول بما فيه المكثفات. وهذان المنتوجان يمكن أن يكونا متكافئين ومتبادلين أيضا من حيث الاستعمال إلى حدود كبيرة، ومن ثم التماثل من الناحية التجارية. غير أن الغاز يمتاز بخاصية حماية البيئة أكثر من البترول، ولذلك يجب التنسيق بين منتجي الغاز من دول الأوبك والمنتجين المستقلين من أجل الدفاع عن أسعار مناسبة للغاز. ويبقى الأمل معقودا في أن تؤدي الضغوط العالمية بشأن حماية البيئة إلى إضافة علاوة Premium فوق سعر البترول عند تسعير الغاز[154] لما له من ميزة المحافظة نسبيا على المحيط الأيكولوجي.

[154]_ حسين عبد الله . المرجع السابق. ص 188

لقد أشرنا إلى أن الغاز (مثل البترول) هو سعلة ناضبة وغير متجددة والطلب عليه يتزايد باستمرار، وإذا كانت القدرات الإنتاجية والاحتياطيات العالمية ستتراجع مستقبلا، فإن هذه الندرة النسبية يجب أن يكون لها ثمنها وفقا للقواعد الاقتصادية أي "السعر المعادل" لهذه الندرة كما هو الحال بالنسبة للبترول حاليا، إذ أن أسعار الغاز تقل في كثير من الأحيان عن أسعار البترول بسبب عدم وجود سوق فورية للغاز وبسبب خواص الغاز التي لا تساعد على نقله أو تخزينه بسهولة. ومع ذلك فإن أهمية الغاز الطبيعي ما فتئت تزداد وتترسخ كما هو الحال بالنسبة للبترول الخام، وخاصة إذا تيقنا أنه لا تتوفر موارد طاقوية يمكنها أن تحل محلهما- وبشكل فعال- حتى الآن، ويبقيان يمثلان معا أهم مصادر الطاقة على الإطلاق.

II - مصادر الطاقة المنافسة للبترول والغاز

هناك مصادر من الطاقة التي لعبت دورا كبيرا في الماضي، ولا تزال، وتمثل مصدرا أساسيا للطاقة لدى كثير من بلدان العالم، مثل الفحم، وهناك مصادر طاقة حديثة لا تزال في طور النمو تتحكم فيها إما عوامل تقنية فقط مثل الطاقة من المنتجات النباتية أو الشمسية أو عوامل تقنية وسياسية مثل الطاقة النووية، وهناك أيضا إمكانيات من البترول غير التقليدي التي لها أهميتها وتعتبر احتياطيات موضوعة عند الحاجة، يمكن أن تشكل تعويضا عن النقص في مادة البترول والغاز. ومن المصادر الطاقوية المنافسة للبترول والغاز وتحظى بالاستخدام بدرجات مختلفة، نجد المصادر التالية:

1.II - الفحم

إن إحلال كل من البترول في مجال النقل، والغاز في توليد الطاقة الكهربائية مكان الفحم، رسخ في الاعتقاد أن الحاجة إلى استخدام الفحم ستقل بعد طول استخدام وبشكل واسع في المجالات الصناعية والنقل والاستعمال المنزلي، وأن عهده الذهبي قد ولى، غير أن الاحتياجات المتنامية من الطاقة وارتفاع أسعار المحروقات حفظت للفحم مكانته وأهميته الاقتصادية، ودوره في مجالات إنتاج الطاقة الكهربائية ومتطلبات التعدين والاستعمال المنزلي. فالمحطات الحرارية العاملة بالفحم تنتج 39 % من الإنتاج العالمي من الكهرباء (الملحق رقم: 07 الصفحة 194)، ويوفر استخدام الفحم ما يقرب من 79 % من حاجة الصين من الطاقة الكهربائية وحوالي النصف من حاجيات كل من الولايات المتحدة وألمانيا.

استهلك العالم في سنة 2006 ما مقداره 6214 مليون طن (حوالي3090 مليون طن مكافئ بترول) من الفحم مقابل 5864 مليون طن (تعادل 2918 مليون طن مكافئ بترول تقريبا) سنة 2005 أي بنسبة نمو تصل إلى 4.5 % وهي نسبة عالية تفوق نمو استهلاك البترول الخام السنوي وهذا الدور يتعاظم كل سنة، حيث يتوقع أن يتزايد الاستهلاك السنوي حتى سنة 2030، بنسبة متوسطة لا تقل عن 1.5 % سنويا. وسنورد في الجدول التالي تطور إنتاج الفحم خلال الخمس سنوات الأخيرة، وأهم الدول المنتجة، كما هو مبين أدناه. أما عن تطور الاستهلاك وأهم الدول والمناطق المستهلكة للفحم، فيمكن ملاحظتها في الملحق رقم: 06 الصفحة 193 من هذا البحث.

جدول رقم (27): الإنتاج العالمي من الفحم وأهم الدول المنتجة

الوحدة: مليون طن.

أهم الدول	2002	2003	2004	2005	2006	من الإنتاج العالمي %
الصين	1456.6	1722.0	1992.3	2204.7	2380.0	% 38.4
الولايات المتحدة	992.7	972.3	1008.9	1026.5	1053.6	% 17.0
الاتحاد الأوربي	1158.7	1185.7	1185.1	1192.0	1212.4	% 19.6
الهند	358.1	375.4	407.7	428.4	447.3	% 7.2
استراليا	342.0	341.5	366.1	378.8	373.8	% 6.0
جنوب إفريقيا	220.2	237.9	243.4	244.4	256.9	% 4.1
باقي العالم	324.0	352.8	381.8	411.9	471.1	% 7.6
الإنتاج العالمي	**4852.3**	**5187.6**	**5585.3**	**5886.7**	**6195.1**	% 100

Source: British Petroleum, www. BP. Statistical review full report 2007. (le 25/05/2007)

تعتبر السوق الآسيوية من أكبر أسواق الفحم بنسبة 58 % من الاستهلاك العالمي. وأهم الدول المنتجة هي الصين الذي يتطور فيها الإنتاج بشكل ملحوظ، إذ قفز من 1456.6 مليون طن سنة 2002 إلى 2380 مليون طن سنة 2006 بنسبة 38.4 % من الإنتاج العالمي، تليها الولايات المتحدة بـــ 1053.6 مليون طن، ثم الهند 447.3 مليون طن، وأستراليا 373.8 مليون طن لسنة 2006. وأهم الدول المستهلكة هي تقريبا نفس الدول المنتجة وبنفس الكميات، حيث تأتي الصين في المقدمة تليها الولايات المتحدة، ثم الهند، ثم اليابان. هذه الأخيرة تعتبر من أكبر المستوردين للفحم بكمية 162 مليون طن سنة 2003، تليها كوريا الجنوبية في الاستيراد بكمية 72 مليون طن. وهذا يعني أن أغلب الفحم المنتج يستهلك في دول إنتاجه ولا يوجه منه إلى السوق الدولية سوى 18 %.[155]

معوقات إحلال الفحم من المحروقات التقليدية

رغم توفر احتياطات هامة جدا من الفحم تكفي لمدة تفوق المائتي سنة من الاستهلاك، أي أكثر من احتياطات البترول والغاز بأربع مرات تقريبا، فإن استخدام الفحم على نطاق واسع تعترضه معوقات هي:

- يعتبر من أكبر مصادر الطاقة الأحفورية تلويثا للبيئة، وأحد أهم العناصر المتسببة في إطلاق ثاني أكسيد الكربون CO2، أي أنه معني بظاهرة الاحتباس الحراري في المقام الأول؛

- لا يمكن الآن العودة إلى استخدام الفحم في قطاع النقل بعد التطور التقني الكبير في صناعة وسائل

155 - www. Global market coal ,p.13.

النقل سواء البرية أو البحرية ناهيك عن النقل الجوي. مع التذكير أن الفحم كان قد لعب دورا كبيرا في النقل البري والبحري من منتصف القرن الثامن عشر إلى بدايات القرن العشرين؛

- ارتفاع تكاليف النقل والتصدير مقارنة مع البترول والغاز، الذين يتم نقل الجزء الأكبر منهما عن طريق الأنابيب،

2.II – الطــاقــة النـــووية

كانت الطاقة النووية حتى وقت قريب تتحكم فيها تقنية عالية تحتكرها الدول المتقدمة، لكن هذه التقنية أصبحت نظريا في متناول بعض الدول النامية، غير أنها من الجانب العملي ولأسباب سياسية وإستراتيجية أمنية لا تزال حكرا على الدول القوية في العالم.

أما من حيث استعمالها كطاقة، فهي تعتبر حديثة العهد نسبيا من حيث كونها مصدرا من مصادر الطاقة البديلة للمحروقات، وجد فعالة وخاصة في توليد الكهرباء من خلال المحطات النووية، حيث يشير المختصون أن استعمال طن واحد من اليورانيوم في محطة نووية تقليدية يسمح بإنتاج من الطاقة ما يماثل 10 ألاف طن من البترول، كما أنها من جانب آخر أقل تأثيرا على الغلاف الجوي بما يعرف بمشكلة الاحتباس الحراري كما هو حال مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري (الفحم والبترول خاصة)، التي ينجم عن احتراقها إطلاق غاز ثان أكسيد الكربون المتسبب في رفع درجة حرارة الأرض.

أما من حيث الاحتياطات من خامات اليورانيوم، فهناك اختلاف في تقدير الكميات المتوفرة ومدى كفايتها في مواجهة احتياجات العالم مستقبلا. فعند تكلفة استخراج أقل من 40 دولارا للكلغ الواحد من اليورنيوم، تقدر الاحتياطات الممكن استغلالها بحوالي 30 سنة، والاحتياجات السنوية الحالية تقدر بحوالي 67 ألف طن من اليورانيوم. وعند تكلفة 130 دولار للكلغ (وهي تعتبر جد مرتفعة على أساس أنها الآن في حدود 20 إلى 40 دولارا)، فتصل إلى 70 سنة. مع العلم أن متوسط العمر الافتراضي للمفاعل النووي تقدر بحولي 40 سنة.[156] وهنك تقديرات مختلفة بشأن الاحتياطات والاحتياجات المستقبلية، وذلك لأن إنشاء المفاعلات النووية وإمكانية انتشارها والمسح الجيولوجي عن خامات اليورانيوم لا يزال يخضع لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية وتكنولوجية.

لقد عملت الدول المتقدمة التي تفتقر إلى البترول خاصة، على إقامة محطات نووية تلبي جزءا كبيرا من حاجاتها من الطاقة وخاصة مجال توليد الكهرباء، وتعتبر فرنسا دولة رائدة في هذا الميدان وفاقت غيرها من الدول في هذا المجال. والجدول أدناه يبين أهم الدول التي قطعت شوطا كبيرا في استخدام الطاقة النووية لتغطية حاجاتها من الطاقة الكهربائية وهو المجال الرئيسي لاستخدامها.

[156] - http:// www. Energy World Group, Uranium resources and nuclear energy, pp. 4 -5.

جدول رقم (28): المنتجون الكبار للطاقة الكهربائية النووية.

الدولة	الإنتاج (TWh) *	الطاقة المنشأة (GW)	الطاقة الكهربائية المنتجة (%)
فرنسا	431	63	% 78
بلجيكا	45	6	% 56
السويد	70	9	% 47
سويسرا	28	4	% 39
أوكرانيا	83	13	% 48
كوريا الشمالية	139	17	% 45
ألمانيا	154	20	% 31
اليابان	281	48	% 30
المملكة المتحدة	75	12	% 20
الولايات المتحدة	780	99	% 19
روسيا	137	22	% 16
كندا	87	13	% 15
المجموع العالمي	**2626**	**370**	**% 17**

Source: Agence Internationale d'Energie : http:// fr,org.enegie nucleaire (20/07/2007).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الطاقة النووية تبقى حكرا على الدول المتقدمة والأوروبية، إذ أن من بين الإثنى عشرة دولة الأولى عالميا الواردة في الجدول، لا نجد من بينها دولة واحدة من الدول المتحولة اقتصاديا، مثل الصين والبرازيل أو ماليزيا، ناهيك عن الدول النامية.

ويلاحظ أيضا أن الدول المتقدمة نفسها تتفاوت فيما بينها من حيث استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء، حيث تأتي فرنسا في مقدمة الدول الصناعية التي وصلت إلى نسبة تغطية حاجياتها من الكهرباء باستخدام الطاقة النووية إلى 78 %، تليها بلجيكا ثم السويد. أما من حيث كمية الإنتاج والمنشئات المقامة فتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بـــ 99 منشأة، تنتج 780 تيراواط/ساعة (TWh)، مقابل 63 منشأة تنتج 431 (TWh) لفرنسا، غير أن ضخامة الاقتصاد الأمريكي وما يستهلكه من الطاقة لا تغطي هذه المنشئات سوى بنسبة 19 % من استهلاكها من الكهرباء، وهي نسبة معتبرة إذا عرفنا أن الناتج القومي الأمريكي يفوق الناتج الفرنسي مثلا بخمس مرت على الأقل. وهي نفس الملاحظة عند مقارنة كل من اليابان وألمانيا - وهي اقتصاديات ضخمة- مع كل من بلجيكا والسويد أو أكرانيا مثلا، حيث تتأخر

* - تيراواط/ساعة TeraWatt/heure وتساوي ألف جيغاواط (GW)، أي تساوي مليار واط/ ساعة.

ألمانيا واليابان عن الدول الثلاث في الترتيب فيما يتعلق بنسبة تغطية حاجياتها من الكهرباء من الطاقة النووية لكنها تفوقها من حيث كمية الإنتاج والمنشآت النووية المقامة.

معوقات استعمال الطاقة النووية

إن طريق الانتشار الواسع في استخدام الطاقة النووية على المديين القريب والمتوسط تعترضه الكثير من العقبات والمعوقات، إذ أنها رسخت في الأذهان كطاقة تدميرية وسلاح رهيب في زمن الحرب أو متسببة في حوادث خطيرة في زمن السلم، وهذا يعطي الانطباع على أنها طاقة لا يمكن الاعتماد عليها من أجل الإحلال الدائم محل المصادر الطاقوية التقليدية، رغم رخص الطاقة المتولدة منها وخاصة في مجال الكهرباء مقارنة باستخدام المصادر الأخرى. ويمكن أن نوجز هذه المعوقات فيما يلي:

ا - **معوقات اقتصادية وتقنية:** إن العوامل الاقتصادية والتقنية تعتبر عائقا أمام الانتشار الواسع لاستخدام الطاقة النووية عالميا بما فيها الدول المتقدمة، إذا ما قورنت بالتكنولوجيا والاستثمارات التي تطلبها استغلال الطاقة من البترول والغاز. كما تتفاوت هذه المعوقات بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإذا كانت الدول المتقدمة تمتلك التكنولوجيا المتطورة والتمويل الكافي، فهي فلا تتوفر لدى الدول النامية إلا بدرجة أقل. ومن هذه العقبات الاقتصادية والتقنية نذكر: [158]

- التكاليف الباهظة التي تتطلبها الاستثمارات لإنشاء محطات توليد الطاقة بالمقارنة مع منشآت توليد الطاقة من مصادر أخرى؛

- طول الفترة الزمنية بين الشروع في بناء المفاعل النووي من مراحل إعداد الدراسة والتصميم ودخوله ميدان الإنتاج الفعلي؛

- ضيق مجال استخدام الطاقة النووية حيث تنحصر أكثر في مجال إنتاج الكهرباء وهو وإن كان مجالا مهما، ولكن تبقى بعيدة عن مجالات لا تقل أهمية مثل النقل والصناعة، حيث يظل استخدامها في هذه المجالات محدود جدا؛

- قلة الكوادر الفنية ذات التكوين العالي المتخصص التي تتطلبها هذه الصناعة من تحكم وتشغيل ومتابعة وصيانة.

ب - معوقات أمنية: يعتبر الجانب الأمني بحق أهم العقبات وأكبرها تأثيرا في سبيل تطوير واستخدام الطاقة النووية في الوقت الراهن. ومن هذه الأخطار الأمنية وآثارها ما يلي:

- خطر الحوادث النووية: أول حادث نووي معروف هو حادث كيتشين Kychtyn السوفيتي سنة 1957 ، ثم جاء حادث ثري مايل آيلند Three Mile Island الأمريكي في 28 مارس 1978 الذي دق أول ناقوس للخطر الأمني من الطاقة النووية. غير أن حادثة تشيرنوبل Tchernobyl في 27 أفريل 1986

[158]- الهاشمي بوجعدار . المصدر السابق. ص. 106

يعتبر أخطرها على الإطلاق[159]، وقد ألقى هذا الحادث بظلاله السيئة على إمكانية إقامة المنشئات النووية في توليد الكهرباء بعد نتائجه الخطيرة على البيئة والإنسان؛

- النفايات وخطرها الإشعاعي: مع أن الطاقة النووية تمتاز بكونها غير معنية بمشكلة الاحتباس الحراري، إلا أنها أكثر الأنواع الطاقوية إثارة للمخاوف وعدم الاستقرار، فمخلفاتها من النفايات الخطيرة الإشعاع تبقى لمدد زمنية قد تصل إلى 100 ألف سنة[160]! مع صعوبة إتلافها أو دفنها دون احتمال إلحاق أضرار بالغة بالبيئة والإنسان مستقبلا؛

- خطر الانتشار غير المراقب واحتمالات استعمالها للأغراض غير السلمية (العسكرية أو الإرهابية)، من وجهة نظر الدول العظمى، وخاصة في ظل التوترات السياسية العالمية الراهنة؛

- غير أن أهم العوائق التي تحول دون تطور استخدام الطاقة النووية حسب المختصين، هو عدم فسح مجال الاستثمار النووي للقطاع الخاص والسوق الحرة، لأن المنافسة بين المؤسسات هي التي ستؤدي إلى تطوير التقنيات وخفض تكاليف إقامة المحطات النووية مستقبلا.

إن العقبات الأمنية وأخطار الطاقة النووية لها تأثيراتها على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي العلاقات الدولية فهي:

- تؤثر في وتيرة إنتاج الطاقة وديمومتها التي قد تتوقف لأسباب أمنية عرضية أو تخريبية مما يلحق أضرارا بالغة بوتيرة النمو الاقتصادي، ويعرض المؤسسات للتوقف عن الإنتاج بشكل فجائي؛

- تؤثر في المحيط البيئي والصحي للإنسان في حالة الحوادث وهذا ما أدى إلى محاربتها بشدة من طرف الحركات الايكولوجية والجمعيات المدنية في الدول المتقدمة نفسها لإبعاد المنشآت النووية؛

- هيمنة الدول الكبرى التي تحول دون انتشارها بسبب انعدام النوايا الصادقة لغرض التعاون السلمي، مما قد يترتب عنه حرمان الدول النامية من استخدام هذه الطاقة - تحجّجا بالذرائع الأمنية - وإبقاء التفوق والاستخدام التقني لها حكرا على الدول المتقدمة.

3.II – مصادر البترول غير التقليدي (Pétrole non-conventionnel)

هناك أنواع أخرى من الوقود الأحفوري التي تدخل ضمن ما يعرف بالبترول غير الاعتيادي (غير التقليدي) يمكن اللجوء إليها في الظروف التي تفرضها الأسعار المرتفعة للطاقة من البترول التقليدي المعروف (البترول الخام والغاز)، ومنها ما يشكل احتياطات معتبرة، لكن تكاليف استغلاها هي التي تشكل العائق الأساسي في الاستفادة منها. ومن هذه الأنواع:

---

[159] - Energie nucléaire : http://fr.wikipedia.org/energie_nucleaire: consulté le 20/07/2007
[160]- Jean-pierre OLSEM, Op. cit,. p. 172.

ا - صخور القار Schistes Bitumineux

تعتبر صخور القار (وتسمى أيضا حجر السجيل) من بدائل الطاقة المتاحة التي يمكن استخلاص النفط منها بعمليات معقدة، ولذلك لا يمكن أن تكون اقتصادية إلا في ظل الارتفاع الكبير لأسعار البترول التقليدي. وعملية استخلاص الطاقة من هذا العنصر تتم وفق سلسلة من العمليات البطيئة وهي :

- قلع الصخور النفطية من حقول الاستغلال؛
- نقلها نحو أفران كبيرة لمعالجتها في معامل خاصة؛
- تسخينها بواسطة الحرارة المباشرة التي تتراوح بين 450 إلى 500 درجة مئوية.[161]

يتم بعد هذه العمليات فصل النفط الصناعي عن الصخور، وهي كما نلاحظ عملية مكلفة جدا، حيث أن الطن الواحد من الصخور لا ينتج سوى 30 غالونا من النفط الرديء النوعية، ويحتاج إلى 90 غالونا من الماء، وتترك مخلفات ونفايات من الصخور المستعملة.[162] وأن حقلا بعمق 10 إلى 20 مترا يمكّن من استخلاص ما بين 80 لترا إلى 100 لتر[163] من البترول من الطن الواحد من الصخور النفطية.

ب - رمال القار: Sables bitumineux

تتوفر بعض البلدان منها كندا على الخصوص وفنزويلا، على مناطق هائلة من احتياطات البترول المختلط بالرمال تسمى رمال القار أو رمال القطران. وقد بادرت كندا باستغلالها منذ بداية السبعينات بعد ارتفاع أسعار البترول آنذاك. ويتم استغلالها حاليا وبوتيرة عالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ويوفر استغلال 2 طن من الرمال إنتاج برميل واحد من القار الخام. إلا أن أهم مساوئها أنها مدمرة أيضا للبيئة المحيطة بها، إذ يتم استغلال مساحات واسعة جدا من الأراضي الغابية، بالإضافة إلى استخدام عدد كبير من الآليات والشاحنات التي تلتهم جزءا هاما من هذا البترول. وكما يلاحظ، فإن استغلال احتياطات هذا الوقود له عيوب أساسية:

- استخلاص البترول منها بكميات تجارية عملية مكلفة، ولا تعتبر مربحة إلا في ظل ارتفاع الأسعار؛
- استخدامها ملوث للبيئة بشكل كبير، وهو عيب أساسي في الوقت الذي تتزايد فيه الدعوة للحفاظ على المحيط الايكولوجي؛

ونتيجة لذلك، فإن هذه الاحتياطات لا يمكن أن تشكل بديلا للطاقة التقليدية من البترول والغاز وحتى الفحم وأن استغلالها لا يتم إلا في ظروف معينة تفرضها سوق الطاقة والأوضاع السياسية العالمية.

[161]- حميد القبس، الدور الجديد لشركات النفط في مجال الطاقة البديلة، بحث مقدم إلى ندوة البترول العربي. نقلا عن : الهاشمي بوجعدار، المصدر السابق، ص. 114.

[162]- المصدر السابق ونفس الصفحة.

[163] - www. Ressources minérales Schistes bitumineux du 03/07/2007

4.II - الطاقة الخضراء (المتجددة)

البحث عن بدائل للطاقة المتأتية من الموارد الناضبة - كالبترول والغاز- واستبدالها بمصادر أخرى متجددة (غير ناضبة) لتحل محله، تتحكم فيه عوامل هي:

- عوامل جهة العرض: وهي الاحتياطي المتوفر والتكاليف، فإذا كانت الدلائل القوية توحي بأن العرض متجه نحو الانخفاض أو إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وهما احتمالان واردان جدا بالنسبة للبترول، فهذا يعني التوجه نحو اختيارات تكنولوجية من أجل إنتاج طاقة بديلة (طاقة متجددة وأقل تكلفة من الأسعار الحالية للطاقة من البترول).

- عوامل جهة الطلب: ومنها الضغوط على المستهلك للتقليل من استهلاكه، أو تغيير اختياراته من الطاقة المستعملة لأسباب اقتصادية أو إيكولوجية، بحيث يؤدي ذلك إلى قلة الطلب على كمية ونوع الطاقة المستهلكة، وهذا أيضا احتمال وارد جدا بسبب مشكلة الاحتباس الحراري وضرورة ترشيد الاستهلاك.

إن الطاقات المتجددة لها مصادر متعددة تتفاوت الدول فيما بينها من حيث توفرها على البدائل المتاحة، تبعا للإمكانيات: الطبيعية والموقع الجغرافي، واتساع المساحة القابلة للاستغلال، والتباين في مستوى التطور التكنولوجي..ألخ. ومن هذه المصادر نجد الطاقة الشمسية، الطاقة من الرياح، ومن مصادر المياه والوقود من الهيدروجين ومن المنتجات النباتية وغيرها. وقد أصبح بالإمكان إنتاجها من الناحية التقنية. لكن هذه الأنواع كلها وإن كانت تعرف نمو سنويا مطردا، لكنها لم ترق إلى أن تصبح طاقة منتشرة واقتصادية، إلا أن الطاقة الخضراء أو الوقود الزراعي (الوقود المستخرج من النبات) بدأت تعرف مؤخرا انتشارا ملحوظا في بعض البلدان، صاحبتها دعاية عالمية على أنها تقدم البديل الأمثل للوقود من البترول في مجال النقل خاصة، كما أنها تمتاز بأنها طاقة نظيفة* (أقل تأثير في سخونة الجو) مقارنة بالوقود الأحفوري، بالإضافة إلى الاحتياطات الدائمة والمتجددة كل سنة (أي المنتجات الزراعية)، وهذا ما دفعنا إلى التعرض لهذه الطاقة لمعرفة أهميتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها كبديل محتمل للبترول.

1.4.II - تنمية الوقود الزراعي. Promotion de l’agrocarburant

يعتبر غاز الإيثانول أو كحول الإثليك المستخرج من النباتات، والذي يطلق عليه تسميات متعددة منها: **الوقود الأخضر** أو **الوقود الحيوي أو البيولوجي** Biocarburant **أو الزراعي** Agrocarburant، من التجارب المهمة الساعية لتقليص استخدام الوقود الأحفوري (البترول والغاز والفحم). وتجربة هذا الوقود ليست جديدة، فهي قديمة باعتبار أنها تقوم على تخمير المواد الزراعية، ولكن استعمالها كوقود للسيارات بشكل ملحوظ فلم تظهر إلا مؤخرا. ويستعمل غاز الإيثانول بنسبة 85 % يضاف إليها 15 % من البنزين العادي ليصبح وقودا زراعيا للسيارات. وتنتج البرازيل والولايات المتحدة معا ثلثي إنتاج العالم وتنتج

*- ليس هناك طاقة نظيفة تماما، فكل المصادر الطاقوية لها مخلفاتها الملوثة المؤثرة في على المحيط البيئي والطبيعة ولكن بدرجات متفاوتة، غير أن المشكلة العالمية الآن تتمثل في الاحتباس الحراري، ولذلك يتم السعي وراء التقليل من المصادر التي لها التأثير المباشر في تعميق هذا المشكل.

الصين 8 % والهند 7 %، وباقي الإنتاج يتوزع على دول العالم.

إن الوقود الزراعي (البيولوجي) الذي أصبح ينظر إليه كبديل منافس ليحل جزئيا (أو كليا) محل الوقود البترولي خاصة يستخرج من مصدرين (filières) نباتيين هما:[164]

1 - مصدر زيتي: ويتحصل عليه من الكولزا Colza (وهو نبات شبه اللفت يحتو على 45 % من الزيت) وعباد الشمس والصويا؛

2 - مصدر كحولي: يستخرج من الشمندر وقصب السكر والقمح والذرة.

وبالتالي فإن استخراج الوقود الأخضر من النبات يحتاج إلى مساحات زراعية منتجة واسعة، وكميات وافرة من المياه، كما هو حال البرازيل والولايات المتحدة، حيث يشير جان مارك يانكوفيتشي خبير في غازات الاحتباس الحراري، أنه يلزم زراعة ما مقداره 118 % من مساحة فرنسا كلها بعباد الشمس من أجل إنتاج وتعويض 50 مليون طن مكافئ بترول المستهلك سنويا في فرنسا في ميدان النقل وحده، أو 104 % من المساحة الكلية بالكولزا أو 120 % بالشمندر لتعويض هذه الكمية.[165]

2.4.II - التجربة البرازيلية

تعتبر البرازيل ثاني منتج لغاز الإيثانول Ethanol بعد الولايات المتحدة، وتقوم باستخراجه أساسا من قصب السكر. وهذا التحدي التكنولوجي الذي رفعته البرازيل عمره ثلاثون سنة، وقد صلت في سنة 2005 إلى ما يقرب من معدل سيارتين من ثلاث سيارات مباعة في البرازيل بإمكانها أن تستعمل الكحول (أي غاز الإيثانول) أو البنزين كوقود.

ونظرا للإمكانات الطبيعية المتوفر للبرازيل، فقد خصصت له حاليا ما يقرب من 6 ملايين هكتار لزراعة قصب السكر وخاصة في منطقة "ريبراو بريتو"، حيث تتركز المساحات الهائلة من مزارع قصب السكر الموجهة لإنتاج الإيثانول مستفيدة من توفر الأرض والمناخ والموارد المائية، وهي عوامل تتيح لها إمكانية استغلال ما يقارب 90 مليون هكتار، مما يمكنها من مضاعفة طاقة الإنتاج مستقبلا.

يشغّل البرازيل 340 معملا تستعمل 480 طن سنويا من قصب السكر، ويمكن أن تراهن على الوصول إلى استهلاك 730 طن سنة 2012، مما يسمح برفع الإنتاج من غاز الإيثانول من 17.1 مليار لتر إلى 38 مليار لتر. ومما يعكس اهتمام البرازيل بإنتاج واستخدام هذا البديل الطاقوي هو تخصيص 30 ألف محطة توزيع لهذا الوقود، وتوفير ما يقارب من مليون منصب عمل. والأهم من ذلك أنها تميل إلى التصدير حيث صدرت بالفعل ما يقارب 3.5 مليون لتر سنة 2006.

[164] - http://fr.ekopedia.org/Biocarburant. le 20/07/2007
[165] - Ibid

3.4.II - مشكلات الطاقة الخضراء.

إن الوقود الأخضر الذي يروج له أنه طاقة المستقبل وصديق للبيئة ويستخرج من مواد زراعية منها قصب السكر (البرازيل) والقمح والصويا (الولايات المتحدة) معناه أنه وقود متجدد دائم ولا ينضب، وقد يشكل بديلا للبترول مستقبلا في مجال النقل، غير أن الدراسات الحديثة كشفت عن بعض المشاكل الهامة، منها التحول في استخدام الأراضي الزراعية لأغراض طاقوية بدل استغلالها لأغراض زراعية غذائية. فبسبب الطلب على المزروعات المستخدمة في إنتاج غاز الإيثانول، زاد الضغط على الأراضي الزراعية في البرازيل بشكل كبير، مما أدى إلى تضخم أسعارها بنسب تتراوح ما بين 113 % إلى 160 %[166]، كما زاد الطلب على المواد الزراعية خاصة القمح وزيت الصويا في الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر مصدر لهما، وأدى ذلك إلى رفع أسعارها في السوق الدولية، وهذا يعني أن الدول المستوردة للقمح والزيوت والسكر، (مثل الجزائر) وكل الدول النفطية وأغلب الدول النامية مهددة بدفع فاتورة استيراد للمواد الغذائية أعلى بكثير من الزيادة في المحروقات، بل إن هذا الاتجاه يهدد سكان العالم من نقص من المواد الغذائية الضرورية. فقد أظهرت الدراسات أن ارتفاع أسعار القمح مؤخرا وبشكل لافت، كان وراءه توجيه جزء هام منه لإنتاج الوقود البيولوجي بعد الارتفاع الكبير في أسعار البترول، إذ يحقق أرباحا أعلى للمزارعين بدلا من تصديره كمادة غذائية.

بالرغم من المزايا التي يقدمها الوقود الأخضر كطاقة متجددة، تعمل على تقليل الاعتماد على المحروقات (البترول والغاز)، إلا أنه لا يقدم الحل السحري لتعويضهما، كما أن خصوصية البرازيل أو الولايات المتحدة بما يتوفر لديهما من المساحات الزراعية الهائلة والقوة الهيدروليكية باشتمالهما على أكبر أنهار العالم (الأمازون والمسيسبي وميسوري .. وغيرها)، لا يمكن تعميمها على بلدان العالم.

لقد تم في الفقرات السابقة عرض الاحتياطات ومصادر الطاقة ومميزاتها وتطورها سواء التقليدية أو البديلة المحتملة وذلك لغرض الوقوف على انعكاساتها المباشرة على تطور الطلب من المحروقات في المستقبل. وقد تبين لنا بأن هذين المصدرين سيبقيان يحتلان الصدارة ضمن كل أنواع الطاقة دون منافسة في المديين المتوسط والبعيد، وبالتالي فإن الجزائر إذا استطاعت المحافظة على ثروتها النفطية واستخدمتها بعقلانية، لا تواجه أي خطر (من الجانب الاقتصادي) يهدد مكانتها في السوق العالمية. وفي الجدول التالي يتم عرض مستوى الطلب على الطاقة من مصادر مختلفة ونسبة مساهمة كل مصدر في مجمل الطلب العالمي لسنة 2000 وتوقعات تطوره إلى حدود سنة 2030، مما يؤكد ما أشرنا إليه في الموضوع بخصوص مكانة وأهمية البترول والغاز.

[166]- Le figaro, La fièvre de l’éthanol fait flamber les prix de la terre au brésil, www. Le figaro,.fr/matières/ 20/06/07

جدول رقم (29): نسبة مشاركة كل مصدر من مصادر الطاقة في الطلب العالمي

(سنة 2000 وتوقعات 2030 النسبة %)

الوقود المستخدم	**إنتاج سنة 2000**	**توقع سنة 2030**
الفحم	% 26.5	% 24
الغاز	% 23	% 28
البترول	% 38.5	% 37
الطاقة النووية	% 07	% 05
الهيدروليكية	% 03	% 02
مصادر أخرى[*]	% 02	% 04

Source: Chems Eddine Chitour, Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030 OPU, 2003, p. 78.

أهم ما يمكن ملاحظته من الجدول.

- تراجع في نسبة الطلب على الفحم من مجمل الطلب العالمي بـــ 2.5 % على الرغم أنه لا يزال يحتل الصدارة في إنتاج الكهرباء في العالم، وسيبقى كذلك إلى أبعد من حدود سنة 2030،

- الزيادة الواضحة كانت في الطلب على الغاز الطبيعي على حساب الفحم والطاقة النووية، الذي سيقفز من 23 % سنة 2000 إلى 28 % سنة 2030. وهو أمر متوقع بسبب التوجه العالمي نحو استخدام الغاز للأسباب التي ذكرناها سابقا؛

- غير أن ما يثير الانتباه هو توقع تراجع نسبة الاعتماد على مصدر الطاقة النووية (المستغلة أساسا في إنتاج الكهرباء على المستوى العالمي)، وهو يسير عكس ما كان منتظرا، وخاصة بعد الزيادة في أسعار البترول الغاز، مع توفر خامات اليورانيوم بكميات كافية، والتحكم النسبي في التقنية النووية التي ستزداد تطورا حتما في آفاق 2030؛

- تراجع طفيف في نسبة الطلب على البترول من 38.5 % إلى 37 %، مع أهمية البترول في الاستخدامات المختلفة خاصة النقل، واستعمال مشتقاته العديدة في المجالات الصناعية والزراعية؛

- زيادة متوقعة للمصادر الطاقوية المتجددة (خصوصا النباتية)، حيث ستتضاعف خلال هذه الفترة، رغم بقاء مساهمتها متواضعة في الطلب الكلي، إذ لا تزيد عن 4 %.

[*] - مصادر أخرى تشمل: الطاقة الشمسية، الطاقة من الرياح، الحرارة الجوفية، مصادر نباتية.

III - استهلاك الوقود الأحفوري ومشكلة البيئة

يبدو بوضوح أن من أهم التحديات التي ستواجه صناعة البترول مستقبلا هي مشكلة الاحتباس الحراري الكوني. وربما لم تواجه الإنسانية طوال تاريخها القديم والحديث، خطرا محدقا يهدد البيئة والحياة البيولوجية النباتية والحيوانية (**Faune & Flore**)، حسب علماء البيئة مثل هذا الخطر، وذلك بسبب الأنشطة الإنسانية المختلفة التي تعمد إلى حرق كميات كبيرة من الوقود الأحفوري (Combustibles fossiles) خاصة من الفحم البترول، للأغراض الاقتصادية والاجتماعية. وهذا تصديقا لقوله تعالى في الآية الكريمة: ﴿ **ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون** ﴾. صدق الله العظيم - الآية 41 من سورة الروم.

ويعتبر الوقود الأحفوري المتهم الرئيسي في الاحتباس الحراري بما يطلقه من غازات ملوثة للغلاف الجوي، ويأتي كل من البترول والفحم في المقام الأول. ولأدراك خطورة هذا النشاط، يكفي أن نشير أن العالم استهلك سنة 2006 من البترول وحده حوالي83.7 مليون برميل يوميا، وهذا معناه حرق ما يقارب **1000 برميل بترول في الثانية**، وإذا ما أضفنا إليه استهلاك العالم في نفس السنة من الفحم 3090.1 مليون طن مكافئ بترول، أي ما يقارب 64.3 مليون برميل مكافئ بترول في اليوم، ومن الغاز 2574.9 مليون طن، أي حوالي 53.7 مليون برميل في اليوم، وهذا يعني حرق من هذه المصادر الثلاثة فقط ما يكافئ **2335.2 برميل من النفط في الثانية الواحدة**، أي حوالي 371 ألف لترا[*] (أو ما يقرب من 371 مترا مكعبا) في الثانية الواحدة، وهو ما يمثل جريان نهر من البترول يتم حرقه على مدار الساعة[**]، وهنا يمكننا إدراك مدى الخطر المحدق بالبيئة. كما أن الأضرار التي تنجم عنه تعتبر أبدية (Irréversible) ولا يمكن استدرك التالف منها. ولذلك فإن الإنسانية مطالبة لإنقاذ نفسها بالبحث عن الإستراتيجية الملائمة وعلى المدى القريب، للتخفيف من آثار الانبعاث الغازي الناجم عن استهلاك الوقود.

في حال تحرك العالم للدفاع عن التوازن البيئي، بتخفيض استخدام هذه المصادر ومنها البترول، باعتباره يمثل ما يقرب من 39 % من استهلاك الطاقة في العالم، حتى يقلل من انبعاث الغازات في الجو، فإن الدول المصدرة للبترول "الأوبك" هي أول من سيدفع الثمن، لأنها تنتج 41 % من مجموع الإنتاج العالمي من البترول وتحتوي على أكبر الاحتياطيات منه.

1.III - الطاقة بين حماية البيئة والضرورة الاقتصادية.

تتيح العولمة فرصا جديدة في مجالات التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتقدم التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات، وهي عوامل أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وتحسين مستوى

---

[*]- من أجل معادلة القياسات أنظر الملحق الأول مع هذا البحث ص 178

[**]- متوسط كمية التدفق لنهر النيل و هو أعظم أنها العالم تبلغ 2830 متر مكعب في الثانية، وهذا يعني أن ما يتم حرقه من المصادر الطاقوية الثلاثة (البترول والغاز والفحم) يقترب من 1 إلى 7 من تدفق مياه نهر النيل.

المعيشة، وتفرض أيضا تحديات تتعلق بمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وعدم المساواة في الدخل بين الدول أو داخل المجتمع الواحد، يضاف إليها انعدام الأمن وانتشار الفقر في الدول المتخلفة خاصة.

لقد تباينت وجهات نظر الدول في التعامل مع موضوع حماية البيئة من التلوث وموضوع التنمية. فإذا كان تلوث البيئة في الدول المتقدمة مرتبط بمخلفات التصنيع والاستهلاك والضوضاء... إلخ، فإن تلوث البيئة في الدول الفقيرة مرتبط بالفقر والأمراض وسوء التغذية، ومن ثم فهي تعطي الأولوية لحل مشاكل التنمية قبل البحث في مشاكل البيئة، وهذا لا يعني أنها لا تريد الحفاظ على البيئة، ولكن بعبارة أخرى ليس عليها أن تتحمل شيئا من التكاليف للمحافظة على المحيط الايكولوجي العالمي، بل على الدول المتقدمة الالتزام بنفقات إزالة ما لحق بالبيئة من تلوث جزاء ما جلبته على العالم من أضرار.[167]

إن التنمية المستدامة تهدف أساسا إلى القضاء على الفقر وتحسين أحوال المواطنين ماديا واجتماعيا وصحيا، فهي مرتبطة بالحفاظ على المحيط وعلى البيئة المتجددة، التي توفر العيش الدائم والمتجدد للمواطن، وخاصة التنوع البيولوجي والمحيط الغابي، فالغابات تغطي ثلث مساحة كوكب الأرض، ولذلك فإن الإدارة الجيدة والتسيير المستدام للغابات الطبيعية أوالمغروسة للاستفادة من منتجاتها في الأغراض المتعددة أمر ضروري، وهنا تلتقي سياسة المحافظة على البيئة والمحيط الغابي بسياسة وعقلنة استخدام الطاقة، فكلما زاد من استهلاك الإنسان من الطاقة الأحفورية بشكل مفرط وملوث، كلما تسبب ذلك في تدمير المحيط البيئي بطريقة غير مباشرة، وكلما زادت حاجته إلى الطاقة وعجز عن توفيرها اتجه نحو المحيط الطبيعي من الغابة لضمان حاجته، فكان تأثيره مباشرا وضارا للمحيط والتنوع البيولوجي. وقد اقترحت الأمم المتحدة التركيز على خمسة مجالات رئيسية: وهي المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة والتنوع البيولوجي، ومن ثم السعي إلى تهيئة الظروف المساعدة للعمل في هذه المجالات وترقيتها، بحيث يكون التركيز على:

- تقييم الأثر البيئي وكشف الروابط القائمة بين التنمية وانعكاساتها على البيئة ودراسة تكامل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن.

- تعزيز التعاضد بين النظم التجارية المتعددة الأطراف والاتفاقات البيئية المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة.

من الأجدر عندما يتعلق الأمر بالحفظ على البيئة ومصير الإنسان أن يتم التخلي عن الأسس الاقتصادية القائمة فقط على النتائج التي تبرز من خلال المؤشرات الاقتصادية ولو مرحليا أو جزئيا، غير أن القائمين على إستراتيجيات النمو الاقتصادي - رغم قبولهم بمبادئ حماية البيئة- يستندون دوما إلى القوانين الاقتصادية عند اتخاذ قرارات إحلال طاقة مكان أخرى، حيث يقومون بدراسة النتائج النهائية المترتبة عنها، ومدى التغيير الواجب القيام به في الهيكل الصناعي القائم. وتبقى دوافع الربح في أغلب الأحيان هي

[167] - صالح م. محمود بد الدين: الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص. 101.

التي لها السيطرة على دوافع حماية البيئة.

إن التحول نحو طاقة بديلة صديقة للبيئة تحل محل مصادر الطاقة المستعملة حاليا المتصفة بأنها مضرة بالبيئة أو مدمرة لها تتحكم فيها عوامل منها:

- دور ووزن العادات الاستهلاكية لأنواع الطاقة المستعملة، حيث يركن الصناعيون والمستهلكون للطاقة إلى عادات استهلاكهم، ولا يرغبون كثيرا في تغييرها مادامت تلبي حاجياتهم بشكل أفضل؛

- عامل الزمن أو المدة الزمنية حيث يهتم أصحاب القرارات الاقتصادية - بسبب المنافسة- بالمدى الزمني القريب أو المتوسط، ويستبعدون في أغلب الأحيان المدى البعيد الذي لا تتضح معالمه بشكل جيد؛

- عدم الاقتناع (أو بالأحرى رفض الاقتناع) بوجود علاقة بين النشاطات الإنسانية (من حرق الوقود الأحفوري) وتأثيرها المباشر على عالم الأحياء (Biosphère)، فهم يرون أنها غير معروفة بدقة وتحتاج إلى برهان علمي دقيق، ويعتبرونها احتمالات أكثر مما هي وقائع تجعل التخلي عن الهيكل الصناعي القائم حاليا أمرا ضروريا وحتميا.

وقد صاحب مفهوم التنمية المستدامة في العلوم الاقتصادية وجهات نظر حول طرق مواجهة تأثير النمو الاقتصادي على المحيط الطبيعي وعن الحلول الممكنة وهي: [168]

ا) - اقتصاد يستند إلى فعالية السوق

هناك من يرى أن مشاكل المحيط الطبيعي يمكن أن تجد حلّها في التقدم التقني ضمن إطار السوق التنافسية. فكل المسائل المتعلقة بالوسط الطبيعي المطروحة على الساحة مثل نضوب الموارد الطاقوية أو مشاكل المخلفات الناتجة عن استعمالها تؤثر في السوق وعلى الأسعار، مما يعطي للمختصين فرصة تبني تطوير تكنولوجيا جديدة، وتشجع الصناعات على ابتكار تجديدات في وسائل الإنتاج تحقق منتجات أنقى بيئيا وأقل استهلاكا للطاقة. وهذا يعني أن كل ما من شأنه أن يضر بالمحيط البيئي سيجد حلا له ضمن إطار السوق.

ب) - اقتصاد يستند إلى تدخل الدولة.

إذا كان هناك ما يؤكد أن مشاكل المحيط الطبيعي قد تجد حلا لها من خلال السوق ولو إلى آجال مختلفة، فهناك من يرى أن آلية السوق لا تكفي لوحدها، بل لابد من تدخل الدولة بأدوات ووسائل محفزة أو ردعية تخضع اقتصاد السوق ليتماشى من المحيط الطبيعي، وذلك بإصدار قوانين وفرض غرامات تهدف إلى حماية المحيط النباتي والحيواني والمحافظة عليه، مع تحديد الأولويات والمستويات وأنواع النشاطات الاقتصادية. فعلى الاقتصادي - من خلال توجيه الدولة- أن يدمج في برامجه التنموية العوائق التي تفرضها البيئة ضمن إستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد تتناغم مع الوسط الايكولوجي.

[168] - B. BURGENMEIER : Economie du développement durable, Imp. DeBEOK, Bruxelles, 2004. p. 22-23

2.III - اتفاقية كيوتو حول التلوث البيئي

لقد ارتفعت وتيرة الضغوط الدولية والهيئات الغير حكومية الداعية إلى ضرورة التدخل العاجل لوقف التدهور الحاصل في مجال البيئة، فعقدت لهذا الغرض مؤتمرات ووقعت اتفاقيات دولية، من أهمها بروتوكول كيوتو باليابان الذي جاء امتدادا لمؤتمر ريو دي جانيرو في عام 1992، حيث وقعت اتفاقية-إطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (CCNUCC)، مع أن جذورها تعود إلى بروتوكول مونتريال سنة 1987 حول المواد التي تلحق أضرارا بطبقة الأوزون.

ففي ديسمبر1997 اجتمعت 160 دولة في كيوتو للوصول إلى اتفاق لمواجهة ظاهرة الإحترار الكوني أو سخونة الغلاف الجوي (Le réchauffement planétaire)، يلزم الدول الصناعية المصنفة تحت الملحق الأول (39 بلدا صناعيا أو متحولا) بتخفيض انبعاثاتها من الغاز المسبب للدفيئة (Effet de serres) لمنع كل إضرار خطير بالنظام المناخي. ومن أهم الغازات المستهدفة بالتخفيض: غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري، وغاز الميثان CH_4، وغاز أكسيد النترات N_2O، وهي الغازات الرئيسية المسببة للاحتباس الحراري الناتج عما تحرقه هذه الدول من هذا الوقود.

وبعد المفاوضات، اتفقت الدول المشاركة في المؤتمر بتخفيض الانبعاثات بنسب تتراوح بين 5.2 % إلى 10 % بحلول سنة 2012 عن مستوى انبعاثات 1990 (سنة الأساس). فعلى دول الاتحاد الأوربي أن تخفض انبعثاتها بنسبة 8 % وكندا بنسبة 6 % والولايات المتحدة بنسبة 7 %[169]. ولكي يدخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ يجب أن تصادق عليه 55 دولة على الأقل والتي لا تقل انبعاثاتها من الغازات الملوثة مجتمعة عن 55 % من مستوى الانبعاث من الغازات في سنة 1990.

وفي 2005/02/16 دخلت معاهدة كيوتو حيز التنفيذ بعد أن صادقت عليها أغلب الدول، لتفرض قيودا على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى إلى مستويات محددة، وتصبح معظم الدول الصناعية ملزمة قانونا بذلك. وسيتم طبقا لهذه الاتفاقية تسعير انبعاث ثاني أكسيد الكربون مع إنشاء آلية تسمح بالاتجار في هذه الانبعاثات، وقد بدأت بالفعل تظهر أول أسواق الكربون في لندن وعواصم أخرى[170] كما يتعين على الشركات التي تعمل في البلدان الموقعة على المعاهدة إضافة تكاليف خفض انبعاثات الكربون إلى تكاليف مشاريعها. ويتعين على الحكومات أن تخفض الدعم الذي تقدمه لأسعار الوقود الأحفوري وأن تفرض معايير أكثر صرامة وقوة للحفظ على البيئة.

وبموجب هذه الاتفاقية، ستبحث الدول عن عدة آليات تهدف في النهاية إلى التحول من الاستخدام الملوث وغير الفعال للفحم والبترول إلى الغاز ثم إلى الطاقة المتجددة، للوصول إلى هدف إبقاء متوسط حرارة الأرض على المستوى الكوني تحت درجتين مئويتين (3.6 فهرنهايت) أدفأ عما كانت عليه قبل

---

[169] - Op. Cit. p 99.

[170] - أحمد الشربيني: عالم بعد كيوتو، خارطة طريق بيئية لإنقاذ كوكبنا ، في مجلة العربي، العدد 559، يونيو 2005، الكويت، ص. 159.

عصر الصناعة وهي النقطة الحرجة للمناخ العالمي حيث سيؤدي تجاوزها إلى آثار مدمرة.[171]

سيتعذر على البلدان النامية والفقيرة الالتزام بخفض انبعاثاتها في المستقبل القريب، رغم أنها ليست ذات بال بالمقارنة مع الدول الصناعية الكبرى الملوثة في العالم، لكنها في المقابل ستتأثر بالآثار السلبية للاحتباس الحراري أكثر من غيرها، لمحدودية الإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية لمجابهة المشاكل المترتبة عنها.

إن الانعكاسات الاقتصادية على الدول المنتجة والمصدرة للبترول والدول المنتجة المستهلكة للفحم بخفض إنتاجها يبقى احتمالا قائما، فقد يتراجع إنتاجها وصادراتها في المستقبل موازاة مع توقع انخفاض الاستهلاك العالمي من الطاقة الأحفورية إذا كتب لمعاهدة كيوتو النجاح. كما أن الدول الصناعية، رغم أنها المسئولة أساسا عن تلويث الجو، قد تلجأ إلى **تجريم** دول الأوبك وتحميلها جانبا من مسؤولية الاحتباس الحراري وتلزمها بالتالي بدفع تعويضات عن نفقات إزالة آثار التلوث من البترول.

أما تخوفات منظمة الأوبك من منافسة الطاقة المتجددة لصادرات الأوبك، فقد صرح عبد الله البدري السكرتير العام للأوبك بأن المنظمة غير قلقة من تطور إنتاج مصادر طاقوية جديدة (الوقود الأخضر) إذا كانت تعمل على حماية البيئة، لكن التخوف راجع إلى برامج الأوبك الاستثمارية حيث أشار: "إننا نستثمر 130 مليار دولار حتى سنة 2012 في 140 مشروعا لرفع الإنتاج بـــ 6 مليون برميل إضافية من البترول يوميا، يضاف إليها استثمار مابين 230 و500 مليار دولار ما بين سنة 2013 وسنة 2020 مما يسمح بزيادة إنتاج 9 ملايين برميل إضافية، في حين تنمي الدول المستوردة للبترول من طاقات إنتاجها من الوقود الحيوي (الأخضر) وتخطط للتقليل من استهلاكها من البترول، حيث تخطط كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من خفض استهلاكها من البترول بسبة 20 % حتى سنة 2020 وتعوض النقص بما ستنتجه من طاقات بديلة. وهذا سيكون في غير مصلحة الأوبك، مما يضطرها في إعادة النظر في سياساتها الاستثمارية مستقبلا تفاديا للوقوع في فخ الوفرة المفرطة من البترول في السوق الدولية"[172].
ومن هذا التصريح يمكن أن نستخلص ما يلي:

- النمو في استهلاك الطاقات المتجددة لا يؤثر في مستويات الإنتاج والتصدير الحالية للأوبك ولكن قد يؤثر في برامجها الاستثمارية المخططة مستقبلا؛

- الأوبك تطمئن الدول المستهلكة بأن في إمكانها تلبية أية زيادة في الطلب العالمي من البترول في المدى القريب والمتوسط بما تقوم من استثمارات واسعة لغرض رفع طاقات الإنتاج والتصدير؛

---

[171]- أحمد الشربيني: نفس المرجع والصفحة.

[172]- Jaques LUPIANEZ : In : Le figaro : L'OPEP s'inquiète du développement des biocarburants. http://www.lefigaro.fr/matieres/21/06/2007

- قد تعيد الأوبك النظر في هذه الاستثمارات لتفادي وفرة في المعروض من النفط، وهذا قد ينتج عنه ندرة مستقبلية من البترول. وهي رسالة موجهة للدول المستهلكة التي تخطط ليس فقط من أجل الحفاظ على البيئة، وإنما للتقليل من اعتمادها على نفط الأوبك لإحداث أزمة وفرة الإنتاج كما حصل في الماضي؛

- على دول الأوبك أن تعي أن مستقبل الطاقة على المدى الطويل ستعتريه تغيرات قد لا تكون دائما في صالحها، ولذا يجب عليها البحث في الاستراتيجيات الملائمة التي تحفظ مصالحها مستقبلا، بالتنسيق مع الأطراف المعنية بالإنتاج والتصدير واستهلاك البترول.

IV - ضرورة التعاون العالمي في مجال الطاقة

إن الحوار بين المنتجين والمستهلكين أصبح حقيقة يفرضها الوقع الدولي للطاقة، وخاصة مع ظهور أقطاب اقتصادية تتزايد حاجاتها من النفط. لقد أكدت التجربة السابقة من التعامل الدولي في مجال البترول أن التفاوض بين الدول المنتجة/المصدرة والدول المستهلكة/المستوردة أفضل ضمانة للطرفين لأنها تجنبها الهزات الفجائية وغير المنتظرة، سواء من جهة توفير الطاقة بالشكل الكافي وتأمين إمداداتها، أو من حيث التخفيف من حدة تقلبات الأسعار. إن تقاسم الأعباء وتقديم العون عبر آليات مختلفة أضحى أهم من الصراعات بين الأطراف، التي تؤدِي إلى الأزمات والصدمات البترولية، كما حدث في فترات السبعينات والثمانينات. ويمكن إبراز أهم نقاط التعاون الدولي في مجال الطاقة في ما يلي:

1.IV - ترقية الحوار بين المنتجين والمستهلكين

إن التفاوض في مجال الطاقة بين الأطراف المعنية يهدف إلى تخفيف إخضاع الطاقة وتجارة البترول بشكل كلي للسياسة ومنطق القوة، ووضعها في منطق العلاقات الاقتصادية المبنية على تحقيق المصالح المشتركة، تحت رعاية اللجان والمؤتمرات الداعية إلى ترسخ التعاون وحفظ حقوق كل الأطراف.

لقد ازداد نظام الطاقة على المستوى العالمي ترابطا عما كان عليه في السابق، وذلك عبر قاعدة هيكلية تتمثل في شبكات الأنابيب الرابطة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك وبين مصانع التكرير ومناطق التوزيع، حيث أصبحت الأسواق الدولية متداخلة بشكل كبير، وبالتالي فإن الاستقلال الطاقوي لأي دولة مصدرة أو مستوردة يعتبر ضربا من الوهم.

إن الأمن في مجال الطاقة يعمل في **اتجاهين،** فتأمين **توفير** الطاقة للمستهلك و**دوامها** يرتبط بتأمين **طلب** الطاقة من المنتج و**دوامه** أيضا، فمن جهة تعمل الصادرات النفطية على تأمين حاجيات الاقتصاد والرفاهية الاجتماعية للدول المستوردة/المستهلكة، وهي من جهة أخرى تعتبر أساسية وضرورية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتجة/المصدرة بما توفره لها من عائدات مالية. إن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تستورد ما يقرب من 60 % من حاجياتها من البترول من الدول المنتجة، وفي المقابل تمثل المحروقات 77 % من مجمل صادرات دول الأوبك (وترتفع إلى أكثر من 90 % لدى أغلب أعضائها).

لقد ساد طوال عقود من تاريخ البترول جو من عدم الثقة بين المنتجين والمستهلكين بسب التوجهات السياسية المتباينة بين دول الإنتاج ودول الاستهلاك (الدول الغربية خاصة)، وقد عرفت الفترات الماضية مواقف متطرفة وصلت إلى المواجهة أصابت تجارة البترول في العمق، ولا تعوزنا الأمثلة الكثيرة ابتداء من إيران أثناء تأميمها للبترول، ثم موقف الدول العربية خلال حرب 1973 وانتهاء باحتلال العراق. وهذا التخوف لا يزال قائما لدى الجانبين:

أ) **من جهة الدول المستوردة/المستهلكة**: حيث ترى أن الدول العربية، وهي منطقة النفط المهمة والصراع السياسي أيضا، تملك احتياطيا من البترول بنسبة 62.1 % من الاحتياطي العالمي، وإذا أضفنا إليها جمهورية إيران الإسلامية سيرتفع الاحتياطي إلى ما يزيد عن 70.8 % من الاحتياطي العالمي.[173] وأن إنتاج الدول العربية من النفط يمكن أن يرتفع من 23.5 مليون برميل يوميا عام 2002 إلى 45 مليون ب/ي بحلول 2020، وبإنتاج إيران فإن الدول العربية ومعها إيران سوف تساهم بنحو 63 % من صادرات البترول العالمية المتوقعة.[174]

وإذا أضيفت إليها احتياطات إندونيسيا وماليزيا ودول وسط آسيا المحيطة ببحر قزوين، ثم الاكتشافات الأكيدة والاحتياطات المحتملة في دول أفريقيا جنوب الصحراء و نيجيريا، وهذه الدول كلها ذات غالبية سكانية مسلمة، يصبح النفط حقيقة **ذو "جنسية مسلمة"** في مقابل دول مستوردة غربية أهمها الولايات المتحدة، وهي داخلة في صراعات لأسباب سياسية واقتصادية ودينية - منها ما هو معلن ومنها ما هو خفي- مع غالبية الدول الإسلامية.

ب) **من جهة الدول المنتجة/المصدرة**: وترى أن الدول المستوردة لا تسعى فقط إلى تأمين حاجاتها من النفط، ولكن هدفها هو السيطرة على منابع النفط والتحكم في تجارته وتأمين البترول بأسعار رخيصة لا تراعي فيها المصالح الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتجة، وتعمل على كسر منظمة الأوبك للتحكم في الإنتاج والأسعار وإبقاء السيطرة على حقول البترول عن طريق الابتزاز السياسي والاقتصادي أو باستخدام القوة العسكرية المباشرة.

ومن هنا فإن تبديد المخاوف وترقية الحوار بين كل الأطراف يعمل على استقرا التجارة العالمية للنفط، ويجنب العلاقات الدولية التوترات المتكررة في مجال الطاقة.

2.IV - التعاون في ترشيد استخدام الطاقة

إن الاستخدام العقلاني الفعال للطاقة في الاستهلاك النهائي يعتبر من الأساليب المهمة للتحكم في الطلب، خاصة من جانب الدول الصناعية التي تمتلك التكنولوجيا والتقنية المتطورة والتي تسعى إلى تخفيض استخدام كميات من المحروقات تصل إلى نسب تتراوح بين 20 % إلى 40 %[175] من أجل إنتاج نفس الخدمات، ولذلك بإمكانها – وعليها- ترشيد استهلاكها من المنتجات الطاقوية ومن ثم تقديم العون التكنولوجي اللازم في هذا المجال للدول النامية والدول المنتجة للبترول.

إن ترشيد استهلاك الطاقة لا يعني تقليل الاستهلاك مع وجود الحاجة الاقتصادية والاجتماعية، وإنما يعني بالتحديد: **الاستهلاك الأمثل**، بحيث يتم اعتماد أساليب وتدابير حكيمة "رشيدة " في عملية الاستهلاك

[173]- مدحت العراقي ، ارتفاع أسعار النفط ، مجلة دراسات اقتصادية العدد 8، جويلية 2006، الجزائر. ص. 14

[174] - حسين عبد الله . المرجع السابق . ص. 310

[175] - Bernard LAPONCHE, Le rôle vital de l'efficacité énergétique pour un développement durable, In : Medenérgie (Revue méditerranéenne de l'énergie) n°16, juillet 2005, p. 8.

– في أي مجال من مجالات استخدام الطاقة - **لتحقيق أفضل الفوائد من عملية الاستهلاك تلك**، ينتج عنه وقف الهدر، وتجنب الفاقد، وتوفير التكاليف، مما يؤدي في النهاية إلى إنتاج أكبر قدر من الخدمات باستخدام نفس الكميات من الطاقة.

إن الفائدة من ترشيد استعمال الطاقة لا تتوقف فقط عند الفوائد المالية التي ستوفرها الدول والأفراد من تقليل الاستهلاك، ولكن تتعداه إلى تقليل الانبعاث من غاز الكربون كهدف منشود، وتطويل عمر الاحتياطات الحالية لتفادي أزمة نقص الطاقة مستقبلا. ومن أجل تشجيع الاستخدام العقلاني للطاقة يجب اعتماد سياسات ترشيد ترتكز على أسس منها:

- توفير الأطر القانونية والتشريعات لضبط استخدام الطاقة ونوع الآلات الواجب استعمالها في الصناعة والنقل ونسب استهلاكها ونوع الطاقة المستخدمة؛

- تقديم تحفيزات مالية وإعانات للمتعاملين خاصة في القطاع العمومي من أجل توجيههم نحو ترشيد استعمال الطاقة؛

- تبادل الخبرات على المستوى الدولي، وتقديم المساعدة التكنولوجية في إطار من التعاون يؤدي في النهاية إلى المحافظة على الطاقة.

3.IV - التعاون الأورو - متوسطي

البحر الأبيض المتوسط من أكثر البحار نشاطا في مجال تجارة ونقل المحروقات والبضائع بين ضفتيه، فالدول الصناعية الأوربية والدول العربية والمتوسطية نظامان يكملان بعضها البعض في المجال الطاقوي، وهناك مصالح مشتركة وحيوية في التنمية الاقتصادية للجانبين. وكل طرف، انطلاقا من ثروته وحجم اقتصاده وموقعه الجغرافي، يحاول أن يحصل لنفسه على أكبر قدر مما يستطيع من المزايا التي يوفرها له هذه الترابط، ولذلك تكون العلاقات دائما حساسة وصعبة، ويبدو هذا السلوك في حدود معينة أمرا لا مفر منه، ولكن ينبغي أن ترجح المصالح المشتركة على المصالح الفردية الخاصة لكل دولة.

ويعتبر المجال الأورو-متوسطي هو الفضاء الملائم للجزائر بسبب الوضع الجغرافي والعلاقات التاريخية، وذلك ضمن علاقات أوربية مغاربية وخاصة وأن الجزائر تربط المغرب العربي بأوربا بواسطة شبكة نقل الغاز عبر أراضي كل من تونس والمغرب. ويعتبر قطاع المحروقات حاليا هو الخيط الموصل الذي يربط الجزائر بالدول الأوربية والأرضية الملموسة للعمل الاقتصادي المشترك، حيث يظهر التبادل التجاري، وتتوفر أهم مشاريع التنمية أكثر من غيره من القطاعات. فقد زودت الجزائر السوق الأوربية بـــ 60 مليار متر مكعب من الغاز سنة 2000، ويمكن أن ترتفع إلى 90 مليار متر مكعب سنة 2015.[176] كما

[176] - Abderrahmane MEBTOUL. In : Revue L'Algérie au XXI siècle du 01/03/2003 : Le secteur des hydrocarbures face aux enjeux de mondialisation. Dar El-Gharb P. 131

يؤمن الغاز الجزائري حاليا ما يقرب من 12 % من استهلاك الإتحاد الأوربي.

إن التنمية الاقتصادية الشاملة التي تتعدى التبادل التجاري بين ضفتي المتوسط تبقى الهدف المنشود، ولذلك تسعى الأطراف إلى إنشاء منطقة حرة أورو-متوسطية في الأجل القريب، والجزائر يناسبها إنشاء سوق أورو-متوسطية مندمجة في مجال الطاقة بالخصوص، وخاصة وأن استهلاك الطاقة بالبلدان المطلة على البحر المتوسط في نمو مستمر، فقد تضاعف استهلاك الغاز إلى ما يقرب من عشر مرات خلال 30 سنة، حيث انتقل من 27 مليار متر مكعب سنة 1971 إلى 290 مليار م3 سنة 2005.

إن الاتحاد الأوربي يفرض نفسه كسوق رئيسية في الشراكة الأورو-متوسطية، وهو القطب الأكثر فاعلية بما حققه من تنمية اقتصادية واجتماعية متطورة لبلدانه، وبما يملكه من قوانين تأسيسية أرست دعائم الاندماج والتكامل بين أعضائه. إن سياسة الحوار الجديدة التي يتبعها الاتحاد الأوربي تستند إلى ما يعتبره من ضمن مبادئه التقليدية الأساسية وتتمثل فيما يلي:

- في الجانب السياسي، يطالب بترقية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية (مع اختلاف وجهات النظر حول هذا الموضوع)؛

- في الجانب الاقتصادي، يدعو إلى تحرير الاقتصاد وترقية القطاع الخاص وتدعيمه ومواءمة الاقتصاديات الوطنية مع العولمة ومتطلباتها (وهذه النقطة أيضا محل نقاش بين الأطراف)؛

- مصداقية النظم والقوانين التشريعية وديمومتها خدمة لهذا التحول نحو اقتصاد السوق.

إن ضرورة تعاون دول المتوسط في ظل النمو التجاري بين ضفتيه وتجارة المحروقات بالخصوص، وتدعيم علاقات التعاون الفعلي والبناء، تبقى الهدف المنشود لكل الأطرف المصدرة والمستوردة، وذلك بالعمل من خلال:

- تسطير إستراتيجية في العلاقات التجارية بعيدة المدى تؤمن انشغالات المستهلك من الطاقة وتحفظ حقوق الطرف المصدر لها، بعيدا العلاقات التجارية المتأثرة بالصدفة والفجائية؛

- تقاسم المصالح والأعباء بين الدول المعنية يتعدى الجانب الطاقوي إلى كافة أنواع التعاون الاقتصادي، وعلى المدى الطويل، بما يخدم المصالح المشتركة لكل الأطراف وتبادل المنافع والخبرات.

V – إمكانيات الجزائر لتخفيف التبعية للبترول

من خواص الاقتصاد النفطي تكمن المفارقة الواضحة المتمثلة في أن تحسن أسعار النفط وتوفر السيولة النقدية، يقابلها ضعف وتيرة نمو الناتج المحلي والتراكم المالي خارج قطاع المحروقات.

ومن خلال التجربة السابقة في التنمية، يلاحظ أنه بقدر ما كانت المداخيل معتبرة وذات أهمية بالغة، بقدر ما كانت مقيدة لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في الدول التي كانت تعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الداخلية أهمها:[177]

- سوء التخطيط وسوء اختيار النماذج والاستراتيجيات التنموية؛
- سوء التسيير وقلة الكوادر الفنية زيادة على التخلف التكنولوجي؛
- عدم القدر في التحكم في النفقات العامة.

إن تبني إستراتيجية إعادة توجيه الاقتصاد وكسر المثلث المقفل على الاقتصاد الجزائري المتمثل في: إنتاج النفط – التصدير - استيراد سلع الاستهلاك، والعمل على التحضير لمرحلة ما بعد "حقبة النفط" تعد ضرورة ملحة، وذلك بالتركيز على العوامل الآتية:

1.V - دعم الاستثمار الأجنبي المباشر

يجب أن نفرق هنا بين الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات واستثمار الشركات في المجال البترولي، حيث أن هذا النوع الأخير من الاستثمار ليس له صفة الديمومة لأنه يقوم على استغلال مورد أو ثروة غير متجددة وينتهي أثره بمجرد نضوب البئر النفطية، بخلاف الاستثمار في القطاعات الأخرى كالصناعة، الزراعة أو السياحة الذي ينشأ أساسا ليدوم ويستمر، وهو الذي ينبغي ترقيته وتشجيعه.

وفي هذا المجال، أقرت الجزائر العديد من التدابير الضريبية والمالية من أجل تشجيع الاستثمار، وحولت مسؤولية الوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار (ANDI) التي خلفت الوكالة الوطنية لضمان وترقية الاستثمار (APSI) إلى وزارة المساهمات، غير أن هذه التدابير لم تجعل بعد السوق الجزائرية أكثر استقطابا للاستثمار لأسباب متعددة، منها تردد المستثمرين الأجانب لدخول السوق الجزائرية واعتبار أن الجزائر لا تزال تمثل درجة عالية من الخطر، ومنها الجهل بالسوق الجزائرية، والأهم من ذلك كله هي العراقيل البيروقراطية.

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، أي الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية في بلد غير البلد الأصلي للمستثمر، في النقاط التالية:[178]

[177] - بلقاسم زياني: دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر"، بحث مقد لنيل شهاد الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التنمية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ، ص. 108.

[178] - Abdelouahab REZIG. Op. Cit. p.121.

- يعتبر شكل ثابت من التمويل للاقتصاد الوطني، ولا ينجر عنه أي شكل من أشكال المديونية، أو تبديد الاستثمارات وسوء التسيير؛

- يتم الاستثمار الأجنبي بهدف الحصول على "**فوائد دائمة**" وهذه العبارة المتمثلة في الفائدة الدائمة (Intérêt durable) تعتبر أساسية وجوهرية، أي ليست ظرفية لغرض لتحويل الثروة كما هو الحال في التعاملات التجارية؛

- الاستثمار الأجنبي يؤدي بصورة مباشرة إلى توفير مناصب العمل في المشروع الاقتصادي، ويؤثر بصورة غير مباشرة في تنشيط قطاعات اقتصادية محلية أخرى تكميلية مرتبطة به؛

- إنها إحدى الطرق التي تمكّن من نقل تقنيات التسيير الفعال ونقل التكنولوجيا.

إن الاستثمار خارج المحروقات في الجزائر لا يزال ضعيفا، فقد صادقت الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI منذ 2001 حتى 2004 على 7000 مشروع تمثل 1000 مليار دينار (حوالي 10 مليار أورو). وفي سنة 2005 صادقت على 2500 مشروع (أو تصريح بالاستثمار) خارج المحروقات بقيمة 511 مليار دينار (6 مليار أورو)[179]، وهي مبالغ متواضعة إذا ما قورنت بحجم الاقتصاد الوطني.

أما من حيث الاستثمارات الأجنبية فقد عالجت الوكالة 85 ملف مشروع استثمار بقيمة 1.5 مليار دولار[180] وهي أيضا ضعيفة، حيث صنفت الجزائر قي المرتبة 109 من 141 بلد من حيث استقبالها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد بينت طرق التسيير السابقة أن إصدار نصوص قانونية جديدة في كل مرة، ليست هي التي تعمل على حل مشاكل الاستثمار، كما أنها ليست محل شكوى المتعاملين الاقتصاديين بقدر ما تكون الممارسات المعيشة في الواقع هي العائق الأكبر، وهذا مما قلل من فرص الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات بالجزائر مقارنة بغيرها من الدول -ومنها دول الجوار- مع توفر أفضل الفرص والإمكانيات في السوق الجزائرية.

V. 2- تنشيط القطاع الصناعي

لغرض إنهاء اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد في التراكم وتمويل التنمية، يحتم على الجزائر إعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية لتوفير الشروط اللازمة للإقلاع للاقتصادي، ومن أهمها قطاعات الصناعة، الزراعة والسياحة.

وسنركز في هذا المجال على القطاع الصناعي رغم أهمية القطاعين الآخرين للأسباب التالية:

- القطاع السياحي في ظل الظروف الأمنية الحالية -رغم تحسنها النسبي- لا يمكن أن يؤدي دوره الكامل

179 - La revue STRATIGICA . n° 19 Avril 2006 p 28
180 - Ibid

سواء على المدى القصير أو المتوسط مهما كانت الاستثمارات والتحفيزات المقدمة لهذا القطاع، بسبب الصورة المشوهة عن الجزائر حاليا في ذهن السائح الأجنبي. بالإضافة إلى استئثار دول الجوار بالصناعة السياحية واكتسابها الخبرة الواسعة، مكنتها من استقطاب الراغبين في التعرف على طبيعة وثقافة دول شمال إفريقيا؛

- بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد نال هذا القطاع قسطا مهما من الاستثمارات والقروض للفلاحين من جهة، كما أن المنتجات الزراعية المحلية - وهي النقطة الأهم - تجد إقبالا من المستهلك، ولا تعاني من منافسة المنتجات الخارجية بالحدة التي تعاني منها المنتجات الصناعية المستوردة، لأن هذه الأخيرة حاملة للمعارف والتكنولوجيا المتطورة؛

- ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات القطاع الوطني الخاص في المجال الصناعي يحتم على الدولة تعبئة جهودها من جديد، لغرض تنشيط هذا القطاع الذي عرف تخلفا كبيرا، وأصبح دور الدولة في التدخل لتصحيح الاختلال وإسعاف الصناعة أمرا ضروريا، لأن آلية السوق لم تعد قادرة لوحدها على تحريك الصناعة الجزائرية.

1.2.V - إعادة تأهيل القطاع الصناعي القائم

بعد عقدين من التخلي عن القطاع الصناعي الذي كان الإستراتيجية الأساسية للاقتصاد الوطني في مرحلة السبعينات، وبعد الاتفاق على إعادة جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامج تعديل هيكل الاقتصاد الذي نتج عنه تخفيض معدلات التضخم وتقليل العجز العمومي وتكوين قدر من احتياطي الصرف، لكن في المقابل كانت هذه الإجراءات مصحوبة بتقهقر مستمر في الإنتاج الصناعي وقطاع البناء والإسكان وتدهور القدرة الشرائية للمواطن،[181] أصبح من الضروري على الدولة السعي للمحافظة على النسيج الصناعي القائم وإعادة تنشيطه، وهذا لا يعني العودة إلى هيمنة القطاع العام والتسيير المركزي للاقتصاد، فتدخل الدولة يجب أن يكون من خلال الاعتماد على:

- تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل تكاليف الإنتاج؛

- تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية، مع الحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف في النسيج الصناعي، وتشجيع الاستثمارات والشراكة مع المستثمرين الأجانب؛

- إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي.

[181] - م. بودهان: الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، دار الملكية للطباعة والإعلان والنشر والتوزيع الجزائر، 2000، ص. 7.

إن القطاع الصناعي العمومي الجزائري جهاز له قيمته وقدرته التقنية والصناعية المعتبرة، ويشتمل على قدر كبير من طاقات النمو التي تحتاج إلى الإسعاف والإنعاش لكي يؤدي دوره في الاقتصاد الوطني، ولذلك، وبصرف النظر عن الأوضاع الظرفية، فإن خصائص السوق الجزائرية والموقع الجغرافي والروابط التي نسجها القطاع الصناعي، هي كلها عوامل من شأنها أن تمكن هذا القطاع من أن يجد لدى الشركاء الأجانب اهتماما تمكنه من التكيف التكنولوجي وتحقيق قدراته وإيجاد منافذ له في السوق الدولية.

2.2.V - دعم صناعة البتروكيماويات

يفرض المنطق على أي دولة نفطية أن تعمل على إقامة صناعة بترولية على الأقل، من أجل ترقية الصادرات المصنعة (التكرير) بدلا من صادرات المحروقات في شكلها الخام.

إن دعم الصناعات البتروكيماوية تعمل من جهة، على التقليل من تصدير البترول الخام والغاز وتزيد من القيمة المضافة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير، ومن جهة ثانية تلبي الاحتياجات المحلية المتزايدة من المشتقات والمخصبات تطلبها قطاعات الصناعة والزراعة، وبما توفره من بدائل تعوض النقص في بعض المواد أو المنتجات التي قد لا تتوفر محليا بشكل كافي، مثل الأخشاب والورق والمعادن وغيرها.

خصائص الصناعات البتروكيماوية:

إن الصناعات البتروكيماوية مع ما لها من منافع ومزايا هامة، لكن لها في المقابل خصائص تثير جملة من الانتقادات، وتعد من عيوب هذه الصناعات. ومنها:

- التقنية العالية المتطورة اللازمة لمواكبة التطور في طرق التصنيع المعقدة والمتداخلة. وبسب قلة العمالة المؤهلة المطلوبة التي تتمتع بمستوى علمي وتكنولوجي عالي، يستدعي الاعتماد على العنصر الأجنبي بشكل كبير أو في إطار عقود مشاركة؛

- كثافة رأس المال المستثمر في هذه الصناعة أي أنها مستهلكة (ملتهمة) لرؤوس الأموال Budgétivore de capitaux، قد لا تتوفر لدى الدولة إلا بوجود فائض مالي ناجم عن الأسعار المرتفعة للمحروقات.

- تحتاج إلى احتياطات عالية من الموارد النفطية لضمان استمرارها وتعتبر حالة الجزائر على غرار الدول النفطية مواتية للصناعة البتروكيماوية لما تملكه من إمكانيات معتبرة خاصة من الغاز؛

- تتسم الصناعات البتروكيماوية من جهة أخرى على أنها ملوثة للمحيط، وهي أخطر ما يمكن أن يوجه لها من انتقاد.

لكن مزايا هذه الصناعات أعلى بكثير من مضارها، لأن التوجه نحو صناعة البتروكيماويات هو ضرورة لاستعاد القدر الأكبر من القيمة المضافة من البترول والغاز، إذ أن برميل البترول الخام عند سعر بين 15-17 دولارا ترتفع قيمته إلى حوالي 20 دولار بتحويله إلى بنزين، ثم إلى 55 دولارا بتحويله إلى

بتروكيماويات أساسية مثل الإثلين والبروبلين، ثم إلى 150 دولارا بإنتاج البتروكيماويات النهائية، وأخيرا ترتفع قيمته من 2700 إلى 3000 دولارا بعد مرحلة الصناعات التكميلية،[182] مما يوضح أهمية التصنيع البتروكيماوي بالنسبة للدول النفطية.

فمتطلبات التنمية الصناعية والزراعية تحتم الذهاب إلى هذه الصناعات وترقيتها، خاصة وأن الجزائر كانت سباقة في إقامة مشاريع هامة في هذا الميدان (منها مصانع الأمونياك والميتانول بأرزيو والبلاستيك بسكيكدة وسطيف وأسميدال بعنابة).

وإذا كانت صناعة البتروكيماويات في بعض مراحلها تعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال وعمالة محدودة، فإن الأنشطة الاقتصادية أو الصناعات التكميلية التي تدخل فيها البتروكيماويات كمدخلات، تتصف باستخدام حجم عمالة أكبر، مثل القطاع الصناعي الذي تحتاج بعض فروعه إلى المنتجات البلاستيكية، والنشاط الزراعي الذي يستخدم المخصبات الكيماوية وغيرها.

V. 3- توسيع النفاذ إلى الأسواق العالمية

لقد أصبحت السوق العالمية أكثر تنافسية وتعقيدا بين الدول فيما يتعلق بدخول الأسواق العالمية، أو البحث عن الأسواق الجديدة، وهذا يحتم على المؤسسات تحليل مصادر الطلب والعرض ودراسة مجموعات المستهلكين والمنافسين من كافة الجوانب: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى الثقافية.

إن الإستراتيجية المنشودة تتطلب، ليس فقط حماية المؤسسات الوطنية (العامة والخاصة) من المنافسة الخارجية، ولكن دفع هذه المؤسسات للتوجه نحو الاستثمار خارج الوطن، وضرورة غزو الأسواق العالمية، وإثبات قدراتها في الخارج، لما لهذه الإستراتيجية من أهمية حيوية تتمثل في:

ا)- المشاركة في الإنتاج العالمي: من الضروري الخروج من النمط القديم وذلك بتوسيع الاستثمارات خارج المجال المحلي، باعتبار أن طرق زيادة الثروة ليست داخل حدود الدولة الإقليمية فقط، ولكن من خلال المشاركة في جزء من الناتج العالمي. ولذلك على الشركات الجزائرية ومنها سونطراك على الأخص، أن تنتهج سياسة استثمارات خارجية للبحث عن نصيب لها من هذا الناتج العالمي.

إن شركات البترول العالمية تطبق نماذج متعددة من أساليب التسويق بهدف السيطرة على حصص من السوق، وذلك عن طريق المنافسة بالأسعار وجودة الخدمات المقدمة، وضغط التكاليف في التسيير، وتطوير الاتصالات من أجل الوصول إلى توزيع أكبر قدر من المنتجات البترولية في الأسواق العالمية.

ب)- المنافسة الخارجية ضرورية للحفاظ على السوق الداخلية: في السوق المفتوحة ثبت أن احتفاظ أي مؤسسة على مكانتها في السوق الداخلية يكمن في قدرتها على المنافسة الخارجية، لأن ذلك يهيئها للمنافسة

182- فريد النجار وآخرون : إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة: قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2006 . ص. 123.

أمام الشركات الأجنبية القوية. وفي هذا المجال يقول و.م. كيغان أحد الخبراء الأمريكيين: "يجب الاستفادة من الفرص المتاحة من أجل **النمو** و**البقاء**، لأنهما السببان الرئيسيان اللذان يدفعان بالمؤسسات للوصول إلى العالمية، وأن أية مؤسسة تهمل التوسع على المستوى الدولي، تخاطر بفقدها لسوقها الوطنية، لأنها ستزاح بسهولة من طرف منافسين خارجيين أقوياء ".[183]

إن الشركات العالمية في زمن العولمة تنشر نشاطها في عشرات الدول، وتحاول الاستفادة من أية ميزة نسبية في أي دولة، كما تنتقي كوادرها على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن جنسية أي منهم، بمعنى أن المؤسسة الوطنية لا يجب عليها أن تركن إلى الفضاء القومي والمحلي في المتطلبات اللازمة لتطورها، بل يجب أن تتعداه إلى الفضاء العالمي.

كما أن الشركات العالمية لم يعد يقتصر نشاطها على سلعة واحدة محددة، إذ من سماتها تعدد الأنشطة ولو لم يكن بينها أي رابط، وذلك لاعتبارات اقتصادية بحتة، وهو تعويض الخسارة المحتملة في أي نشاط اقتصادي بما تحققه من أرباح في نشاط اقتصادي آخر يشهد رواجا، لأن المهم هو ضمان تحقيق أرباح سنوية متنامية باستمرار. ويمكن معاينة ذلك بوضوح في الشركات اليابانية والكورية التي نشاهد لها منتجات مختلفة في الأسواق لا رابط بينها لكنها تحمل علامة تجارية واحدة.

وأفضل من يقوم بهذا الدور من المؤسسات الجزائرية بالتوجه نحو الاستثمار بالخارج في الوقت الراهن هي شركة سونطراك، لما تملكه من خبرات ومركز اقتصادي عالمي. وقد قامت سونطراك بالفعل بمشاريع استثمارية بالخارج، حيث بلغ مجموع الإنتاج النفطي من مجمل عملياتها بالخارج حوالي 120 ألف برميل يوميا، أي ما نسبته 12 % تقريبا من إجمالي إنتاج هذه المؤسسة من البترول. ومن أهم عملياتها الدولية المشاركة في إنجاز مشروع كاميزيا بالبيرو لإنتاج وتسويق الغاز والنفط الخام، الذي دخل الإنتاج في جوان2004.[184] كما لها مشاريع في كل من مالي، النيجر، ليبيا واليمن، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاع البتروكيماويات بالشراكة في مصنع ريسبول مع إسبانيا على أراضيها، وغيرها من المشاريع، وهي خطوات نرى أنها في الطريق السليم لهذه الشركة العملاقة.

4.V - تنمية مصادر الطاقة المتجددة

إن التحديات المستقبلية تجبر الجزائر على تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى، تهدف إلى تغطية جزء من احتياجاتها بمصادر الطاقة المتجددة غير الناضبة كبديل عن الطاقة من المحروقات التقليدية المستعملة حتى الآن. ولذلك، فإن من بين الخيارات المتنوعة من المصادر المتجددة بالنسبة للجزائر يأتي خيار الطاقة الشمسية، التي يرجى لها أن تكون طاقة المستقبل، وذلك لأن الجزائر الوقعة في حزام الصحراء الكبرى يجعلها من أكبر الدول المستقبلة لضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا، والذي تتمكن

[183] - Hamza BELAID : In , revue NAFTAL NEWS. Avril 2003. p. 27.
[184] - Sonatrach . 'la Revue' n° 43, Septembre /Octobre 2004. p. 32.

التكنولوجيا الحديثة من تحويله (أي ضوء الشمس) إلى طاقة شمسية حرارية (Solaire thermique) أو شمسية كهربائية/ضوئية (Solaire photovoltaïque).

ورغم أن الجزائر قد أنشأت أول معهد للطاقة الشمسية وكان تحت وصاية جامعة الجزائر حتى سنة 1972، إلا أنها لم تعرف تطورا كبيرا في هذا الميدان. وأول قرية تسير بالطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري بدأت في سنة 1998 بطاقة إنتاج كهربائية تقدر 30.7 ألف كيلوواط، ثم تطورت بعد ذلك ووصل إنتاج الكهرباء في سنة 2002 إلى 725.5 ألف كليوواط، يوفر طاقة لحوالي 1000 مسكن في عشرين قرية صغيرة من الجنوب الجزائري[185]، وهي أرقام متواضعة لكن يجب تشجيعها لما تتوفر عليه البلاد من إمكانيات (المساحة والمدة الزمنية من استقبال حرارة الشمس).

وإلى جانب إمكانات خيار الطاقة الشمسية تملك الجزائر أيضا إمكانيات لتنمية خيار الطاقة النووية. وفي غياب التقييم الشامل لاحتياطات البلاد من خامات اليورانيوم، فإن الدراسات السابقة تشير إلى وجود توضعات عرقية ورملية لليورانيوم في سلسلة التاسيلي القريبة من محيط كتلة الرقيبات الموريتانية، وفي منطقة الهقار بكميات "معقولة التأكد" تصل إلى 28000 طن، وكميات إضافية محتملة تقدر بـــ 5490 طن.[186] ومعلوم أن الجزائر تملك مفاعلين نوويين: (درارية وعين وسارة) لأغراض البحث العلمي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وهناك إمكانيات أخرى لم تنل بعد الرعاية الكاملة في مجال إنتاج الطاقة، منها توليد الطاقة من حركة الرياح (Eolienne) التي تحتاج إلى البحث والتطوير التكنولوجي، ومصادر للطاقة من الحرارة الجوفية (Géothermiques)، حيث تمتلك الجزائر ما يقر بما يقرب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.

إن آفاق 2020 يمكن أن يكون موعدا مهما في تطور الطاقات المتجددة (ومن الشمس خاصة) بسبب وصول التطور التكنولوجي من دون أدنى شك إلى مستويات من التقدم والفعالية، تضمن الاستعمال الدائم للطاقة المتجددة وانتشارها. وأهم الأهداف المنشودة في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة نذكر ما يلي:

- تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة متجددة وغير ملوثة للجو، أي تعويض فجوة نضوب البترول، والعمل على إطالة عمر الثروة البترولية، لأن إمكانيات الجزائر من البترول محدودة إذا أخذنا في الحسبان الاحتياطات المتوفرة حاليا، والاستهلاك الذي يقتضيه التطور الاقتصادي الاجتماعي والديمغرافي مستقبلا؛

- تفعيل القوانين والتشريعات حول التلوث الجوي. فقد بات واضحا أن العالم سيكون مجبرا على تبني سياسة وتشريعات تحد من استعمال الطاقة الأحفورية، وتشجع استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة

[185] - www, Sonelgaz : Rapport de Sonelgaz : Journée d’études sur les énergies renouvelables, Merrakech 21/09/2002- p. 21 .

[186] - عدنان مصطفى: الطاقة النووية العربية - عامل بقاء جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 1983، بيروت، لبنان، ص.ص. 99- 100.

المحافظة على البيئة؛

- تقييم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة من ضوء الشمس، ومن اليورنيوم بالمناطق الصحراوية وجعلها أكثر ربحية.

هذه الأهداف تدخل بشكل واضح ضمن أهداف وبرامج عمل الأمم المتحدة حول التنمية والبيئة، وتعمل أيضا على ضمان الطاقة للجزائر في المدى البعيد، والتخفيف من الاعتماد الكلي على للمحروقات.

خاتمة الفصل الرابع.

إن احتمال تراجع الاحتياطات العالمية من المحروقات وخاصة البترول- وقد تراجعت فعلا في كل من الولايات المتحدة وأوربا- إلى جانب ظهور دول مستهلكة ومستوردة أساسية للبترول في آسيا خاصة، زادت حدة المنافسة والطلب على النفط والسيطرة على مناطق الإنتاج الهامة. ورغم الضغوط العالمية من أجل حماية البيئة والعمل على ترشيد الاستهلاك من الوقود الأحفوري (الفحم، البترول والغاز) إلا أن التنافس الدولي أظهر أن دوافع الربح والهيمنة هي التي لها الأولوية على دوافع حماية البيئة والإنسان.

إن المعطيات المتوفرة عن معدلات النمو الاقتصادية المتوقعة سواء في الدول المتقدمة التي تمثل أكبر المجموعات استهلاكا للطاقة أو في الدول المتحولة اقتصاديا، تؤكد أن الطلب العالمي على الطاقة سيستمر، وسيظل كل من البترول والغاز يحتلان مكانة لا تقل عن 65 % من مجموع الاستهلاك العالمي من الطاقة حتى سنة 2030، حيث أن البدائل المتاحة من المصادر الطاقوية الأخرى وخاصة الطاقات المتجددة، ولأسباب تقنية أو اقتصادية، لا يمكن لها في الوقت الحالي أن تحل محل النفط إلا جزئيا، ولذلك فليس هناك من دلائل قوية في المديين القريب والمتوسط (عدا الأسباب السياسية) توحي باحتمال العزوف أو التخلي عن الطلب على المحروقات من أي دولة في العالم.

لقدر مر العالم بفترات من الصراع في مجال الطاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة نتج عنها ما عرف بالصدمات البترولية والصدمات المضادة، غير أن الظروف الحالية التي يزداد فيها العالم كل يوم تكاملا اقتصاديا، ويزداد نظام الطاقة بالخصوص ترابطا عما كان عليه في السابق، تحتم قيام قدر من التعاون بين كل الأطراف: بين المنتجين والشركات والمستهلكين، وبين دول أوبك والدول المنتجة خارج أوبك (أو المنتجين المستقلين)، بحيث يشمل هذا التعاون كافة المجالات: من الإنتاج والأسعار وحماية الأرصدة المالية إلى التعاون التكنولوجي وتطوير الطاقات البديلة، أي تحقيق قدر من الاستقرار في مجال الطاقة والعلاقات الدولية وتبادل المنافع بين المنتجين والمستهلكين.

وبالنسبة الجزائر، فإذا كان التحول نحو اقتصاد السوق ودخول الشركات العالمية مجال الاستثمار البترولي من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمها الاستثمار الأجنبي لرفع القدرات الإنتاجية يمثل التحدي الأول للدولة، فإن التحضير لمرحلة ما بعد "حقبة النفط" يمثل التحدي الثاني والأساسي الذي ينبغي على

الجزائر أن ترفعه، لأنه مهما كانت المعطيات التي تؤكد على استمرار الطلب على المحروقات الجزائرية للأسباب التي ذكرناها، فإن ثروة النفط آيلة لا محالة نحو النضوب، وهذا يحتم القيام بإستراتيجية تبدأ بالمحافظة وحسن تسيير الثروة الطبيعية **غير المتجددة** لتستفيد منها الأجيال الحالية والمقبلة، ولكن الأهم هو بتبني إستراتيجية تنموية تتجنب أخطاء الماضي، تستطيع أن توفر للأجيال الثروة غير الناضبة **والمتجددة باستمرار**، المتمثلة في القاعدة الاقتصادية الإنتاجية المجسدة **للمعارف والابتكارات**، والقادرة على فرض نفسها في السوق المحلية وعلى المنافسة في السوق العالمية.

خـــاتمة عـــامة

لقد جاء هذا البحث في أربعة فصول، أشرنا فيها إلى البترول والغاز كأهم مصادر الطاقة ، ثم كان التركيز بالأخص على الإمكانيات البترولية والغازية للجزائر وأهميتها، وبنية الاقتصاد الجزائري ثم التجربة التنموية في سنوات السبعينات التي قامت على الدور الأساسي للمحروقات ثم الأزمة التي تلتها في الثمانينات. وتناولت الدراسة التحولات الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي والداخلي، خاصة فيما يتعلق بالتوجه نحو اقتصاد السوق وفتح النشاط البترولي للاستغلال الأجنبي، وركزنا خاصة على دور الشركات البترولية العالمية في رفع القدرات الإنتاجية النفطية للجزائر ضمن شراكتها مع المؤسسة الوطنية سونطراك، وما قد يترتب عليه من خطر فقدان السيطرة الفعلية للدولة على الإنتاج النفطي. كما تعرضنا إلى مستقبل العالم من المحروقات، سواء تعلق الأمر بالاحتياطات من مختلف المصادر الطاقوية والطلب عليها، أو ما تعلق بالتحديات المستقبلية من احتمالات التحول نحو الطاقات البديلة المتجددة والنظيفة بسبب الأضرار التي يخلفها احتراق الوقود الأحفوري على البيئة. وقد توصلنا من خلال هذا العرض إلى النتائج التالية:

1 - لقد مر خمسون عاما حتى الآن منذ اكتشاف النفط واستغلاله في الجزائر، أي فترة جيلين متعاقبين تقريبا من استخدام عائدات البترول لمواجهة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مرحلة السبعينات التي استخدمت فيها فوائض النفط في سياسة تنموية شاملة تبنت إستراتيجية نموذج الصناعات المصنعة لإقامة اقتصاد وطني قوي، أنفقت فيه أموال هائلة من فوائض النفط من أجل القضاء على التخلف وعلى التناقضات الهيكلية الموروثة من الاستعمار، غير أن تراجع الأسعار في منتصف الثمانينات أفرز أزمة اجتماعية واقتصادية كبيرة، بينت مدى هشاشة نموذج التنمية وكشفت أن الجزائر بالمعايير النسبية ليست أفضل من الدول المماثلة لها، ومنها دول الجوار غير النفطية.

2 - دراسة الإمكانيات النفطية للجزائر توضح أن مدة الاستهلاك المحتملة للبترول الجزائري بين 25 سنة للبترول و60 سنة للغاز على أحسن تقدير، أي فترة جيلين أيضا، حيث يترتب على الجيلين المقبلين أن يتحملا مسئوليات وتناقضات الاقتصاد الموروث من عهد التنمية المبنية على عائدات النفط للنهوض بالاقتصاد، رغم أنه ليس بالضرورة أن تعتمد الأجيال الحالية والمستقبلية نفس النهج التنموي، بل في إمكانها تفادي أخطاء التجارب السابقة، والاستفادة التجارب الناجحة للآخرين.

3 - الثراء النفطي هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوما إلى الوقوع في منزلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية: كنمو الدخل القومي ودخل الفرد ومعدلات الاستثمار، أي أنها مؤشرات إحصائية وتوحي بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني للخروج من حالة التخلف تبقى بعيدة.

4 - الوقوف في وجه العولمة أمر غير واقعي، إذ أن السيادة الوطنية **التقليدية** محكوم عليها بإعادة التشكيل حتى تتوافق مع التغيرات العالمية، غير أن الاستسلام لشروطها على أنه قدر لا مفر منه تعتبر أيضا أمرا غير واقعي، لأن الركون إلى مقولة "**ليس هناك بديل آخر**" والتحجج بها يعتبر ضد الطبيعة الإنسانية التي تجد دائما البديل الملائم.

5 - لقد بينت الإمكانيات الجزائرية، وخاصة ما تعلق بمزايا الموقع الجغرافي وجودة البترول واحتياطات الغاز، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى، وبالتالي فهي تملك هامشا مريحا من القوة التفاوضية بحيث لا تستسلم للشروط الاقتصادية أو السياسية المجحفة التي تفرضها الدول المستهلكة.

6 - لقد أتاح فتح مجال المحروقات للشركات الأجنبية تحقيق نتائج ملموسة لكنها اقتصرت على جانب الاستكشاف والإنتاج، أي في الحلقات العليا في مرفق البترول الخام خاصة، وحبذا لو تطور التعاون والاستثمار الأجنبي إلى مجالات أخرى مواتية ومربحة، تؤدي في النهاية إلى تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقدرات الصناعية وتخلق مصلحة مشتركة وتعاون أكبر.

7 - يشكل قطاع البترول الثروة الوطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي، إذا ما تم تبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة، وفي إطار تنظيم وتشريع بترولي يتكفل بحماية هذه الثروة وعدم هدرها، وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حاليا ويحفظ للأجيال المقبلة حقها منها مستقبلا.

انطلاقا من هذه الملاحظات يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

أولا: على المستوى المحلي

1.1 - لأهمية الثروة النفطية، فإن تدخل الدولة في الحلقات العليا (المنبع) من النشاط البترولي يعتبر عاملا أساسيا وحاسما لحمايتها من الوجهة القانونية والفعلية، وذلك بجعل الدولة المالكة الفعلية لحقول النفط بعقود تقاسم الإنتاج بنسبة 51 % على الأقل لصالح الجزائر. إن مراقبة النشاط البترولي من طرف الدولة وتدخلها ضرورة وطنية وليست مجرد شريك عادي في عمليات الإنتاج، لأنه من الثابت ودون جدال، لا يمكن الفصل بين مستقبل الثروة النفطية للجزائر ومستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

2.1 - مراقبة العلاقة بين مستوى الاحتياطات النفطية باعتبارها مخزونا إستراتيجيا ومستوى الإنتاج وتطور الاستهلاك بهدف إطالة مدة استغلال البترول خاصة، مع دراسة الجدوى والخيار بين إبقاء البترول في الآبار كأرصدة نقدية مؤجلة إذا لم تكن هناك ضرورة موضوعية لزيادة الإنتاج، أو

استخراجه وتحويله إلى فوائض مالية في شكل أرصدة نقدية معجلة موضوعة في البنوك داخل البلاد وخارجه.

3.1 - التأهيل التقني (الجانب التكنولوجي) والتنظيمي (أسلوب الإدارة الفعالة) لشركة سونطراك، مما يؤهلها إلى دخول باب الاستثمار الخارجي والنفاذ إلى الأسواق العالمية وتوسيع رقعة نشاطها الجغرافية خارجيا، لأن ذلك يعتبر أفضل وسيلة للدفاع عن السوق المحلية.

4.1 - وضع إستراتيجية ترقية صناعات المحروقات في الحلقات الدنيا (المصب)، سواء بالشراكة الأجنبية أو بالوسائل الذاتية لسونطراك، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر مكمن من القيمة المضافة المنجرة عن عمليات إنتاج وتسويق المحروقات من خلال التركيز على:

1.4.1 - إقامة الصناعات البتروكيماوية بالشراكة مع المستثمرين الأجانب – خاصة بعد توفر التمويل اللازم بسبب تزايد الفوائض- والاستفادة من معارفهم وخبراتهم وتقنياتهم، وتوظيفها في توسيع السوق المحلية والدولية.

2.4.1 – رفع طاقة تكرير البترول وإقامة المصافي لغرض مواجهة الطلب المحلي المتزايد من جهة، ولغرض إحلال الصادرات من مشتقات البترول محل الصادرات من البترول الخام من جهة ثانية، مع التركيز على أن يكون تكرير النفط الخام وتصنيع منتجاته بتقنيات تخفف من تلويث البيئة.

3.4.1 - إنشاء مؤسسات تستفيد من المنتجات البترولية (إنشاء روابط أمامية) تزيد من القيمة المضافة، وتوجد نوعا من التكامل داخل القطاع ومع بقية القطاعات الاقتصادية، وتزيد من خلق مناصب العمل. وإنشاء في الوقت ذاته، مؤسسات توفر بعض المستلزمات والتجهيزات لقطاع البترول (روابط خلفية) توسع ارتباط المحروقات بالفروع الاقتصادية الوطنية الأخرى.

5.1 - ترقية صناعة تمييع الغاز وتطوير أسطول النقل وشبكة النقل بالأنابيب، مع اختيار مناطق تمرير الأنابيب الناقلة ومرافئ التصدير والشحن في إطار التعاون والشراكة الدولية.

6.1 - تنمية التجارة الخارجية والصادرات السلعية والخدمات من الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات، بغرض تخفيف الوزن المهيمن لمنتوج النفط الخام ومعامل تركزه في الصادرات، لأن ترقية الصادرات من مختلف السلع الوطنية، بالإضافة إلى كونها تحمل محتويات وقيما نقدية، أي لها جانب اقتصادي، فهي أيضا تحمل قيما ثقافية ذات محتوى حضاري.

7.1 - تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من أن التحول عن النفط في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير أن الضغوط الأيكولوجية الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة.

ثانيا: على المستوى الخارجي:

1.2 - الاستمرار في التعاون بين بلدان أوبك للمحافظة على تماسكها. وقد أظهرت العلاقات الدولية في مجال الطاقة، أن ثبات منظمة الأبك في وجه الهجمة الشرسة للشركات العالمية وحكوماتها كان سندا حقيقيا للدول المنتجة المصدرة في تقوية موقفها التفاوضي ودفاعها عن حقوقها. كما يجب أيضا تقوية التشاور والتعاون بين منظمة الأوبك والبلدان المنتجة للبترول المستقلة (خارج منظمة الأوبك).

2.2 - تطوير علاقات التشاور في مجال الغاز مع المنتجين الكبار (روسيا ،قطر، إيران...)، للوصول إلى صيغة من التعاون المشترك حول الإنتاج وتوزيع الحصص والأسواق، من أجل الدفاع عن حقوق المنتجين وتثمين أسعار الغاز تكون مناسبة لأهميته كطاقة مستقبلية نظيفة وواعدة.

3.2 - ترقية التعاون الدولي في مجال الطاقة، لأن التجربة المكتسبة في الماضي تؤكد أن التعاون أفضل ضمان للدول المنتجة والمستهلكة معا، وخلق شروط أكثر ملاءمة للحوار والقبول بقواعد السوق ضمن أشكال مختلفة من التعاون مع الحكومات أو المجموعات الاقتصادية التي تمتلك سياسة طاقوية مشتركة. كما أن التعاون الطاقوي يجب أن يخرج عن نطاق التعامل التجاري (بيع وشراء المحروقات) إلى التعاون في كافة المراحل المختلفة: من البنى التحتية وإقامة المنشآت وشبكات الأنابيب والنقل والتوزيع وحفظ الطاقة وغيرها، أي بتقاسم الأعباء والمنافع.

4.2 - تقوية الروابط الجهوية (المغاربية) والإقليمية (المحيط العربي)، باستغلال نقاط الالتقاء التاريخية والثقافية والاقتصادية لمجابهة آثار العولمة وتداعياتها الاقتصادية خاصة، حيث أن العمل على تشجيع التعاون العربي (سواء في ميدان الطاقة أو في غيره) يعد ضمانا لحماية مصالحه للوقوف في وجه سياسة التطويق الممارسة من قبل الدول الغربية على الدول العربية والنفطية منها على الخصوص، في ظل اختلال الكبير لموازين القوى لصالح الدول الغربية.

الملحق رقم: 01

القياسات.*

- البرميل من البترول Baril (bbl) = 158.9 لتر ، = 42 غالون أمريكي أو 35 غالون ملكي Impérial
- 1 طن مكافئ بترول = 7.6 برميلا في المتوسط (وبالنسبة للبترول الجزائري 1 طن = 7.94 برميل تقريبا نظرا لخفته)
- 1 طن مكافئ بترول = 1200 لتر تقريبا (بالنسبة للبترول الجزائري = 1300 لتر = 1.3 م3)
- 1 طن مكافئ بترول = 1.45 طن مكافئ فحم
- 1 طن مكافئ بترول = 1100 متر مكعب من الغاز الطبيعي
- 1 طن مكافئ بترول = 44 مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)
- 1 طن فحم = 0.7 طن مكافئ بترول
- 1000 متر مكعب من الغاز = 0.91 طن مكافئ بترول تقريبا
- 1 طن من غز البترول المميع GNL = 1.3 طن مكافئ بترول (Tep).
- 1 متر مكعب من الغاز = 35.315 قدم مكعب و 1000 قدم مكعب من الغاز =28.317 متر مكعب
- 1 برميل من البترول = 5.8 مليون Btu وتساوي 5800 قدم مكعب من الغاز
- وحدة حرارة بريطانية (BTU) وهي كمية من السخونة اللازمة لرفع درجة الحرارة لرطل من الماء (450 سل تقريبا) درجة فهرنهايت واحدة

*- المقاييس مستقاة من مصادر مختلفة

الملحق رقم: 02

المؤسسات التابعة (Filiales) لسونطراك هي:

رقم	اسم المؤسسة	نسبة ملكية سونطراك من أصولها
01	شركة سونطراك SONTRACH	الشركة الأم
02	المؤسسة الوطنية لتوزيع وتسويق المحروقات "نفطال" NAFTAL	% 100
03	المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ENAGEO	% 100
04	الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB	% 100
05	الشركة الوطنية لأشغال البترول الكبرى ENGTP	% 100
06	المؤسسة الوطنية للحفر ENAFOR	% 100
07	المؤسسة الوطنية للأنابيب ENAC	% 100
08	المؤسسة الوطنية للتكرير "نافتك" NAFTEC	% 100
09	المؤسسة الوطنية للبتروكيميا ENIP	% 100
10	شركة تجهيز وتسويق الغازات الصناعية COGIZ	% 100
11	شركة الشحن "هيبروك" HYPROC SC	% 100
12	الشركة الوطنية لأشغال الآبار ENTP	% 51
13	المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP	% 51
14	شركة "ساربي" لتصليح الأنابيب وغيرها SARPI	% 50
15	الشركة الجزائرية للطاقة AEC	% 50
16	الشركة الجزائرية للطاقة الجديدة NEAL	% 45
17	شركة "هليوس" لاستخراج و تمييع الهيليوم HELIOS	% 51

Source : http://www.sontrach-dz.com, Rapport Annuel 2005, ara.

الملحق رقم : 03

الممونون الخمسة الأوائل للجزائر خلال الفترة 1999- 2005

الوحدة: مليون دينار جزائري

1999		2001		2003		2005		%
فرنسا	139144,6	فرنسا	185152,6	فرنسا	250264,4	فرنسا	328138,0	22 ,0
ايطاليا	60468,1	ايطاليا	80324	ايطاليا	98587,7	ايطاليا	111820,0	5,7
الو. المتحدة	51290,8	الو المتحدة	79150,5	ألمانيا	68070,2	الو.المتحدة	99314,7	6,6
ألمانيا	47226,7	ألمانيا	60963,3	اسبانيا	57462,1	الصين	97809,4	6,5
اسبانيا	33824,4	اسبانيا	40319,8	الو.المتحدة	54574,9	ألمانيا	93739,8	6,3

المصدر: ONS www.ons.dz/them .sta/htm du 07/06/2007

الزبائن الخمسة للجزائر الأوائل خلال الفترة 1999- 2005

الوحدة: مليون دينار جزائري

1999		2001		2003		2005		%
ايطاليا	197 437,3	ايطاليا	332 631,5	الو. المتحدة	378 658,6	الو. المتحدة	788 237,9	23,0
الو. المتحدة	117 756,4	فرنسا	223 678,7	ايطاليا	364 588,2	ايطاليا	560 186,7	16,4
فرنسا	115 318,9	الو المتحدة	210 059,7	فرنسا	238 838,1	اسبانيا	375 319,3	11,0
اسبانيا	89 178,8	اسبانيا	173 199,3	اسبانيا	231 309,2	فرنسا	341 786,3	10,0
هولندا	68 502,1	هولندا	105 251,9	هولندا	130 876,4	هولندا	224 870,4	6,6

المصدر: ONS www.ons.dz/them .sta/htm du 07/06/2007

الملحق رقم: 04

تطور استهلاك العالم اليومي من البترول حسب المناطق (الفترة مابين 1970 و2006)

الوحد مليون ألف يوميا.

مناطق الاستهلاك	1970 ألف ب/ي	2000 ألف ب/ي	2004 ألف ب/ي	2005 ألف ب/ي	2006 ألف ب/ي	نسبة إلى استهلاك العالم %
مجموع شمال أمريكا	**16612**	**23548**	**24898**	**25023**	**24739**	**28.9**
- الولايات المتحدة	14710	19701	20739	20802	20589	24.1
مج أمريكا الوسطى والجنوبية	**2201**	**4861**	**4826**	**5006**	**5152**	**6.1**
- البرازيل	534	2056	1999	2047	2097	2.4
مجمع أوربا وأوراسيا	**18628**	**19564**	**20132**	**20314**	**20482**	**24.9**
فرنسا	1904	2007	1978	1960	1952	2.4
ألمانيا	2820	2763	2634	2605	2622	3.2
المملكة المتحدة	2081	1697	1764	1802	1781	2.1
روسيا الفدرالية	غير متوفر	2583	2634	2628	2735	3.3
مجموع الشرق الأوسط	**1164**	**4735**	**5492**	**5712**	**5923**	**7.2**
مجموع أفريقيا	**725**	**2458**	**2645**	**2739**	**2790**	**3.4**
- الجزائر	43	192	240	251	260	0.3
مجموع آسيا باسفيك	**6727**	**21114**	**23905**	**24294**	**24589**	**29.5**
- الصين	559	4772	6772	6984	7445	9.0
- اليابان	3922	5577	5281	5355	5164	6.0
- الهند	392	2254	2573	2569	2575	3.1
مجموع استهلاك العالم: (الف برميل/ يوميا)	**46066**	**76280**	**81898**	**83080**	**83719**	**%100**
- الدول الصناعية OECD	34387	47672	49095	49448	49041	58.1
- الإتحاد الأوربي (27)	12935	14689	15019	15192	15198	18.6

Source: British Petroleum, www. BP. Statistical review full report 2007. (le 25/05/2007)

الملحق رقم: 05

تطور استهلاك العالم السنوي من الغاز الطبيعي حسب المناطق (الفترة مابين 1970 و2006)

الوحد مليار متر مكعب .

مناطق الاستهلاك	1970 مليار م3	2000 مليار م3	2004 مليار م3	2005 مليار م3	2006 مليار م3	نسبة إلى استهلاك العالم %
مجموع شمال أمريكا	**645.7**	**782.2**	**775.2**	**768.8**	**77.3**	**27.3**
- الولايات المتحدة	598.6	660.7	634.0	629.8	619.7	22.0
مج/ أمريكا الوسطى والجنوبية	**18.1**	**94.0**	**117.0**	**125.8**	**130.6**	**4.6**
- فنزويلا	7.7	27.09	28.1	29.9	27.7	1.0
مجمع أوربا وأوراسيا	**300.8**	**1070.5**	**1101.2**	**1225.3**	**1146.3**	**40.1**
فرنسا	10.3	39.7	44.5	45.8	45.2	1.6
ألمانيا	15.0	79.5	85.9	86.2	87.2	3.0
المملكة المتحدة	11.3	96.9	97.0	95.1	90.8	3.2
روسيا الفدرالية	غير متوفر	17.1	401.9	405.1	432.1	15.1
مجموع الشرق الأوسط	**16.2**	**185.4**	**252.8**	**276.8**	**289.3**	**10.1**
مجموع أفريقيا	**1.7**	**55.2**	**69.6**	**71.8**	**75.8**	**2.6**
- الجزائر	1.0	19.8	22.0	23.2	23.7	0.8
مجموع آسيا باسفيك	**15.7**	**297.8**	**380.3**	**441.8**	**438.5**	**15.3**
- الصين	3.7	23.8	38.9	45.7	55.6	1.9
- اليابان	4.0	74.9	77.9	79.0	84.6	3.0
- الهند	0.5	26.9	34.2	38.1	39.7	1.4
مجموع استهلاك العالم: (مليار متر مكعب سنويا)	**998.2**	**2428.0**	**2696.0**	**2780.3**	**2850.8**	**100.0**
- الدول الصناعية OECD	740.9	1343.1	1401.5	1414.0	1419.8	50.0
- الإتحاد الأوربي (27)	113.2	440.4	483.8	494.0	487.4	17.0

Source: British Petroleum, www. BP. Statistical review full report 2007. (le 25/05/2007)

الملحق رقم: 06

تطور استهلاك العالم السنوي من الفحم حسب المناطق (الفترة مابين 1970 و2006)

الوحدة: مليون طن مكافئ بترول. (Mtep)

مناطق الاستهلاك	**1970 (Mtep)**	**2000 (Mtep)**	**2004 (Mtep)**	**2005 (Mtep)**	**2006 (Mtep)**	**نسبة إلى استهلاك العالم %**
مجموع شمال أمريكا	**327.1**	**604.5**	**603.6**	**615.7**	**611.6**	**19.8**
- الولايات المتحدة	309.1	569.0	566.1	574.2	567.3	18.4
مج/ أمريكا الوسطى والجنوبية	**7.2**	**20.2**	**20.5**	**20.7**	**21.8**	**0.7**
- البرازيل	2.4	12.5	12.8	12.7	13.1	0.4
مجمع أوربا وأوراسيا	**821.9**	**527.3**	**536.0**	**536.4**	**552.9**	**17.9**
فرنسا	37.8	13.9	12.8	13.3	13.1	0.4
ألمانيا	151.7	84.9	85.4	82.1	82.4	2.7
المملكة المتحدة	96.0	36.7	38.1	39.7	43.8	1.4
روسيا الفدرالية	غير متوفر	106.0	106.8	111.6	112.5	3.6
مجموع الشرق الأوسط	**0.3**	**7.3**	**9.0**	**9.0**	**8.9**	**0.3**
مجموع أفريقيا	**31.4**	**89.4**	**103.3**	**100.4**	**102.8**	**3.3**
- جنوب أفريقيا	27.4	81.9	94.5	91.9	93.8	3.0
مجموع آسيا باسفيك	**345.9**	**1115.6**	**1533.1**	**1674.8**	**1792.1**	**58.0**
- الصين	196.5	667.4	979.2	1095.9	1191.3	38.6
- اليابان	60.2	98.9	120.8	121.3	119.1	3.9
- الهند	37.8	169.1	206.4	222.0	237.7	7.7
مجموع استهلاك العالم: (الف برميل/ يوميا)	**1533.7**	**2364.3**	**2805.5**	**2957.0**	**3090.1**	**100**
- الدول الصناعية OECD	879.7	1122.7	1160.7	1169.7	1171.5	37.9
- الإتحاد الأوربي (27)	476.4	315.4	320.6	312.7	320.0	10.4

Source: British Petroleum, www. BP. Statistical review full report 2007. (le 25/05/2007)

الملحق رقم: 07

نسبة مشاركة مصادر الطاقة المختلفة في الإنتاج العالمي من الكهرباء
(سنة 2002 وتوقعات 2030 %)

الوقود المستخدم	إنتاج سنة 2002 النسبة %	توقع سنة 2030 النسبة %
الفحم	**39 %**	**38 %**
الغاز	**19 %**	**30 %**
الطاقة النووية	**17 %**	**09 %**
الهيدروليكية	**16 %**	**13 %**
البترول	**07 %**	**04 %**
مصادر أخرى*	**02 %**	**06 %**

Source: www.wworldcoal.org/assets_com

استهلاك الطاقة في بعض البلدان متباينة في التقدم الاقتصادي.

الوحدة: استهلاك الفرد كيلوواط /ساعة

بلدان ذات نمو متقدم	**1980**	**1999**	**بلدان ذات نمو متوسط**	**1980**	**1999**	**بلدان ذات نمو ضعيف**	**1980**	**1999**
الولايات المتحدة	**8914**	**11994**	**البرازيل**	**975**	**1811**	**باكستان**	**125**	**321**
سويسرا	**5579**	**7291**	**الصين**	**253**	**758**	**السنغال**	**95**	**114**
فرنسا	**3881**	**6392**	**الهند**	**379**	**130**	**إثيوبيا**	**16**	**21**

Source : B. BURGENMEIER : Economie du développement durable, Imp, DeBEOK, Bruxelles 2004, p. 171.

*- **مصادر أخرى تشمل: الطاقة الشمسية، الطاقة من الرياح، الحرارة الجوفية، مصادر نباتية.**

الملحق رقم: 08

Abréviations : **الرموز:**

	الرمز	التسمية
	AIE	Agence Internatinale de l'Energie
	API	American Petroleum Institute
	APEC	Asia Pacific Economic Corporation
	ASPO	Association for the Study of Peak Oil and Gas
	ASIAN	Association of Southeast Asian Nations
	CEE	Communauté Economique Européenne
	CCNUCC	Convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques
	C.F.P.	Compagnie Française des Pétroles
	ENAP	Entreprise Nationale de Publication
	GNL	Gaz Naturel Liquéfié
	GPL	Gaz de Pétrole Liquéfié
	GWH	Giga Watt/ Heure
	MTEP	Million Tonne Equivalent Pétrole
	NAFTA	North American Free Trade Agreement
	WTO	World Trade Organization
	OMC	Organisation mondiale du commerce
	OPEC	Organisation of Petroleum Exporting Countries
	OAPEC	Organisation of Arab Petroleum Exporting Countries
	ONS	Office National des Statistiques
	OPU	Office des Publications Universitaires
	OCDE	Organisation pour la Coopération et le Développement Economique
	SNED	Société Nationale d'Edition et de Diffusion
	TWH	Téra Watt/ Heure
	GATT	General Agreement on Tariffs and Trade

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

الكتب

1- إسماعيل خناس: تحدي الطاقة في حوض المتوسط، ترجمة سمير سعد، دار الفارابي. بيروت، لبنان، 1994.

2- بلعيد عبد السلام: الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر، بوشان، الجزائر، 1990.

3- بول كيربرايد: العولمة الاقتصادية والضغوط الدولية، ترجمة رياض الأطرش، در النشر العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

4- حسين عبد الله: البترول العربي: دراسات اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية. القاهرة 2003

5- سمير أمين وآخرون: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، يوليو 2004.

6- صالح م. محمود بدر الدين: الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

7- ضياء مجيد الموسوي: الأزمة الاقتصادية العالمية 1986- 1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.

8- ضياء مجيد المسوي: ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

9- طاهر حمدي كنعان وآخرون: هموم اقتصادية عربية: التنمية – التكامل – النفط –العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة2، 2005.

10- محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

11- محمد الجوهري وآخرون: الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، (ترجمة وتعليق)، دار المعارف، القاهرة، 1982.

12- محمد عبد الشفيع عيسى: العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي – دار الطليعة بيروت. الطبعة الأولى 1984.

13- م. بودهان: الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والإعلان والنشر

والتوزيع، الجزائر، 2000.

14- عبد اللطيف بن آشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

15- عبد العالي دبلة: الدولة الجزائري الحديثة-الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

16- عدنان مصطفى: الطاقة النووية العربية:عامل بقاء جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، نوفمبر 1983.

17- علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

18- فريد النجار وآخرون: إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة: قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

19- يحي اليحياوي: العولمة: أية عولمة؟، دار أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 1999.

20- يسرى محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

21- يوسف صايغ: أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية، في: مركز دراسات الوحدة العربية، (سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 6)، الطبعة1، بيروت، لبنان، نوفمبر 1984.

22- يوسف صايغ: التكلفة الاجتماعية للفوائض النفطية، في: مركز دراسات الوحدة العربية، (عادل حسين وآخرون: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي)، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1985.

الرسائل الجامعية

23- بلقاسم ماضي: العوائد البترولية: مشاكل وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، رسالة غير منشورة، جامعة عنابة، السنة الجامعية 2006-2007.

- بلقاسم زياني: دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر". بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 1994-1995.

25- جميلة بن معلم: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2003-2004

26- هاشم جمال: السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1988،

27- الهاشمي بوجعدار: الأموال النفطية العربية والإمكانيات المتاحة لاستثمارها في إقامة مشروعات عربية مشتركة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1985- 1986.

مجلات ووثائق

28- أحمد الشربيني: عالم بعد كيوتو- خارطة طريق بيئية لإنقاذ كوكبنا، مجلة العربي، الكويت، العد 559 يونيو 2005،

29- إسماعيل صبري عبد الله. الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية. المستقبل العربي، بيروت ، لبنان، العدد 222، أوت 1997.

30- سعيد الصديقي: الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة. المستقبل العربي. بيروت، لبنان. العدد 332. أكتوبر2006.

31- سمير إبراهيم حسن: الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد الأول، 2002.

32- سمير الشيخ علي: العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد الأول، 2002.

33- عبد الحميد زعباط: مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 6، جوان 2004.

34- عبد الرحمان تومي: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية (تصدر عن مركز البصيرة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 8 جويلية 2006.

- علي سموك: إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجة في التنمية البشرية، دفاتر المخبر، جامعة بسكرة، سبتمبر 2006.

36- علي كمال: ملف الإنسان والتأميم، مجلة النفط والتنمية، العدد 9، السنة الخامسة، حزيران (يونيو) 1980، بغداد، العراق.

37- قاسم أحمد عباس: تطور أسعار إيراد البرميل بين الأقطار المنتجة المستهلكة والشركات، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، السنة الثالثة، كانون الأول (ديسمبر) 1977، بغداد، العراق.

38- كمال عايشي: أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم

الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10 نوفمبر 2006 .

39- مدحت العراقي، مجلة دراسات عربية، (تصدر عن مركز البصيرة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006. العدد 8، الجزائر، جويلية 2006.

40- معمر داوود: وضعية ومراحل تسيير المؤسسات العمومية في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 13 ديسمبر 2005.

41- وزارة الداخلية – الدستور الجزائري 1996

42- وزارة الثقافة والإعلام الجزائرية. عشر سنوات من الإنجازات 1965- 1975، الجزائر، 1976

44- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، لسنة 2005، القانون 05-07 المتعلق بالمحروقات في 19 يوليو 2005.

45- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 لسنة 2006 ، الأمر 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات في 29 يوليو 2006 .

المرجع بالفرنسية

Ouvrages

1- Antoine AYOUB : Le Pétrole : Economie et Politique, Jouve Paris, 1996.
2- Ammar BELHIMER. La dette extérieure de l'Algérie- Casba Edition. 1998
3- M.E. BENISSAD: Economie de développement de l'Algérie , Alger, OPU, 1982
4- B. BURGENMEIER : Economie du développement durable, Imp. DeBEOK, Bruxelles, 2004.
5- G. CHALIAND et J. MINCES : L'Algérie Indépendante. Collection Maspero. 1972
6- Chems Eddine CHITOUR : Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030 OPU 2003.
7- Abdelkader HAMMOUCHE: L'Autre OPEC, O.P.U, Alger, 1988.
8- Hachemi LARBI: Opinions sur l'économie algérienne, SNED. 1973
9- Rabah MAHIOUT : Le Pétrole algérien, ENAP, Alger, 1974.
10- Jean-Pierre OLSEM : L'Energie dans le monde : Stratégies face à la crise, 2°edition, HATIER, Paris, Juillet 1984.
11- Abdelouahab REZIG: Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences de développement, OPU, 2006.
12- Abdelkader SID-AHMED: Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiers-monde, O.P.U, Alger, 1983.
13- Abdelkader SID-AHMED : Economie de l'industrie à partir des ressources naturelles. (I.B.R) Tome 2. OPU/Publisud. Belgique.

14-L. M. VAAS et M HEIGEL : L'industrie du gaz dans le Monde, Technip. Novembre 77.

Thèses universitaires

15- Abdelhamid MEDFOUNI : L'économie industrielle dans la filière gaz naturel dans les pays sous-développés. Thèse présentée pour obtenir diplôme de Doctorat d'état en sciences économiques. Université de Constantine. 2002.

Revues et documents

16- Hamza BELAID: La revue NAFTAL NEWS . Avril 2003

17- Ahmed BOUYAKOUB. Qui contrôle le niveau de production du pétrole algérien. Le Quotidien d'Oran Jeudi 01 Décembre 2005

18- Albert CLO: Conjoncture pétrolière : In Medenergie , Alger N° 14 - janvier 2005

19- J. P. FAVENNC et J. B. DUBREUIL : Quelle énergie pour l'Afrique, in: Revue Medenergie, Alger n° 16 Juillet 2005,

20- Ali HACED et Omar BENSALEM : Le gaz naturel : Facteur de développement d'un partenariat euro-maghrébin, revue Medenérgie n°14 mois de janvier 2005.

21- Bernard LAPONCHE : n°16 juillet 2005

22- Chakib KHALIL: (Propos d'entretien recueillis) in: Revue Naftal News n°3, Avril 2004

23- Abdelaziz Krici Le quotidien d'Oran du 10/09/2006

24- H. Nait-MOHAMED: La distribution du GPL en Algérie, In : Revue NAFTAL NEWS, n° 1, juillet 2003

25- Abderrahmane MEBTOUL. Revue L'Algérie au XXI siècle du 01/03/2003 : Le secteur des hydrocarbures face aux enjeux de mondialisation. Dar El-Gharb

26- La revue NOOR : revue trimestrielle groupe SONELGAZ. Avril 2005,n°1

27- Revue Sonatrach. la revue n° 43 Septembre /Octobre 2004

28- Revue Sonatrach pipenews n° 07 novembre 2006. Edition additive

29- Revue STRATIGICA . N° 19 Avril 2006

Sites Internet

30- http://www.opec.orgm/ Annual Statistical Bulletin, 2004 et 2005
31- http:// www.sontrach-dz.com, Rapport Annuel 2005, ara.
32- http://www BP Statistical review full report 2007: BP
33- http://fr.wikipedia/Gaz naturel Amont : extraction et traitement
34- http://www.bea.dz/ Banque Extérieure d'Algérie : Chapitre Activité économique et prix
35- http://www.ons.dz/them .sta/htm.
36- http://www. aie ocde Agence Internationale de l'Energie,
37- http:// www. Energy World Group, Uranium resources and nuclear energy.
38- http://fr.wikipedia.org/energie nucléaire
39- http://www. Ressources minérales Schistes bitumeux
40- http://fr.wekopedia.org/Biocarburant.
41- http://www.lefigaro.fr/matieres/20/06/2007. Au brésil; La fièvre de l'éthanol fait

flamber les prix de la terre
42- http://www.lefigaro.fr/matieres/ L'OPEP s'inquiète du développement des biocarburants
43- http://fr.wikipedia.org/Pic pétrolier, différents types de réserves/
44- http://www.worldcoal.org/assets_com Global market coal